

دراسات في الفرق
٢

المُعْتَرَلَاتُ

بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ

طارق عَبدِ الحَلِيمِ

مُحَمَّدُ الْعَبْدُ

دَارُ الْإِسْلَامِ

برمنجهام

المُعْتَزَلَةُ
بَيْنَ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ

الطبعة الأولى
١٤٠٨ هـ — ١٩٨٧ م

حقوق الطبع محفوظة

« إن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً ثم حملوا ألفاظ القرآن عليه ،
وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، ولا من أئمة
المسلمين ، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم ، وما من تفاسيرهم الباطلة
إلا وبطلانه يظهر من وجوه كثيرة ، وذلك من جهتين ، تارة من العلم
بفساد قولهم ، وتارة من العلم بفساد ما فسروا به القرآن اما دليلاً على
قولهم ، أو جواباً على المعارض لهم » .

ابن تيمية / مقدمة في أصول التفسير

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

قد يظن البعض أن الحديث عن فرقة بادت — أو كادت — ترف عقلي ، أو رياضة فكرية ، تنبىء عن ملء حيّز من الفراغ في الوقت والفكر جميعاً ، وقد يذهب هذا البعض مذهباً أكثر إيغالاً في العجب من أولئك الذين يجهدون أنفسهم في نشر أفكار قد درست ، وصحائف قد طويت ، وسير قد انقضت ، خاصة والأمر يتعلق بأفكار هي في الأصح الأغلب دخيلة على الإسلام ، مفتاة على منهجه ، هدامة لأصوله ثم لفروعه !

وإننا لنود — قبل أن نشرع في الحديث عن صلب موضوعنا — أن نقف مع أولئك وقفة نستجلي فيها وجه الحق فيما سبق إثارتته ، فإننا نرى أن فهم الدافع إلى كتابة بحث من الأبحاث وتبيينه بياناً شافياً معين للقارئ والكاتب معاً على الخوض في الموضوع بقلم لا يتردد في نشر ماطوى ، أو إظهار ما خفي ، وبعقل واعٍ متفهم لما قد يجده من غرائب ينبو عنها الحس الإسلامي السليم ، وبقلب عامر بالرغبة في الوصول إلى الهدف وإحقاق الحق .

إن إعادة الحديث عن مذاهب مضت ، وبيان مافيه من بطلان وإظهار عوارها هو منهج مستمد من كتاب الله تعالى ، فلقد قصّ علينا القرآن الكريم نبأ قوم لوط وقوم صالح وقوم هود ، وما كان من خسارة بني إسرائيل على مرّ التاريخ ، مقارعاً لهم الحجة بالحجة مفنداً أباطيلهم بعد ذكرها كما قالوها دون حذف أو تبديل ، فالحكم في هذا الصدد هو الغاية التي يُهدف إليها من وراء البيان ، إن كانت

للاعتبار من أحداثها والحذر من أفكارها فإن في ذلك الفضل كل الفضل ، أما إن كانت الأخرى ، فهو الفساد وإشاعة الفاحشة لهدم العقول وإماتة القلوب .

هذه واحدة ، والأخرى : ان الأفكار لانموت بموت أصحابها . فالفكر نتاج عقلي إنساني أقرب في مادته إلى الروح منه إلى الجسد ، وحياته أطول أمداً من حياة أصحابه ، ويقاؤه مرهون بقوة إشعاعه — حقاً كان أو باطلاً — ثم هو كالجرثومة التي تنتقل عدواها فتصيب الناس بمثل ما أصابت به صاحبها . تلك هي طبيعة الفكر ونتاج العقل ، فلا بد من استيعاب تلك الخصيصة التي ثبتت بالاستقراء من خلال تاريخ الفكر الإنساني عامة .

ثم ثالثة .. وهي أنك إذا تأملت ماتحصّل للبشر من افكار على امتداد الزمان والمكان ، فإنك واجد تشابهاً كبيراً فيما بينها وستعجب من ذلك التشابه ، وكأنه مستمد بعضه من بعض .

ولاشك أن طوائف من تلك الأفكار قد استفادت من بعضها بالفعل وما ذلك إلا نتيجة استعداد العقل وتوجهاته الأصلية وقوابله الفكرية والنفسية الأولية التي ركبها الله تعالى فيها ، فينتج له مع معطيات التفاعل الاجتماعي والنفسي أفكاراً تتشابه في أصولها إلى حد كبير .

ولعلنا بهذا نكون قد مهدنا إلى القارئ العذر لبحثنا في تلك الأفكار التي تجمعت من قبل في فرقة « المعتزلة » والتي تفرق بعضها متناثراً في فكر بعض المحدثين .

وطبيعة البحث في فكر المعتزلة ، قد يجرنا إلى مناهات

ومعميات « علم الكلام » الذي كان للمعتزلة الفضل الأول — إن صح أن يطلق عليه فضلاً — في إبداعه أول الأمر . إلا أننا سنحاول جاهدين أن نتخطى تلك العقبة ، بأن نكتفي بالحديث عن أصول ذلك الفكر لدى تلك الفرقة ، دون الدخول في كثير من التفصيلات التي لا حاجة لنا وللقارىء إليها .

سنتناول في الباب الأول من هذا البحث نشأة علم الكلام وآثاره ، ذلك العلم الذي قدّر له أن يسيطر لعهود متطاولة على فكر العديد من المسلمين على أنه علم « التوحيد » الذي يجب أن تجتمع عليه عقائد العامة والخاصة ، والذي كانت نشأته على يد المعتزلة ، وتأثر به الأشاعرة من بعد ، وكان من آثاره ذلك الخلط في مفهوم التوحيد ، والذي أدى بدوره إلى الانحطاط والتقليد والإغراق في المباحث اللفظية ، ثم بيّنا رأي أهل السنة في ذلك العلم وأقوال أئمة الكلام أنفسهم ، في مدى غنائه .

وعقدنا الباب الثاني لبيان عقائد المعتزلة المتمثلة في أصولهم الخمسة التي قررها أئمتهم ، وبيّنا مذهبهم في سائر ماشققوه من أمور نائية عن الفطرة بعيدة عن الهدى الإلهي في النظر والاستدلال ، وأوضحنا بالأدلة الشرعية القول الحق في تلك المسائل .

كذلك كان لابد أن نتعرض لمواقف المعتزلة من ثلاث قضايا تعتبر غاية في الأهمية لأنها تدل على منهجهم في استقاء الأحكام وفهم العقائد والشرائع وهي :

١ — موقفهم من الحديث النبوي .

٢ — موقفهم من الصحابة .

٣ — موقفهم من التأويل .

وفي الباب الثالث تناولنا التطور الفكري والسياسي للمعتزلة
ونعني به مراحل وجودها على مسرح الحياة الإسلامية كفرقة مستقلة
متميزة منذ تكونها على يد مؤسسها واصل بن عطاء حتى وصلت
الذروة من السطوة السياسية في عهد المأمون العباسي ثم مرحلة
ضعفها منذ عصر المتوكل ، وحتى نشاطهم الثاني في عهد البويهيين
الرافضة ، إلى أن ذاب الاعتزال كمذهب مستقل تحمله فرقة تعرف
به ويعرف بها ، وانتقل إلى فكر الرافضة قلباً وإلى منهج الأشاعرة
في دراسة العقيدة قلباً .

ولم نغفل في خاتمة هذا البحث أن نلقي ببعض الأضواء على
من نحا نحو المعتزلة في هذا العصر مدعياً تعظيم العقل ، ومعظماً
لدور الاعتزال في حماية عقيدة الإسلام في القرون الأولى ، وما ذلك
إلا ستار لما يخفي من انحراف عن المنهج السنّي القويم .

ثم نخلي بين القارئ وبين صفحات الكتاب لعله يجد فيها
ما يعينه على فهم بعض المواقف التي لا يمكن تفسيرها في واقعنا
المعاصر إلا بإدراك خلفياتها التاريخية ، ومعرفة أحوالها وتطوراتها .

الفصل الأول

الصديق الجاهل

كانت المهمة الأساسية والأولى للإسلام هي تقرير التوحيد تقريراً واضحاً صريحاً لا لبس فيه ، وإقراره في العقول والقلوب إقراراً يدفعها إلى العمل به ، والتزام شريعته ومنهاجه في كافة نواحي الحياة ، ثم نفي الشرك — المضاد لهذا التوحيد — نفيًا تاماً في أي صورة من صورته ، وتحت أي اسم أو شعار يختفي من وراءه .

فإن الله سبحانه هو خالق الكون والإنسان ، ومن ثم فهو إله الكون وإله الإنسان ﴿ وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله ﴾ (١) يخضع الكون له سبحانه طوعاً وكرهاً ، يسيره علي النواميس والسنن التي سنّها الله تعالى له ، ويخضع له الإنسان اختياراً حين يلتزم شريعته التي أنزلها في كتبه ، فيكون عبداً له سبحانه ، يؤلهه قلبه وتخضع له جوارحه .

وقد انتهج القرآن الكريم منهجاً خاصاً في تقرير تلك العقيدة وإقرارها ، فاتجه إلى الفطرة الإنسانية يخاطب ما هو مركز فيها من معان تجعل الإيمان بوجود الخالق ، وضرورة عبادته وحده أمراً بديهيًا لا حاجة فيه لجدل أو سفسطة (٢) .

١ — الزخرف / ٨٤ .

٢ — وقد درج بعض من تناول هذا الأمر بالتحليل ممن تأثر بالفلسفة والامتشراق ، على ترديد أن القرآن قد خاطب الفطرة ، وأن « الكلام » قد خاطب العقل ، وهو أمر خاطيء .

لفت القرآن الأنظار إلى الآيات الماثلة في الكون والنفس ،
قال تعالى : ﴿ أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء
كيف رفعت ، وإلى الجبال كيف نصبت ، وإلى الأرض كيف
سطحت ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف
الليل والنهار لآيات لأولي الأبصار ﴾ (٢) .

وحمل الإنسان على التفكير في خلق نفسه ، وفي خلق آيات
الكون ، وفي إخراج النبات الحي من الأرض الميتة ، ليدفعه من خلال
تلك الصور إلى التفكير ثم التعقل فالتذكر .

﴿ خلق السموات والأرض بالحق تعالى عما يشركون ﴾
[النحل / ١٦]

﴿ خلق الإنسان من نطفة فإذا هو خصيم مبين ﴾ [النحل / ٤]
﴿ هو الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه
تسيمون ، ينبت لكم به الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومن كل
الثمرات إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون ، وسخر لكم الليل والنهار
والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ، إن في ذلك لآيات لقوم
يعقلون . وما ذرأ لكم في الأرض مختلفاً ألوانه ، إن في ذلك لآية
لقوم يذكرون ﴾ [النحل / ١٠ - ١٣]

— مغرض ، فإن الإسلام قد خاطب الفطرة في كافة جوانبها سواء الفطرة الشعورية أو
الفطرة العقلية — العقل البديهي — الذي لم يغش عليه بما يفسد استدلاله ويشوش على
صحة أحكامه ، انظر : خصائص التصور الإسلامي حيث ذكر سيد قطب أن الإسلام خاطب
الحس والفكر والبديهة والبصيرة معاً في « تناسق الفطرة » ، خصائص التصور
الإسلامي / ٦ .

١ — الغاشية . ٢ — آل عمران / ١٩٠ .

﴿ وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون ﴾ (١) .

وأشعر الإنسان بضعفه وقلة حيلته — التي قد تستوي مع قوة الذبابة الصغيرة — بالقياس إلى قوة الله عز وجل التي لاتحدها الحدود ولا تكتنها العقول .

﴿ يأيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له . إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له ، وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب ﴾ [الحج / ٧٣] .

ثم عرض لصفات الباري سبحانه فأوضحها بأسهل طريق وأبين لفظ .

قال تعالى : ﴿ قل هو الله أحد . الله الصمد . لم يلد . ولم يولد . ولم يكن له كفواً أحد ﴾ . وقال تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾ [الشورى / ١١] .

ثم أقام من أدلة ربوبيته للخلق كافة برهاناً على وجوب عبادته وتأليهه وحده لا شريك له .

فمن يخلق ، هو الحقيق بالعبادة .
ومن يرزق ، هو الحقيق بالدعاء والطلب .
قال تعالى : ﴿ وإن الله ربي وربكم فاعبدوه ﴾ (٢) وقال تعالى :

١ — النحل / ١٧ .

٢ — آل عمران / ٥١ .

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾ (٣) .

إذ ليس في الوجود أحد أو شيء له القدرة على النفع والضرر إلا الله سبحانه ، وعبادته بطاعته والتزام شرعه وتوليه سبحانه هي مظاهر توحيده وتأليهه التي تجب له على خلقه ، كما نبه على إخلاص العبادة له وحده بنفي عبادة غيره تحت أي صورة من الصور ، فلا دعاء إلا له سبحانه ، ولا شرع إلا من عنده ، ولا ولاية إلا له سبحانه .

بهذه النصاعة الرائقة ، وبهذا الأسلوب البين ، وبهذا المنهج الهين اللين الذي لا عوج فيه ولا أمتاً ، قرر القرآن التوحيد ، هذا المنهج الذي يتوجه إلى الفطرة السليمة يتلمس فيها مواطن البديهة العاقلة فيهديها برفق وعمق إلى الحق فتعتقده ، ويذكر فيها مكنونات الوجدان والشعور فيدفعها بقوة إلى التعلق برب العالمين (٤) .

وقد أحسن الرعيل الأول من صحابة رسول الله ﷺ في استيعابهم لمقررات القرآن على الطريقة التي قررها ، فأحكموا

١ — الأنبياء / ٩٢ . ٢ — الأنعام / ١٠٢ . ٣ — غافر / ١٢ .

٤ — إشار الحق على الخلق لابن المرتضى / ٤٣ في تفصيل الدلالات لمعرفة الله سبحانه ، وقد جعلها ثلاث دلالات : دلالة النفس ، والآفاق ، والمعجزات .

المحكم منه ، وردّوا إليه متشابهه ، ليستبين لهم وجه الحق فيه ، ولم يضربوا آياته بعضها ببعض ليجعلوا القرآن عضيّين ، بل ركّزوا جهودهم على القيام بحقه عملاً لا قولاً ، ففتح الله بهم البلاد ، وهدى بهم قلوب العباد ، حتى أصبح اقتفاء آثارهم هدى ، والعدول عن نهجهم ضلاله تفتري .

ولكن الأمر لم يستقم على هذا المنوال ، فما إن قضى جيل الصحابة — أو كاد — وما إن فتحت البلدان على المسلمين وتوسعت الرقعة التي يظلمها الإسلام بظلمه ، حتى تأثر المسلمون بما وفد عليهم — أو وفدوا عليه — من عوامل ومؤثرات وحتى اختلطوا بأبناء الأمم المفتوحة ، الذين كانوا لا يزالون متأثرين بسابق حضاراتهم ، وماتحملة ثقافتهم ودياناتهم من أفكار ومعتقدات ، بل ومناهج نظر وبحث تختلف باختلاف تلك الأمم . إلى جانب أن الكثير من أبناء تلك الأمم قد دخلوا الإسلام حاملين ذلك التراث الثقيل بركام التصورات القديمة ، والمناهج الضالة ، فكانوا كبذور الفتنة وقد أقيت في تربة الإسلام ، فترعرع منها ما ترعرع من شقاق وتفرق ، هذا إلى جانب ما سبقت الإشارة إليه ^(١) من اتساع نطاق الترجمة والنقل عن الثقافات الأخرى خاصة اليونانية وفي مجال الفلسفة والمنطق .

كل تلك العوامل — إذن — أدت إلى نشأة ما عرف بعلم « الكلام » أو « علم التوحيد » كما أطلقوا عليه .

وقد ارتبط علم الكلام هذا منذ أول نشأته بظهور فرقة المعتزلة

١ — مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم للمؤلفين .

أو ظاهرة « الاعتزال » في الواقع الإسلامي ، وإن تسرب بعد ذلك إلى طوائف أخرى من الفرق المبتدعة كالروافض والمرجئة ، بل شاع في أوساط الكثير من العلماء وكتاباتهم منذ عهد أبي الحسن الأشعري (١) ، ومن انتسب إليه من « الأشاعرة » الذين وإن خالفوا المعتزلة في العديد من القضايا ، إلا أنهم وافقوهم في انتهاج منهج الكلام في صياغة العقيدة ، وقد سمي من انتمى لذلك النهج « المتكلمين » ، فكان هناك متكلمو المعتزلة ، ومتكلمو الأشاعرة ، ومتكلمو الروافض ..

نشأ — إذن — علم الكلام في بداية القرن الثاني الهجري مع نشأة المعتزلة ، وإن كانت كبرى مسأله قد أثرت قبل هذا التاريخ على يد غير المعتزلة ونعني بهما « الصفات والقدر » اللتين خاض فيهما « القدرية » على يد معبد الجهنى والجعد بن درهم ، و « الجهمية » على يد الجهم بن صفوان . فنفت « القدرية » القدر ، ونفت « الجهمية » الصفات ، واجتمعت البليتان في « المعتزلة » من بعد .

وكانت المسألة التي ميزت المعتزلة في الرأي عمن سبقهم ، وابتدعوا فيها قولاً غير مسبوقين إليه ، هي مسألة مرتكب الكبيرة من المسلمين ، ثم توالى بعد ذلك مسائلهم حتى شغلت العقول ، وييسر القلوب وأطلقت الألسن بما لا دليل عليه ولا برهان ، فكانت داهية من الدواهي التي أصابت المجتمع الإسلامي ، والتي لم يزل يزرح تحت وطأة نتائجها الوخيمة حتى اليوم .

١ — هو علي بن إسماعيل ، ولد عام ٢٦٠ هـ ، وبرع في علم الاعتزال ، ثم تبرأ منه ، وأقام مذهباً كلامياً نسب إليه ، حاول فيه التوفيق بين أهل السنة والمعتزلة ، إلا أنه عاد في آخر حياته لانتحال عقيدة السلف الصالح كما بين في كتابه « الإبانة عن أصول الديانة » .. سير أعلام النبلاء للذهبي ١٥ / ٨٥ .

ولابد — وقد رأينا ارتباط علم الكلام بنشوء الاعتزال ،
وتداخله في مناهجهم ، بل وتسرب إلى مناهج غيرهم ممن هم أقرب
إلى أهل السنة منهم — أن نلفت النظر إلى بعض تلك المآخذ التي
أخذها أهل السنة والجماعة على « علم الكلام » والتي كان لها أثر
كبير في حالة الضعف والانحلال الذي أصاب العالم الإسلامي منذ
زمن نشأة هذا العلم إلى يومنا هذا :

إلا أننا نبدأ بتعريف العلم ، وعرض أمثلة منه ، ثم نخرج على
مآخذ أهل السنة عليه بحول الله تعالى .

تعريف علم الكلام وأمثلة منه :

تعريف هذا العلم عند أهله — على اختلافهم في تعريفه —
أنه : العلم بالعقائد الدينية عن طريق الأدلة اليقينية ^(١) [أي العقلية
في اصطلاحهم] .

والمتقدمون على أن موضوعه الوجود من حيث هو ، وقيل
موضوعه ذات الله سبحانه ، أو ذاته مع ذات الممكنات ؛ لهذا يعرف
بالعلم الباحث عن أحوال الصانع من صفاته الثبوتية والسلبية ، وأفعاله
المتعلقة بأمر الدنيا والآخرة .

وقد عرفه ابن خلدون بأنه « الحجاج عن العقائد بالأدلة
العقلية » ^(٢) ، وقد يكون هذا التعريف أوضح تعريف له ، إن صح
أن يكون التعريف بالهدف المقصود بالعلم تعريفاً له ، إذ إن كثيراً
من المتكلمين إنما قصدوا الحجاج عن الإسلام ، وإنما أخطأوا

٢ — مقدمة ابن خلدون / ٤٥٨ .

١ — المقاصد للتفتازاني .

السبيل حين ظنوا أن الإسلام يحتاج إلى إظهاره في قالب ظاهره عقلي وباطنه جدلي .

ولا بأس في هذا الموضوع أن نعرض مثالين يوضحان طريقة تناولهم لمسائل العقيدة الإسلامية ، والمنهج الذي انتهجوه لإثباتها .

أولاً : إثبات وجود الله سبحانه :

أراد علماء الكلام أن يشتوا وجود الله سبحانه ، ثم إثبات النبوات بعد ذلك ، حتى يمكن التلقي بعدها عن طريق النبوة للأُمُور الخبرية ، ويكون ذلك التلقي مبنياً على يقين عقلي ، فاستدلوا بدليلين شهيرين :

أولهما : دليل الحدوث ، وملخصه : أن الأجسام الموجودة في العالم تتكون من أجزاء ، وهذه الأجزاء يمكن قسمتها إلى أجزاء .. وهكذا ، ولكن هذا التقسيم لا يستمر إلى ما لانهاية ، بل يجب الوقوف عند جزء لا يتجزأ ، وهذا الجزء الذي لا يتجزأ هو الجوهر الفرد ، وكل الجواهر تتعرض لحالات مختلفة كالحركة والسكون .. وهذه الأحوال يطلقون عليها « الأعراض » ، وهي حادثة لأنها متغيرة ، ومادامت الجواهر لا تنفصل عن الأعراض ، والأعراض حادثة ، فالجواهر إذن حادثة ، والأجسام حادثة ، والعالم حادث ، ومن ثم فلا بد له من محدث وهو الله سبحانه .

ثانيهما : دليل الممكن والواجب : ويتلخص هذا الدليل في أن كل ما يوجد في العالم كان من الممكن أن يوجد على نحو مخالف لما هو عليه ، ومن الممكن أن يخلق الله عالماً أفضل من هذا العالم الحالي ، بل من الممكن في هذا العالم أن يصعد الحجر إلى أعلى

وأن يهبط اللهب إلى أسفل ، وإذا كان الأمر كذلك ، فالعالم حادث ، ولا بد له من محدث وهو الله سبحانه ! (١) .

ثانياً : إثبات اليوم الآخر :

نهج علماء الكلام لإثبات وجود اليوم الآخر نهجاً جدلياً بعيداً عن العقل المنطقي السليم ، فقالوا إن وجود اليوم الآخر ممكن ، لأنه لو قَدَّر وجوده لم يلزم من تقدير وجوده محال ! فما المانع إذن أن يوجد يوم آخر عقلاً ؟.

ولاشك أن هذه الطريقة الجدلية لاتقف أمام مجادل جلدٍ ، إذ أنه كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في رده عليهم — أن إمكان الوقوع لايعني بالضرورة تحقق الوقوع ، والممكنات كثيرة لاتدخل تحت حصر ، ولكن الموجودات لاتمثل إلا جزءاً منها ، فما يمنع — حسب قولهم — أن يكون اليوم الآخر من هذا الممكن الذي لايتحقق ؟!.

أما عن مآخذ أهل السنة على علم الكلام ومنهجه :

أولاً : مخالفة منهج « علم الكلام » للمنهج القرآني في عرض العقيدة :

ذكرنا في بداية هذا الفصل لمحة عن نهج القرآن في مخاطبة الناس ، وإنه يخاطب الفطرة والعقل والقلب والشعور معاً ، ونزيد الأمر إيضاحاً ليتبين لنا أن علم الكلام قد انتهج الطريقة العويصة الباردة — إن أغفلنا خطأ النتائج التي توصل إليها — التي لاهي طريقة

١ — دراسات في الفلسفة الإسلامية لمحمود قاسم / ١٣٤ ، فناوي ابن تيمية ٢ / ٢٢ .

قرآنية شرعية ، ولا هي طريقة عقلية تصمد أمام مقررات العقل القوي
الحجة ، السليم الاستنباط في كثير من الأحيان .

ولنعد إلى المقال السابق عن إثبات اليوم الآخر ، لنرى الفرق
واضحاً بينه وبين المنهج القرآني .

فالقرآن قد أثبت وجود اليوم الآخر ، بأدلة سهلة ميسورة ،
عكس علم الكلام الذي حاول إثباته أولاً كقضية ذهنية ، بأن قرر
عدم استحالة ذلك ، ثم انتقل إلى تقرير وجوده في الحقيقة بناءً على
تلك المقررة الذهنية . أما القرآن فقد نحا منحى عقلياً واقعياً سهلاً
ليصل إلى النتيجة المؤكدة .

فالإنسان يعلم إمكان وجود الشيء ، تارة لعلمه بوجود نظيره
أو ما يشبهه وتارة بعلمه بوجود ما هو أكبر وأولى من هذا الشيء .

فإن ثبت إمكان وجود الشيء بهذين المسلكين ، فلا بد من
بيان قدرة الله سبحانه على تحقيق وجوده بالفعل ، فإن ثبت ذلك
الأمر ، كان لا بد من بيان الفائدة التي تترتب على إيجاده بالفعل ،
إذ أن إمكان تحقق الفعل ، وقدرة الله سبحانه على إيجاده ، وقد
لا تعني إيجاده بالضرورة ، بل تبقى الفائدة والغاية والمصلحة المتحققة
من هذا الأمر ، حسب حكمة الله سبحانه في إيجاده له .

وقد كان ذلك تماماً كما هو منهج القرآن في إثبات ذلك
الأمر .

فقد قال تعالى : ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده ، وهو
أهون عليه ﴾ وقال تعالى : ﴿ أفبعينا بالخلق الأول . بل هم في لبس
من خلق جديد ﴾ ، فأثبت إمكان وجود اليوم الآخر ، لوقوع نظيره

من الخلق الأول ، بل إنه أهون عليه سبحانه في ذلك .

وقال تعالى : ﴿ أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم . بلى وهو الخلاق العليم ﴾ (١) ، فأوضح قدرة الله سبحانه على ذلك . وقال تعالى : ﴿ لتجزى كل نفس بما تسعى ﴾ (٢) .

فوجود اليوم الآخر الذي قرره القرآن فعلاً ، هو لحكمة إلهية عالية يتحقق منها العدل الإلهي ، ويتقرر بها مبدأ الثواب والعقاب .

وقد استعمل القرآن الكريم نفس الأسلوب في تنزيه الله سبحانه عن الشرك والأبناء ، فقال : ﴿ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون . وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم ﴾ (٣) . وقال تعالى : ﴿ ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم ﴾ (٤) .

فهو يقرر سبحانه أنه إذا كنتم تنزهون أنفسكم عن الأمور الناقصة وتكرهون البنات وتحبون الذكور ، فكيف تجعلونها له من دونكم ؟!

وإن كنتم لاتحبون أن يكون مملوككم شريكاً لكم ونظيراً فكيف ترضون أن تجعلوا ما هو مخلوق لي ومملوك لي شريكاً لي يدعى ويعبد من دوني ؟! (٥) .

١ - يس / ٨١ . ٢ - طه / ١٥ . ٣ - النحل / ٥٨ . ٤ - الروم / ٢٨ .
٥ - راجع ما كتبه ابن تيمية حول هذا الموضوع في « درء تعارض العقل والنقل » ١ / ٣٦ .

وقد أشار سيد قطب رحمه الله تعالى في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ فَأَمَاتَ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ﴾ [البقرة / ٢٥٩] (إلى أن المنهج القرآني — عكس منهج المتكلمين — لا يتحدث بطريقة جافة باردة في الموضوعات التي تمس المشاعر ، والتي تحتاج إلى دفعة إيمانية نفسية قوية لتثبت في القلوب ثم العقول ، كما فعل الله سبحانه حين أراد أن يقر في نفس الذي مر على القرية أن البعث أمر ميسور مقدور لله سبحانه ، فإنه أماته هو نفسه ثم أحياه وأشهد به ببعث حمارة رأي العين ، دون جدل أو سفسطة) (١) .

فطريقة علم الكلام — إذن — مبناه على (استخراج مناقضات الخصوم ومؤاخذتهم بلوازم مسلماتهم ، والتنقيح والسؤال ، وتوجيه إشكال ثم اشتغاله بحله) (٢) ، والمنهج القرآني يواجه الفطرة بشمولها ويخاطب الكينونة البشرية بكل ماتحتويه دفعة واحدة ، فهو كالماء الذي ينتفع به الطفل الرضيع والرجل القوي ، لذلك فقد اتبع السلف هذا المنهج في عرض العقيدة فقد (ابتدأ البخاري صحيحه ببدء الوحي ونزوله ، فأخبر عن نزول العلم والإيمان على الرسول أولاً ، ثم أتبعه بكتاب الإيمان ، الذي هو الإقرار بما جاء به ، ثم بكتاب العلم الذي هو معرفة ما جاء به ، فرتبه الترتيب الحقيقي) (٣) .

واتباع هذا المنهج حكمة وهداية ، واتباع منهج المتكلمين فيه خبط وخط ووعورة متكلفة ، ويكفي للتدليل على ذلك المثال

١ — عن ظلال القرآن ، سيد قطب ١ / ٣٠٠ .

٢ — الغزالي ، المنقذ من الضلال ، انظر دراسات في الفلسفة الإسلامية / ٧٠ .

٣ — مجموع فتاوى ابن تيمية ٢ / ٤ .

التالي الذي أورده العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني :
 (... وفي حواشي عبد الحكيم على شرح المواقف قوله : الصواب
 عندي أن لا إيجاد ههنا ، بل هو اقتفاء الماهية للوجود ، والمقتضى
 لا يلزم أن يكون موجداً ، ألا ترى أن الماهيات مقتضية للوالمها ،
 وليست فاعلة لها ، كيف والإيجاد الخارجي لا بد له من موجود
 وموجد في الخارج ، وليس في الخارج ههنا إلا الماهية الحقيقية
 للوجود ، واعتبار التعدد فيها باعتبار أنها من حيث هي موجد ، ومن
 حيث الإيقان بالوجود موجد إنما هو في الذهن .

أقول (الشيخ اليماني) : فمن فهم هذا وقنع به فذاك ، وإلا
 فينبغي أن يدع التعمق ويرجع إلى اليقين ، وهو أن الله عز وجل هو
 الحق الذي لم يزل ، وأنه خالق كل شيء ، وليستعذ بالله ولينته ،
 وقد سمعت بعض الأكابر يذكر عن جد أبيه وهو من المشهورين ،
 أنه كان إذا ذكر له ما يسميه المتأخرون « علم التوحيد » قال إنما
 هو « علم التوحيل » (١) .

ثانياً : إغفال توحيد العبادة الذي هو هدف الرسالات :

شاع إطلاق اسم « علم التوحيد » على « علم الكلام » وذلك
 نظراً لموضوعه الذي يبحث في ذات الله تعالى وصفاته وأفعاله ، ولما
 جرى بين المتكلمين وبين أصحاب الاعتقادات الباطلة كالمجوس
 والصابئة واليهود والنصارى من مجادلات ومناقشات حول ذات الله
 وصفاته والقضاء والقدر ... بذلك الأسلوب اليوناني الذي أشرنا إليه
 من قبل ، وقد حرص أرباب هذا العلم على إثبات تلك التسمية

١ — القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي اليماني / ١٣٥ ، طبعة المكتب الإسلامي ١٩٨٤ .

لشرفها من جهة ، ولظنهم أن توحيد الربوبية هو المطلوب الأول للرسول . والحقيقة أن هذا الإطلاق فيه شيء من التمويه قد يكون غير مقصود ، إلا أنه قد انخدع به طلبة العلم وصاروا يتداولونه ، وكأنه من البديهيات المسلم بها .

وكان من جراء ذلك أن ارتبط معنى « التوحيد » في الأذهان بتوحيد الربوبية بشكل عام ، والمتضمن للأدلة على أن للكون خالقاً رازقاً ، مع إثبات بعض صفاته دون بعضها ، وقد قرر القرآن أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق البارئ الرازق المصور له الأسماء الحسنى والصفات العلى ، ولم يكتف بذلك فهذا أمر يعرفه أكثر الناس ، بل كان المشركون من قريش يعتقدونه كما حكى عنهم القرآن ﴿ ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر ليقولن الله ﴾ (١) . ﴿ ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض من بعد موتها ليقولن الله ﴾ (٢) .

هذا القدر من إثبات ربوبية الخالق سبحانه للخلق ورعايته لهم لم تكن محل نزاع ، وإنما النزاع كان من جهة عدم عبادة الناس لهذا الخالق الرازق المحي المميت ، وعدم طاعته وحده ، والتزام أمره ونهيه ، ولذلك كانت هذه هي دعوة الأنبياء لأقوامهم : ﴿ قال يا قوم اعبدوا الله مالمكم من إله غيره ﴾ (٣) ﴿ ذلكم الله ربكم مالمكم من إله غيره ﴾ (٤) ﴿ ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه ﴾ (٥) .

١ - العنكبوت / ٦١ . ٢ - العنكبوت / ٦٣ . ٣ - الأعراف / ٦٥ .
٤ - الأعراف / ٦٥ . ٥ - الأنعام / ١٠٢ .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : (وبهذا وغيره يعرف ما وقع من الغلط في مسمى التوحيد ، فإن عامة المتكلمين الذين يقرون التوحيد في كتب الكلام والنظر ، غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة أنواع فيقولون : هو واحد في ذاته وواحد في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له ، وأشهر الأنواع الثلاثة عندهم هو الثالث ، وهو توحيد الأفعال ، وهو أن خالق العالم واحد ، ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب وأن هذا هو معنى قولنا : لا إله إلا الله ، حتى يجعلوا معنى الإلهية القدرة على الاختراع) (١) .

هكذا جهد المتكلمون أعظم الجهد لإثبات ما أقر به المشركون ، ومن ثم كانت الفجوة واسعة بين مفهوم التوحيد في العقيدة الإسلامية ومفهوم التوحيد الكلامي عند أربابه ، وهذا قد أدى بدوره إلى ذبول مفهوم الطاعة والاتباع ، حتى اقتصر الأمر على مجرد أداء الشعائر ، فلما أتى دور إقصاء الشريعة عن الحياة الإسلامية ، والتحاكم إلى غير شرع الله هان الخطب على الناس ، وسهل الأمر على « أدعياء العلم » أن يغضوا الطرف عن ذلك الأمر الجلل ، طالما أن توحيد الربوبية قائم في نفس الحاكم والمحكوم ، وأن كتب « التوحيد » تتناولها الأيدي ، ويتدارسها الدارسون . وكان هذا — في نظرنا — من أوخم نتائج الانحراف عن معاني التوحيد الحقيقي ، وأسوأها أثراً في الحياة الإسلامية .

١ — فتاوى ابن تيمية ٣ / ٩٨ .

ثالثاً : وضع أصول للدين غير مايينه الله ورسوله :

وضع علماء الكلام « أصولاً » هي ماقروه من مشكلات وحلها ، ومقدماتها ولوازمها ، وسموا ذلك (أصول الدين) واشتروطوا على المسلم معرفتها ليصح إسلامه ، فعليه أن يعرف أدلة حدوث العالم (١) ، وأدلة التمانع والجوهر والعرض ، وقواعد الحركة والسكون .. إلى غير ذلك مما قرروه في كلامهم ، وجعلها بعضهم أول الواجبات على المكلف وهي « المعرفة » وليس أول الواجبات النطق بالشهادتين : (وقد وضع لهم القاضي أبو بكر الباقلاني المقدمات العقلية التي تتوقف عليها الأدلة والأنظار وذلك مثل إثبات الجوهر الفرد والخلاء ، وأن العرض لا يقوم بالعرض ، وأنه لا يبقى زمانين ، وأمثال ذلك مما تتوقف عليه أدلتهم ، وجعل هذه القواعد تبعاً للعقائد الإيمانية في وجوب اعتقادها) (٢) .

وقد أوضح شارح « الجوهرة » مذاهب الناس في أول الواجبات على المسلم فقال : (وأهم الأقوال في أول الواجبات :

أولاً : مقاله الأشعري إمام هذا الفن أنه : المعرفة .
ثانياً : مقاله الاستاذ أبو إسحق الاسفرائيني (٣) أنه النظر الموصل للمعرفة .

ثالثاً : مقاله القاضي الباقلاني أنه أول نظر ، أي المقدمة الأولى منه .

١ — سبق الحديث عن هذا الدليل ص ١٤ .

٢ — صديق حسن خان (أيجد العلوم ٢ / ٤٥٠) .

٣ — هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المتوفي ٤١٨ هـ ، وكان عالماً كبيراً شافعي المذهب برع في علم الكلام والأصول . سير أعلام النبلاء ١٧ / ١٥٣ .

رابعاً : مقاله إمام الحرمين (١) ، أنه القصد إلى النظر ، أي تفرغ القلب عن الشواغل .
خامساً : مقاله بعضهم أنه التقليد .
سادساً : أنه النطق بالشهادتين (!!)

ثم عقب بتصحيح الآراء الثلاثة الأولى فقال :

(والأصح أنه أول واجب غاية المعرفة ، وأول واجب وسيلة تربية النظر ، وأول واجب وسيلة بعيدة القصد إلى النظر ، وبهذا يجمع بين الأقوال الثلاثة) (٢) .

ولاريب في أن ماتقدم يخالف ما علم من الدين بالضرورة من إنه أول واجبات المسلم هي النطق بالشهادتين واعتقاد معناهما من توحيد الله وعبادته وحده وضرورة اتباع الرسالة ، أما المعرفة الكلامية ، والنظر الموصول إليها وأمثال ذلك فهو مما لا يفترض على المسلم لا أول واجب ولا آخره ، وإنما التزموا ذلك لما أطلقوا على مقدماتهم اسم « أصول الدين » ، ومعلوم أن أصول الدين يجب على الجميع أن يعرفها وأن يقر بها ليصح إسلامه وأصول الدين التي هذا شأنها مع المسلم ، قد بينها الله ورسوله أوفى بيان ولم يدع للمتكلمين مهمة الاستدراك عليه فيها .

(ولهذا قد اعترف بهذا من أهل الكلام كالأشاعرة وغيرهم ،

١ — هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الفقيه الشافعي ، له مكانة لا تداني في الفقه والأصول ، وكتبه عليها المعول في علم الكلام كالشامل ، وكان بليغاً ذكياً تقياً . راجع طبقات الأصوليين ١ / ٢٦٠ .

٢ — شرح جوهرة التوحيد للباجوري / ٥٩ .

بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ، ولا سلف الأمة وأئمتها ،
وذكروا أنها محرمة عندهم ، بل المحققون على أنها طريقة
باطلة (١) .

رابعاً : تعظيم دور العقل وجعله حاكماً لا محكوماً :

ذلك أن أرباب الكلام قد عظموا العقل وارتضوا أحكامه فيما
لا يصلح أن يكون فيه حكماً ، فقد كانوا يطرحون المسألة ، ثم
يعرضونها على العقل — عقل الواحد منهم بالطبع — فيستجمع لها
الأدلة كما يتراءى له لإثباتها على وجه من الوجوه ، وحين يصل
إلى نتيجة وينتهي إلى قرار يعتمد إلى الأدلة السمعية فيؤول منها ما
لا يوافق نتيجته — إن كانت من آيات الكتاب — أو يرد الحديث
بدعوى تناقضه مع العقل أو أنه مبني على الظن .

يتضح مذهبهم هذا في موقفهم من خبر الواحد مثلاً ، فإنهم
أنكروا حجيته مطلقاً في الاعتقاد ، وأما في باب الأعمال فقد جعلوا
من شروط قبوله أن يكون في متن الخبر ما يجوزه العقل ، فإن روى
الراوي ما يحيله العقل ، ولم يحتمل تأويلاً صحيحاً فخره مردود
لاستحالة هذا في العقول (٢) . ولهم في رد الأحاديث بهذا المنطق
فضائح يرجع إليها في مثل كتاب « تأويل مختلف الحديث » لابن
قتيبة .

وقد وافق كبار الأشاعرة المعتزلة في نسجهم على هذا
المنوال ، فقالوا إن اليقين لا يثبت إلا بالعقل ، وأن المعتمد هو العقل
عند التضارب ، جاء في مختصر الصواعق للفخر الرازي :

١ — ابن تيمية ، الفتاوى ٣ / ٣٠٣ . ٢ — مختصر الصواعق للرازي ١ / ٢٥٢ — ٢٥٦ .

(المطالب ثلاثة : الأول : مايتوقف ثبوت الشرع على ثبوته ، كوجود الله وصدق الرسول ، فهذا يستحيل أن يعلم بإخبار الشرع . الثاني : ثبوت أو انتفاء مايقطع العقل بإمكان ثبوته أو انتفائه ، فهذا إذا لم يجده الإنسان من نفسه ، ولا أدركه بحسه ، استحال العلم به إلا من جهة الشرع .

الثالث : وجوب الواجبات ، وإمكان الممكنات ، واستحالة المستحيلات ، فهذا يعلم من طريق العقل بلا إشكال . فأما العلم به بإخبار الشرع فمشكل ، لأن خبر الشارع في هذا المطلب إن وافق عليه العقل فالاعتماد على العقل وخبر الشارع فضل ، وإن خالفه العقل وجب تقديم العقل ، وتأويل الخبر في قول المحققين (!!!)^(١) .

وقال العنصر الإيجي في المواقف : (لو وجد المعارض العقلي لقدم على الدليل النقلي قطعاً)^(٢) .
وإنما أوتي هؤلاء من ظنهم أنه قد يكون هناك تعارض بين دليل عقلي قطعي ودليل نقلي صحيح ، ومن ظنهم أن الدليل النقلي لا يتضمن الدليل العقلي ، مع أن القرآن ملئ بالأمثال وهي أقيسة عقلية ، ثم كيف تتعارض نصوص الكتاب والسنة مع العقل والكل من عند الله سبحانه ١٩.

هذا إن كان المقصود بالعقل العقل البديهي العام المشترك بين البشر وليس عقل فلان أو فلان ، والحق أنهم إنما كانوا يتحاكمون إلى عقل الواحد منهم ، فلذلك اختلفت مناهجهم اختلافاً كبيراً في

١ - مختصر الصواعق للرازي ١ / ٢٥٢ - ٢٥٦ .

٢ - القائد إلى معرفة العقائد / ١٦٣ .

كافة جزئيات مذهبهم ، وتناطحوا وكفر بعضهم بعضاً (١) .

يقول ابن قتيبة في « تأويل مختلف الحديث » : (ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن لاتسع لهم العذر عندنا ، وإن كان لاعذر لهم مع مايدعونه لأنفسهم ، ولكن اختلافهم في التوحيد وفي صفات الله وقدرته ، وفي نعيم أهل الجنة ، وعذاب أهل النار ، وغير ذلك من الأمور التي لايعلمها نبي إلا بوحي من الله تعالى) .

أما عن أمثلة تكفير بعضهم بعضاً فقد قال البغدادي في حديثه عن النظام المعتزلي (٢) : (وقد قال بتكفيره أكثر شيوخ المعتزلة منهم أبو الهذيل العلاف ، ومنهم الجبائي والإسكافي) .

وقال عن أبي الهذيل العلاف (٣) : (لجعفر بن حرب المشهور في زعماء المعتزلة أيضاً كتاب سماه « توبيخ أبي الهذيل » وأشار بتكفيره .

وقال في بشر بن المعتمر (٤) : (وقال إخوانه من القدرية

١ — والمعتزلة بوجه خاص .

٢ — هو إبراهيم بن سيار البصري م / ١٢٢١ هـ ، أخذ علم الاعتزال عن أبي الهذيل العلاف ، وكان أستاذاً للجاحظ ، وكان من أكابر المبرزين في المذهب وله طائفة تتبعه هي النظامية . طبقات الأصوليين ١ / ١٤١ ، والفرق للبغدادي / ١٣١ .

٣ — هو محمد بن الهذيل البصري م ٢٢٦ هـ (دون تحديد) أخذ الاعتزال عن عثمان الطويل وكان كبير المعتزلة وشيخها وهو أول من ابتدع العديد من أقوال الاعتزال كفناء النار والجنة وانتهاء حركاتهما وغير ذلك . الفرق / ١٢١ ، ومذاهب الإسلاميين لبديوي ١ / ١٢١ .

٤ — بشر بن المعتمر م ٢١٠ هـ رأس المعتزلة البغدادية وكان متصلاً بالبرامية ونبغ في الشعر وله قصائد قيّمة في سلوك الحيوان وهو أول من أثار مسألة التولد .

وقال في أبي موسى المردار (١) : (فهذا راهب المعتزلة قال
بتكفير شيوخته وقال شيوخته بتكفيره ، وكلا الفريقين محق بتكفير
صاحبه) .

وقد قصرّ العقل في إدراك وجوه المصالح والمفاسد فيما ينتاب
الناس من سياسة أمورهم وتصريف معاشهم حين عزّ الشرع ،
ودرست الأحكام ، وذلك في عهد الفترات ، فإن العقلاء منهم
— كما ذكر الشاطبي — (وضعوا أحكاماً على العباد بمقتضى
السياسات لاتجد فيها أصلاً منتظماً وقاعدة مطردة على الشرع بعدما
جاء ، بل استحسنوا أموراً تجد العقول بعد تنويرها بالشرع تنكرها
وترميها بالجهل والضلال والبهتان والحمق ، مع الاعتراف بأنهم
أدركوا بعقولهم أشياء قد وافقت وجاء الشرع بإقرارها وتصحيحها ،
ومع أنهم كانوا أهل عقول باهرة وأنظار صافية) (٢) .

فإن كان هذا هو شأن العقل فيما هو قريب منه سهل عليه ،
فما بالك فيما هو بعيد المنال وشديد المحال ؟ أن يفكر في ذات
الله تعالى وصفاته وأن يخضعها لعقله وتصوراته ، وأن يوجب عليه
أموراً بزعمه يجب عليه فعلها وأمور لا يقدر عليها !! إلى آخر ما
اخترعوه ..

وقد حسم الشرع هذه المادة حسماً مطلقاً لسابق علمه تعالى
أنه لا تحيط به العقول ، ولا يحده الفكر ، يقول ابن تيمية : « وقد
جاء الأثر : تفكروا في المخلوق ولا تفكروا في الخالق

١ — أبو موسى المردار م ٢٢٦ هـ لقيه أصحابه براهب المعتزلة ، ومعه أقواله قدرة الناس
على مثل القرآن .

٢ — الاعتصام للشاطبي ٢ / ٢٣١ .

ثم يوضح ابن تيمية السبب في ذلك بقوله :
« لأن التقدير والتفكير يكون في الأمثال والمقاييس ، وذلك
يكون في الأمور المتشابهة وهي المخلوقات ، وأما الخالق جل وعلا
فليس له شبه ولا نظير وإنما هو معلوم بالفطرة » (١) .

فالوثوق بالعقل ، وقبول مقرراته وأحكامه فيما ليس من شأنه
هو من المهلكات ومن اتباع المتشابهات الذي نهى الله عنه في
محكم آياته .

خامساً : اتخاذ الجدل والمراء وسيلة للبحث في الدين :

ذلك أن منهج علم الكلام أصلاً قد بني على « إن قالوا ..
قلنا » أي طريقة الجدل والمراء والخصومة ، فهو لازم مذهبهم ،
عليه بنيت أصولهم ، كما رأينا من قبل في تعريف الغزالي له من
أنه « إلزام للخصم بلوازم مستنتجة من مقدماته » ، وكم أدت بهم
هذه الطريقة إلى التزام ما لا يلزم ، والانتهاى إلى نتائج قد لا يرضونها
أصلاً ، وإن أقرروا بها جدلاً وخصومة وإشفاقاً من الفرار والتراجع
أمام الخصم ، وقد التزم أبو علي الجبائي مذهباً لم يسبق إليه وقولاً
على الله عظيمًا ، وهو أن حقيقة الألوهية هي القدم ، حيث أنه لما
استدل على نفي الصفات بقوله أن الباري سبحانه وتعالى قديم ،
وقدمه أخص وصفه ، فلو ثبت صفة قديمة لشاركته في أخص
الوصف ، فقليل له في الاعتراض عليه :

١ — فتاوى ابن تيمية ٤ / ٣٩ ، ٤٠ .

إذا زعمت أخص أوصاف الإله قدمه ، فقل إن حقيقة الإله أنه قديم وحقيقة الإلهية القدم . فركب ما ألزم وقال : حقيقة الألوهية القدم ! (١) .

تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ، وأنتى لهذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين أن يعين حقيقة الألوهية بكلمتين التزمهما إخراجاً أمام خصومه ! .

كذلك ما التزم به أبو الهذيل العلاف من فناء مقدورات الله — تعالى الله عن ذلك — وعلى سكون أهل الجنة والنار ، بناء على ما التزمه من قاعدة الحوادث وأن لكل محدث نهاية ، ومقدورات الله محدثة لها نهاية ، واعتذر عنه الخياط المعتزلي بأن قوله ذلك إنما كان مجادلاً به خصومه في البحث عن جوابه ! (٢) .

ومما لاشك فيه أن هذا الذي اتخذه منهجاً مخالف للشرع المحمدي الذي جاء بحسم أسلوب الجدل والمرء في العرف ، وأخبر بهلاك الأمم إذا أوتيت الجدل ، فعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : ماضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل ، ثم تلا ﴿ ماضيه لك إلا جدلاً ﴾ ، بل هم قوم خصمون ﴿ . أخرجه الترمذي ، وقال : حسن صحيح ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .

سادساً : النظر إلى الشريعة نظر النقص والافتقار :

ذلك أن متكلمة المعتزلة قد اعتقدوا في الشريعة التضارب

١ — بدوي ، مذاهب الإسلاميين ١ / ٢٩٧ .

٢ — المصدر السابق ١ / ١٥٤ ، وانظر الفتاوى لابن تيمية ٣ / ٣٠٤ .

٣ — جامع الأصول ٢ / ٧٤٩ .

والتخالف ، فقد يثبت المعنى الذي يتوهمون في عقولهم ، ثم يأتي الحديث الصحيح معارضاً لذلك المعنى ، فتجدهم يفرون منه فرار المجذوم من الأسد ، ويودون لو أن الحديث لم يرد أصلاً ، وإن لم يجدوا مندوحة من قبوله لجأوا إلى تأويله ، أو رده بحجة أنه حديث آحاد مثلاً ، وقل مثل ذلك في الآيات القرآنية التي تثبت عكس مقرراتهم .

وإنكارهم للأحاديث الصحيحة الثابتة ، وردهم لها بدعوى التناقض أكثر من أن يحصى ، وقد جمع ابن قتيبة الكثير منها في كتابه « تأويل مختلف الحديث » وأوضح وجه الدلالة فيه ، ونجترىء بإيراد مثالين على ذلك .

١ — (قالوا) (المعتزلة) حديث يدفعه النظر وحجة العقل ، رويتم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « أنا أحق بالشك من أبي إبراهيم ، ورحم الله لوطاً أن كان ليأوي إلى ركن شديد ولو دعيت إلى مادعي إليه يوسف لأجبت » (رواه البخاري ومسلم وأحمد) . قالوا : هذا طعن على إبراهيم ، وطعن على لوط ، وطعن على نفسه عليهم السلام .

قال أبو محمد : فأما قوله : أنا أحق بالشك من أبي إبراهيم عليه السلام فإنه لما نزل عليه ﴿ وَإِذَا قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ ارْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى ، قَالَ : أُولِمُ تَوَمَّن . قَالَ : بلى ولكن ليطمئن قلبي ﴾ قال قوم : شك إبراهيم ولم يشك نبينا ، فقال رسول الله ﷺ : أنا أحق بالشك من أبي إبراهيم ، تواضعاً منه ، وتقديماً لإبراهيم على نفسه ، يريد : إنا لم نشك ، ونحن دونه فكيف شك هو ... (١) .

١ — تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة / ٦٥ ، ويقصد ﷺ في الجزء الأخير من الحديث أنه لو دعي للخروج من السجن لمقابلة الملك لخرج قبل ظهور الحجة التامة بالبراءة .

٢ — قالوا : حديث في التشبيه يكذب القرآن وحجة العقل !
رويتم (يعنون أهل السنة) « أن قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع
الله ... » فإن كنتم أردتم بالأصابع ههنا النعم ، وكان الحديث
صحيحاً فهو مذهب وإن كنتم أردتم الأصابع بعينها ، فإن ذلك
يستحيل لأن الله تعالى لا يوصف بالأعضاء .

قال أبو محمد : (ونحن نقول : إن الحديث صحيح وأن
الذي ذهبوا إليه في تأويل الأصبع لا يشبه الحديث .. ولا يجوز أن
تكون الأصبع هنا نعمة لقوله في الحديث الآخر : يحمل الأرض
على إصبع ، وكذا على إصبعين ، ولا نقول إصبع كأصابعنا ولا يد
كأيدينا ولا قبضة كقبضاتنا لأن كل شيء منه عز وجل لا يشبه شيئاً
منا) (١) .

فالدارس للشرعة ، والمتأمل لمسائلها وحقائقها — كما يقول
الشاطبي — عليه (أن ينظر إليها بعين الكمال لا بعين النقصان ،
ويعتبرها كلياً في العبادات والعادات ، ولا يخرج عنها البتة ، لأن
الخروج عنها تيه وضلال ورمي في عماية . كيف وقد ثبت في
الشرع كمالها وتمامها ؟ فالزائد والمنقص في جهتها هو المبتدع
بإطلاق ، والمنحرف عن الجادة إلى بنيات الطريق .. وأن يوقن أنه
لاتضاد بين آيات القرآن ولا بين الأحاديث النبوية ، ولا بين أحدهما
مع الآخر ، بل الجميع جار على مهيع واحد ، ومنتظم إلى معنى
واحد ، فإذا أداه بادى الرأي إلى ظاهر اختلاف فواجب عليه أن يعتقد
انتفاء الاختلاف ، لأن الله قد شهد له أنه لا اختلاف فيه ، فليقف
وقوف المضطر السائل عن وجه الجمع ، أو المسلم من غير

١ — المصدر السابق / ٦٤١ .

إعترض (١) .

وبعد ، فإننا إن ذهبنا نستقصي ما جناه علم الكلام على الحياة الإسلامية من جرائر لما انتهى بحثنا إلى مانريده من إيجاز واختصار ، وإنما بقي أن ننقل نماذج من تقريرهم لمسائلهم ، وتعليدهم لمقدماتهم ونتائجها ، حتى يستشعر القارئ صحة مذهبنا إليه من قلة غناء مثل هذا العلم ، ويتنبه بنفسه إلى مافيه من غموض والتواءات قد تشكل حتى على أصحابها .

انظر إلى كلام متكلمي الأشاعرة عن « القدرة الإلهية » ، يقول صاحب شرح جوهره التوحيد : (وللقدرة تعلقات سبع أشار إلى واحد منها وهو الصلوحى القديم ..

ومعنى التعلق الصلوحى صلاحيتها إلى الأزل للإيجاد والإعدام ، والتعلقات الستة الباقية هي :

تعلق قبضة : وهو تعلقها بعدمنا فيما لايزال قبل وجودنا .
تعلق بالفعل : وهو تعلقها بإيجادنا بالفعل بعد العدم السابق .
تعلق قبضة : وهو تعلقها باستمرار الوجود بعد العدم .
تعلق بالفعل : وهو تعلقها بإعدامنا بالفعل بعد الوجود .
تعلق قبضة : وهو تعلق باستمرار العدم بعد الوجود .
تعلق بالفعل : وهو تعلقها بإيجادنا بالفعل حين البعث يوم القيامة .
والتعلق هو : طلب الصفة أمراً زائداً على قيامها بالذات (٢) .

١ - الاعتصام ٢ / ٣١٠ .

٢ - شرح الجوهره للباجوري / ١٠٥ .

ثم يزيد الدسوقي الأمر شرحاً وبياناً !! فيقول :

(إن القدرة تتعلق بوجود الممكن اتفاقاً تتعلق تأثير ، وكذا
تتعلق بعدم الطارئ تتعلق تأثير على المعتمد) ! (١) .

ثم انظر إلى قولهم في تعلقات السمع والبصر :

(وللسمع والبصر تعلقات ثلاثة :

أولاً : خلوصي قديم ، وهو صلاحيتها في الأزل لاكتشاف ذرات
الكائنات وصفاتها بهما فيما لايزال !.

ثانياً : تنجيزي قديم : وهو انكشاف الذات العلية وصفاتها بهما
انكشافاً يغير انكشاف العلم ، إذ لكل صفة حقيقة تخالف حقيقة
الأخرى ، غير أنهما لايتعلقان بالأمور العدمية (كالسلوب) والأمور
الثبوتية (كالأحوال) .

ثالثاً : تنجيزي حادث وهو انكشاف الممكنات بعد وجودهما
بهما) (٢) .

فانظر إلى هذا التعقيد والتخليط ، وقارن بما وصف الله به
نفسه ووصفه به رسول من صفات الكمال والجلال ، مثل ما قال
رسول الله ﷺ حين رفع الناس أصواتهم بالدعاء : « أيها الناس اربعوا
على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غائباً ، إن الذي تدعون سميع
قريب » (٣) هكذا دون تعلقات تنجيزية أو صلوحية !

١ — حاشية الدسوقي على أم البراهين / ١٠٠ .

٢ — شرح الجوهرة للباجوري / ١١٨ .

٣ — رواه البخاري .

المراحل التي مرّ بها علم الكلام :

مر علم الكلام بأربع مراحل مختلفة تغيرت فيها موضوعات مباحثه ، نوجزها فيما يلي :

المرحلة الأولى : وهي مرحلة متقدمي المتكلمين ، كواصل بن عطاء (ت ١٣٠ هـ) وعمرو بن عبيد (ت ١٤٣ هـ) وخالد بن صفوان ، ثم أبي الهذيل العلاف (٢٣٥ هـ) وإبراهيم النظام (٢٣٠ هـ) .
وقد تميزت هذه المرحلة بالتأثر بالمصطلحات اليونانية ، وخاصة عند المتأخرين منهم كالعلاف ، حيث ترجمت كتب الفلسفة اليونانية ، فترجم كتاب (الطبيعة) (وما بعد الطبيعة) لأرسطو ، وقد ترجمه إسحق الكندي^(١) ، وقد كانت المباحث الكلامية في هذه المرحلة متناثرة حسب موضوعاتها التي يتفق الكلام فيها دون وضع قواعد صريحة لهذا العلم ، كما خلت من الاستعانة بعلم المنطق الأرسطي^(٢) .

المرحلة الثانية : وهي المرحلة التي دخل فيها الأشاعرة معترك « الكلام » في مقابل المعتزلة ، ويمثلها من الأشاعرة أبو الحسن الأشعري (٣٣٠ هـ) مؤسس المذهب ، وأبو بكر الباقلاني (٤٠٢ هـ) ، وهو الذي قام بوضع قواعد علم الكلام ومقدماته التي يحتاج إليها الدارس مثل إثبات الجوهر الفرد ، وأن لا يقوم العرض بالعرض ... الخ .

ومن بعده إمام الحرمين أبو المعالي الجويني (٤٧٨ هـ) الذي

١ — عبد الرحمن بدوي ، مذاهب الاسلاميين / ١٨٤ .

٢ — القنوجي ، أبجد العلوم ٢ / ٤٥٠ .

صنف على هذه الطريقة كتابه الشامل ، ثم مختصره الإرشاد . ومن المعتزلة أبو هاشم الجبائي (٣٢٠ هـ) ومن بعده أبو عبد الله البصري ، ثم القاضي عبد الجبار (٤١٥ هـ) .

المرحلة الثالثة : ويمثلها أبو حامد الغزالي (٥٠٥ هـ) والفخر الرازي حيث تتميز هذه المرحلة بمناقشة كلام الفلاسفة ، وإدخال ذلك في « علم الكلام » . يقول صاحب أبجد العلوم : (ثم نظروا في تلك القواعد والمقدمات في متن الكلام للمتقدمين ، فخالقوا الكثير منها بالبراهين التي أدت إلى ذلك ، وربما أن كثيراً منها مقتبس من كلام الفلاسفة في الطبيعيات والالهيّات) (١) ، كما تتميز باستعمال المنطق الأرسطي (٢) في مقدمات علم الكلام ودراسة أدلته وبراهينه .

المرحلة الرابعة : ومنها البيضاوي (م ٦٩١ هـ) صاحب « الطوابع » ومن بعده ، وتتميز بالخلط بين مذاهب الفلسفة والكلام ، واشتباه الأمر فيهما على الكاتب والقارىء جميعاً ، ثم يأتي أصحاب التقليد المحض من أتباع الأشاعرة .

وقد ظهر اتجاه لدى كبار أئمة الكلام من الأشاعرة يدعو إلى التحذير من إشاعة علم الكلام بين العامة ، وزعموا أنه يجب قصر ذلك على الخاصة أو من رام الاجتهاد والعلو في الدين ، وما نرى ذلك إلا ردة فعل لما رأوه من أثر انتشار هذه المباحث على عقيدة الناس ، واستقبالهم لعقائد الإيمان ومدى تأثرهم بالقرآن منهجاً وأسلوباً ، وما شاع من اختلاط في الأذهان واضطراب في المفاهيم ، ومن هؤلاء الأئمة أبو المعالي الجويني في كتابه « الغياثي » حيث

١ — أبجد العلوم / ٤٥١ .

٢ — وأول من أدخله في علم الكلام هو أبو حامد الغزالي كما ذكره ابن تيمية . صون المنطوق والكلام للسيوطي / ١٢ .

صرح بأن من أراد الارتقاء عن مرتبة العوام فله أن ينظر في كتب الكلام التي وضعها ، أما العامة فعلى إمام المسلمين أن يجمعهم على عقيدة السلف ، وينهاهم عن الخوض في المعميات ، وتكلف وارد المشتبهات (١) .

وقد تابعه تلميذه الغزالي في هذا الرأي في مصنفه « إجماع العوام عن علم الكلام » .

ذم السلف الصالح لعلم الكلام :

وقد ذم سلف الأمة وأعلام الأئمة علم الكلام ، ونهوا عن الخوض فيه أشد النهي ، مما يؤكد نفورهم منه ، وعدم إجازتهم له وأنه لا يروي غليلاً ولا يشفي غليلاً .

قال الشافعي رحمه الله : (لأن يتلي العبد بكل مانهى الله عنه — ماعدا الشرك — خير له من أن ينظر في الكلام) ، وقال : (حكمي في علماء الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في العشائر ويقال : هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام) (٢) .

وقال أحمد بن حنبل رحمه الله : (لا يصلح صاحب كلام أبداً ، علماء الكلام زنادقة) (٣) .

وقال الأوزاعي : (إذا أراد الله بقوم شراً ألزمهم الجدل ومنعهم

١ — الفياثي لأبي المعالي الجويني / ١٩٠ .

٢ — تلييس إبليس لابن الجوزي / ٨٢ . — المصدر السابق / ٨٣ .

العمل (١) .

وعن أبي يوسف : (من طلب المال بالكيمياء أفلس ، ومن طلب الدين بالكلام تزندق) (٢) .

ونقل مثل ذلك في اعتقاد علي بن المديني وأبي زرعة الرازي ، وأبي حاتم الرازي ، وإسحق بن إبراهيم ، والقاسم بن سلام والليث بن سعد ، ومالك وسفيان الثوري وغيرهم من علماء الأمة الأجلاء ، وكلهم ينهون عن النظر في كتب المتكلمين ، ويأمرون بترك مجالسهم وهجرانهم (٣) .

رجوع طوائف من المتكلمين إلى الحق :

وقد رجع العديد من أئمة المتكلمين إلى الحق من عقيدة السلف الصالح في إثبات الصفات وغير ذلك ، ونهوا عما أحدثوه من قبل من كلام في دقائق العقيدة ، وأعلنوا التوبة منه والرجوع عنه . قال الفخر الرازي في وصيته التي وردت في كتاب عيون الأنبياء :

(ولقد اخترت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم ، لأنه يسعى

١ — شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، للحافظ اللالكائي ١ / ١٤٥ .

٢ — المصدر السابق ١ / ١٤٧ ، كذلك يراجع صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي .

٣ — شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١ / ١٥١ وبعدها .

في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات .. فلهذا أقول : كل ماثبت بالدلائل الظاهرة من وجوب وجوده ، ووحدته وبرأته عن الشركاء في القدم والأزلية ، والتدبير والفعالية ، فذاك هو الذي أقول به وألقى الله تعالى به .. والذي لم يكن كذلك أقول ديني متابعة محمد سيد المرسلين (١) .

وقد أملى الرازي في هذه المرحلة من حياته ، والتي أحس فيها بالندم والتوبة :

نهاية إقدام العقول عقال
وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسوننا
وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا
سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
كذلك قال :

لقد طفت في تلك المعاهد كلها
وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر
على ذقن أو قارعاً سن نادم (٢)

وقال ابن الصلاح : (أخبرني القطب الطوغاني مرتين أنه سمع

١ — عن القائد إلى تصحيح العقائد / ٧٤ . ٢ — إشار الحق على الخلق / ٨ .

فخر الدين الرازي يقول : ياليتني لم أشتغل بعلم الكلام وبكى (١) .

وقد أملى وصية على تلميذه إبراهيم بن أبي بكر الأصفهاني ، تعتبر مثلاً لما يؤول إليه أمر من خاض في هذه المعميات ، ولولا تداركه رحمة من ربه لكان من الهالكين ، قال : (اعلّموا أني كنت رجلاً محباً للعلم فكنت أكتب في كل شيء شيئاً لأقف على كمية ولا كيفية سواء كان حقاً أو باطلاً ، غثاً أو سمياً ، ولقد اختبرت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن العظيم لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى ، ويمنع من إيراد المعارضات والمناقضات ، وماذاك إلا العلم بأن العقول البشرية تتلاشى وتضمحل في تلك المضايق العميقة والمناهج الخفية) (٢) .

فهذا قول كبير متكلمي الأشاعرة بلا منازع ، والذي تدور على مقالاته مذاهبهم ! .

وعن أحمد بن سنان قال : كان الوليد بن أبان الكرايسي خالياً ، فلما حضرته الوفاة قال لنيه : تعلمون أحداً أعلم بالكلام مني ؟ قالوا : لا . قال : فتتعمقوني ؟ قالوا : لا . قال : فأني أوصيكم أتقبلون ؟ قالوا : نعم . قال : عليكم بما عليه أصحاب الحديث فأني رأيت الحق معهم) (٣) .

وكان أبو المعالي الجويني يقول : (لقد جلّت أهل الإسلام

١ — مقدمة اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين للرازي / ٢٣ .

٢ — عيون الأنباء ٢ / ٢٦ .

٣ — تليّس إبليس / ٨٤ .

جولة ، وعلومهم ، وركبت البحر الأعظم ، وغصت في الذي نهوا عنه ، كل ذلك في طلب الحق وهرباً من التقليد . والآن رجعت عن الكل إلى كلمة الحق . عليكم بدين العجائز . فإن لم يدركني الحق بلطيف بره فأموت على دين العجائز ، ويختم عاقبة أمري عند الرحيل بكلمة الإخلاص ، فالويل لابن الجويني) .

وكان يقول لأصحابه : (يا أصحابنا لاتشتغلوا بالكلام ، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي مابلغ ماتشأغلت به) (١) .

أما أبو حامد الغزالي فإنه لم يجد له مغنى في « الكلام » ، وكان ذلك مما بعثه على الرجوع في آخر عمره إلى ماكان يرغب عنه ، ويرى أنه لاشيء فيه ، فأقبل على حفظ القرآن ، وسماع الصحيحين ، فيقال أنه مات وصحيح البخاري على صدره ، ولكنه توفي قبل أن يظهر أثر ذلك في كتبه (٢) .

وأما مؤسس المذهب : أبو الحسن الأشعري ، فالغريب أن المنتسبين إليه من المقلدة لا يكادون يلقون بالاً إلى حقيقة أنه رجع بنفسه عن منهج الكلام وعن اعتقادات الأشاعرة ، وأقر بانتسابه إلى مذهب الحق الذي يمثلته إمام أهل السنة أحمد بن حنبل في عصره ، وصنف كتابه الأخير في العقيدة على هذا المذهب وهو « الإبانة عن أصول الديانة » .

فكل هؤلاء الأئمة هم من أجل أئمة المتكلمين من الأشاعرة ، قد تابوا عن طريقتهم ورجعوا عنها ، ولو أنها كانت الحق لما زيفوها ، وأبانوا عوارها ونقصها ، وجعلوا في خاتمة عمرهم يتبرؤون

١ — تلييس إبليس لابن الجوزي / ٨٥ .

٢ — والحق أن للغزالي كلاماً طيباً في قلة غناء علم الكلام في كتابه فيصل التفرقة بين الإيمان والزندقة / ٧٩ — ٨٣ .

منها ... فياليت المُحدِّثين من المنتسبين لفكرهم ، المقلدين لهم ،
يعتبرون بهذه الحال .

أما عن متكلمي المعتزلة ، فإنه لم يعرف عن أحدهم أنه تاب
وأناوب وماهذا إلا لإيغالهم في الباطل ، وعدم توجه نياتهم لطلب الحق
أصلاً ، وأنهم رؤوس البدعة ، والمنشؤون لها ..
وبعد

فقد أطلنا الحديث عن علم « الكلام » وعن المتكلمين ،
وماذلك إلا لارتباطه الوثيق بحديثنا عن المعتزلة من جهة ، إذ
أنه — كما ذكرنا — قد ارتبط في بداية ظهوره بالمعتزلة في بداية
نشأتها ، ولأنه يمثل التراث الباقي لنا من إرث المعتزلة ، والذي نقله
الأشاعرة ، بعد أن تلقنوه منهم واتخذوه منهجاً لدراسة العقيدة ،
وعرضها من جهة أخرى .

* * *

الفصل الثاني

عقائد المعتزلة

تكاد فرق المعتزلة وكبرائهم يجمعون على أن للاعتزال أصولاً خمسة تدور حولها عقائدهم وقضاياهم ، وقد تسلسلت من خلال كل أصل منها عدة مسائل نتجت عنه ، فكان لابد لهم — وقد اتخذوا من عقولهم هادياً — أن يسيروا وراء تلك المسائل ، ويلتزموا بالنتائج التي تؤدي إليها عقولهم .

ومن هذه الأصول ، أو على رأس هذه الأصول : نفي الصفات (أو التوحيد كما أطلقوا عليه) ، فمن خلال استدلالهم العقلي على وجود الله سبحانه التزموا بنفي الصفات ، وأداهم ذلك إلى إثبات خلق القرآن ، وإلى عدم رؤية المؤمنين لله سبحانه يوم القيامة ، وإلى نفي استواء الله على عرشه من فوق سماواته كما أخبر في كتابه الكريم ، فناقضوا بذلك محض العقيدة الإسلامية التي ثبتت بنصوص الكتاب والسنة ، ونقلها صحابة رسول الله ﷺ ومن بعدهم التابعون وتابعوهم من سلف هذه الأمة ؛ أهل القرون الثلاثة الفضلى .

ومن هذه الأصول نفي القدر (أو العدل كما أسموه) والذي نشأ من قياسهم الفاسد لعدل الله تعالى على عدل البشر ، فأداهم ذلك إلى القول بأن أفعال العباد مخلوقة لهم ، وليست من خلق الله ، بل ولا يقدر على خلقها عند بعضهم ! إذ هو سبحانه لا يقدر على الظلم ولا يريد أنه لا يحبه ولا يرضاه ، ومن ثم أوجبوا على الله تعالى

أن يفعل الصالح للعباد !! كذلك فالعباد قادرون وحدهم على إدراك الخير والشر والحسن والقبح بالعقل دون الشرع ، إذ في الأشياء ذاتها قبح وحسن ذاتي ، ومن ثم فهم محاسبون ومعاقبون على أفعالهم ، ورد الشرع بذلك أم لا !.

ثم خلطوا في مسائل أخرى كالنولد والاستطاعة ، وكثيراً من تلك الأمور التي استلزمها مقدماتهم العقلية التي ساروا وراءها حتى النهاية فهلكوا وأهلكوا .

كذلك قل في سائر أصولهم الخمسة التي هي المنزلة بين المنزلتين ، والوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

وسنحاول في الصفحات التالية أن نفصل ماأجزناه من أصولهم ، ونتبع ماألزموا به أنفسهم خطوة خطوة حتى اكتملت لهم هذه العقائد .

الأصل الأول

التوحيد

انطلق المعتزلة في نفهم للصفات عبر سلسلة من التصورات والتركيبات العقلية أدت بهم إلى التعطيل ، ثم إلى سائر ما ابتدعوه في هذا الباب ، وهاك خطواتهم :

أولاً : التعطيل :

- الاستدلال على وجود الله بدليل الحدوث والقدم ، قالوا :
- إن الأجسام يوجد بها أعراض معينة [وهي كل ما يطرأ على الجسم من تغيرات] كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق وصفات الأجسام .. فالجسم يتحرك ثم يسكن ، وقد يكون ساكناً ثم يتحرك ، فهذه أعراض يتعرض لها خلاف ذاته .
 - وهذه الأعراض (التي هي الحركة والسكون ..) حادثة لأنها تتغير ، والقديم ثابت لا يتغير ولا يطرأ عليه تبديل .
 - وقد رأينا أن كل جسم لا يخلو من أعراض في كل وقت على الدوام .
 - فالأجسام إذاً محدثة [أي حدثت بعد أن لم تكن] وليست قديمة (١) .

١ — فتاوى ابن تيمية ٣ / ٣٠٣ ، مذاهب الإسلاميين لبدوي ١ / ٣٩٨ .

ثم إذا ثبت أن الأجسام محدثة فلا بد لها من مُحدث مُوجد ،
إذ أنها لا تخلو أن تكون أحد ثلاثة أقسام :

● إما مستحيلة الوجود : وهذا خلاف الفرض ، لأننا نتحدث عن
أجسام موجودة .

● وإما واجبة الوجود : وهذا مستحيل لأن الواجب الوجود بنفسه
لا يقبل العدم ، والمحدث كان معدوماً قبل وجوده ^(١) .

● وإما ممكنة الوجود : وعلى هذا التقدير يكون المحدث دائراً بين
احتمالين ؛ إمكان وجوده أو إمكان عدم وجوده وكلاهما متساويان .

وحدوث المُحدث وإيجاده بعد العدم بالفعل يحتاج إلى مرجح
ليرجح إيجاد المحدث في وقت مخصوص ومكان مخصوص ...
وهذا المرجح هو الله سبحانه !! ^(٢)

ثم لما تم لهم إثبات « الصانع » ! بهذا الأسلوب ، فكروا
في صفاته الإلهية التي وصف الله بها نفسه ، كالسمع والبصر والعلم
واليد والرضى والغضب .. إلى سائر صفاته سبحانه التي أثبتتها لنفسه
في القرآن أو في الأحاديث الصحيحة .

قالوا : إنه قد تبين لنا أن الصفات هي أعراض للأجسام فهي
محدثة ، ولو أثبتنا لله تعالى صفة قديمة فكأننا نقول بقديمين وذلك
حيث أن الصفات زائدة عن الذات لما عرف من اختلاف الصفة عن
الموصوف . وإذن فالله سبحانه لا يجوز أن يوصف بصفة فيها معنى
إيجابي كالعلم والقدرة ، بل الأمثل هو أن نصفه بصفات سلبية
محضة ! فهو سبحانه « واحد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ،

١ — درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٨ / ٢٩٨ .

٢ — المصدر السابق ٨ / ٣٠٧ ، وبعدها .

وليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ولا بحسّ ولا بذى حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة ولا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع ولا افتراق ولا يتحرك ولا يسكن ولا يتبعّض وليس بذى أبعاد وأجزاء وجوارح وأعضاء وليس بذى جهات ولا بذى يمين وشمال .. » (١) إلى آخر ما وصفوه به من سلوب بلا ولا ..

أما عن صفاته كالسمع والبصر ، فقد منعوا من ذلك ، وقالوا إنه عالم بدون علم وقادر بدون قدرة وسميع بلا سمع وهكذا ...

وقد ذكر الأشعري نظرية للعلاّف المعتزلي مفادها أن « صفاته هي عين ذاته » يقول الأشعري : (قال أبو الهذيل : هو (أي الله سبحانه) عالم بعلم هو هو وقادر بقدرة هي هو ، وحي بحياة هي هو ..) (٢) .

وقال : (قال أكثر المعتزلة والخوارج وكثير من المرجئة وبعض الزيدية أن الله عالم قادر حي بنفسه لا بعلم وقدرة وحياة) (٣) .

وقد فسّر بعضهم ذلك بأن معنى علمه أنه لا يجهل ، ومعنى قدرته أنه لا يعجز .. وهكذا ، فالله سبحانه — كما وصفوه — ليس له قدرة ولا علم ولا حياة ولا إرادة ، وهي مقالة الجهم بن صفوان

١ — مقالات الإسلاميين للأشعري / ١٥٥ .

٢ — المصدر السابق / ١٦٥ .

٣ — المصدر السابق / ١٦٤ .

من قبل (١) . تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً .

ثم عرجوا على سائر صفات الله تعالى التي أثبتتها لنفسه كاليد والعينين كما في قوله تعالى ﴿ بل يده مبسوطتان ﴾ وقوله تعالى ﴿ ويبقي وجه ربك ﴾ قالوا إن ذلك مناف للتنزيه اللائق بالله تعالى ! كما أنه يستدعى أن يكون له جسم (٢) ، فلا بد من تأويل هذه الآية وصرفها عن معناها الواضح الظاهر ، فزعموا أن وجه الله هو الله وأن يد الله هي كرمه ، وأن عينه في قوله تعالى ﴿ ولتصنع على عيني ﴾ أي في علمه وإحاطته ، وقوله ﴿ لما خلقت بيدي ﴾ أي بقدرتي .. وهكذا في سائر الصفات بدعوى التنزيه عن مشابهة الخلق للخالق .

وتبعاً لما تقدم ، قالوا بنفي الاستواء على العرش من حيث أن الاستواء لا يكون إلا من جسم مماس لجسم آخر وهذا لا يكون في حق الله تعالى ، وذهبوا في تأويل آيات الاستواء كقوله تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ إلى أنه الاستيلاء كما يقال : استوى بشر على المدينة ، أي استولى عليها .. كذلك نفوا علو الله سبحانه عن خلقه بدعوى أن ذلك يستلزمه أن يكون « متحيزاً » في « جهة » ، والله سبحانه لا يتحيز ولا تحده الحدود ، وكذلك إن قلنا أنه في جهة ، فهو إذن موجود داخل شيء مخلوق وهو الجهة !.

ثانياً : نفي رؤية الله في الآخرة :

ذهبت المعتزلة — نتيجة لما سبق من تصوراتهم عن نفي

١ — عقائد السلف للنشار / ٦٢ .

٢ — نقض تأسيس الجهمية / ٩٣ .

الجسمية والصفات والجهة والتحيز — إلى أن الله سبحانه لا يمكن أن يراه المؤمنون في الآخرة (١) ، وأولوا الآيات الدالة على ذلك في محكم القرآن كقوله تعالى : ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾ قالوا : إن ذلك بمعنى أنها منتظرة مايفعل بها ربها كما يقال : « أنا إلى فلان ناظر مايفعل بي » ، يريد معنى التوقع والرجاء » (٢) .

أما عن الأحاديث المروية في هذا المعنى ، فقد أنكروها بحجة أنها أحاديث آحاد (٣) ، واحتجوا بآيات قرآنية كقوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأبصار ﴾ وقوله تعالى لموسى عليه السلام : ﴿ قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني ﴾ وقوله تعالى : ﴿ يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم ﴾ (٤) .

ثالثاً : كلام الله تعالى (القرآن) :

تابع المعتزلة الجهم بن صفوان في مقالته عن أن القرآن مخلوق لله تعالى ، وكان ذلك متسقاً مع مذهبهم في مسألة الصفات ، إذ لو كان القرآن كلام الله غير مخلوق لكان قديماً مع الله ، وهذا قول بالهين ، كذلك فالقرآن يشتمل على أوامر ونواهٍ وحوادث وقصص قد وقعت في أزمنة متعددة فلا يمكن أن يكون الله لم يزل متكلماً بها منذ الأزل .

١ — فتاوى ابن تيمية ٣ / ٣٠٥ .

٢ — الكشف للزمخشري ٢ / ٤٤٠ .

٣ — سيأتي تفصيل موقفهم من حديث الآحاد في فصل مستقل .

٤ — الكشف للزمخشري ١ / ١٩٨ ، نقض التأسيس ٣٦٨ .

لذلك فإن الله سبحانه ما كلّم موسى تكليماً كما قال في كتابه ، بل هو خلق الكلام ، في بعض الموجودات حول موسى ، وسمع موسى الكلام من هذه الأشياء حوله (١) .

تلك كانت مجمل عقيدة التوحيد عند المعتزلة : نفي الصفات وتعطيلها ، نفي لعلو الله سبحانه على خلقه واستوائه على عرشه ، نفي لرؤية الله في الآخرة ، وادعاء بأن القرآن مخلوق .

وعقيدة أهل السنة والجماعة تخالف كل هذا وتردّه بصحيح المنقول وصريح المعقول ، فإن إثبات وجود الله سبحانه بهذا الأسلوب الذي سلكوه — برهان القدم والحدوث — تكلف لا داع له ، إذ أن آيات الله الماثلة في الكون كلها شاهدة — لمن لم تنطمس فطرته — بضرورة وجود خالق عليم حكيم ، إذ يمتنع في حكم العقل والبداهة أن توجد موجودات دون موجد لها ، وهذا أمر يجده كل امرئ في نفسه ، وقد جرّهم التزام تلك البراهين إلى ما رأينا من نفي للصفات التي زعموا أنها من الأعراض المحدثّة التي لا تكون إلا بالأجسام .

وقد انبنى خطوهم على أمرين رئيسيين :

أولهما : استخدام مثل تلك المصطلحات المجمّلة كالجسم والعرض والتحيّز وما إلى ذلك ، وقد أعرض السلف عن استخدام مثل تلك المصطلحات لما فيها من اشتراك وإجمال لا يميزه الكثير بل إنه كان أساساً لإفساد المعتقدات عند الكثير .

١ — قالوا إنه سبحانه خلقها في شجرة وهي التي كلمت موسى ، القرطبي ٦ / ١٨ ، وعقائد السلف للنشار ، رسالة الرد على الجهمية لأحمد بن حنبل ٨٧ .

يقول ابن تيمية : (فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد مافيه من الاصطلاحات المولدة كلفظ الجوهر والعرض والجسم وغير ذلك ، بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام مايجب النهي عنه لاشتغال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والاثبات ، كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع قال : وهم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه) (١) .

ثانيهما : أنهم غلطوا في قياس الغائب على الشاهد (٢) ،
وقياس الله تعالى على مخلوقاته ، فقالوا إن الأجسام لا بد لها من صفات ، والصفات أعراض وهي زائلة ، فالله ليس جسماً ، فليس له صفات تزول ، وقاسوا في هذا صفات الله سبحانه على صفات المخلوقين ، وكانوا على طرف النقيض مع المشبهة والمجسمة الذين قالوا : لأن الله سبحانه أثبت لنفسه هذه الصفات كالعلم والقدرة والغضب والوجه واليد ، وهي من لوازم الأجسام فالله سبحانه جسم ، وذهبوا في وصف جسمه — سبحانه عما يقولون — مذاهب كثيرة لانرى داعي لإثباتها لتهافتها (٣) .

وقد اشترك هؤلاء مع المعطلة من المعتزلة والجهمية ، ومن ذهب مذهبهم في أمر جامع ، وهو أنهم جعلوا نسبة الصفات لله

١ — فتاوى ابن تيمية ٣ / ٣٠٧ ، نقض التأسيس / ١٠٠ .

٢ — نقض التأسيس / ٣٢٦ ، الفتاوى ٣ / ٢٨ .

٣ — مقالات الإسلاميين للأشعري / ٢٠٧ وبعدها .

سبحانه تستلزم نسبة الجسم إليه . فنفي المعتزلة والجهمية الصفات
لاستحالة إثبات الجسم له سبحانه ، وأثبت المجسمة الجسم لإثبات
الصفات ، وكلاهما ظالم جاهل .

فإن إثبات الصفات لا يستلزم الجسم إلا لمن قاس الله تعالى
على خلقه وهو خطوهم الأساسي في الأمر كله .

فالله سبحانه سمى نفسه عليمًا حكيمًا ، وسمى بعض عباده
عليمًا فقال : ﴿ وبشرناه بغلام عليم ﴾ ، وسمى آخر حليمًا في
قوله : ﴿ وبشرناه بغلام حليم ﴾ ، وليس العليم كالعليم ، ولا الحليم
كالحليم كما سمى نفسه سميعًا بصيرًا فقال : ﴿ إن الله كان سميعًا
بصيرًا ﴾ ، وسمى بعض عباده سميعًا بصيرًا ، فقال : ﴿ إنا خلقنا
الإنسان من نطفة أمشاج نبتليه فجعلناه سميعًا بصيرًا ﴾ وليس السميع
كالسميع ولا البصير كالبصير ، كما سمى نفسه حيًا فقال : ﴿ الله
لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ وسمى بعض خلقه حيًا كما في قوله
تعالى : ﴿ يخرج الحي من الميت ﴾ .

وقل مثل ذلك في الإرادة والعلم والقدرة والغضب والمحبة ..
وكذلك في اليد والوجه والنفس (١) . فالله سبحانه قد سمى نفسه
بهذه الأسماء ووصف نفسه بتلك الصفات التي تليق به ، ولا يستلزم
ذلك تشابهًا مع المخلوق ، إنما ثبت لله سبحانه ما أثبتته لنفسه دون
تشبيه أو تمثيل أو تعطيل .

وعلى ذلك رأي سلف الأمة وأئمتها :
فهو سبحانه حي بحياة ليست كحياة المخلوق ولا من جنسها .

١ — فتاوى ابن تيمية ٣ / ١٠ وبعدها .

وهو عالم بعلم ليس كعلم المخلوق ولا من جنسه .
وهو قادر بقدرة ليست كقدرة المخلوق ولا من جنسها .
وهو مريد بإرادة ليست كإرادة المخلوق ولا من جنسها .

إلى سائر صفاته سبحانه ، كذلك فإن له سبحانه يداً ليست
من جنس يد المخلوق ولا مثلها ، وله سبحانه وجه ليس من جنس
وجه المخلوق ولا مثله ، كما أثبت السلف الاستواء على العرش ،
بلا كيف ولا مماثلة ولا تأويل ، كما أثبتوا علو الله سبحانه على
خلقه .

قال عز وجل : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ
يَرْفَعُهُ﴾ ، وقال : ﴿أَأْمُتُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ
الْأَرْضَ﴾ .

(وجاء رجل إلى مالك بن أنس فقال : يا أبا عبد الرحمن
﴿الرحمن على العرش استوى﴾ كيف استوى . فقال : كيف غير
معقول ، والاستواء منه غير مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال
عنه بدعة ، وإني أخاف أن تكون ضالاً ، وأمر به فأخرج) (١) .

وقال الإمام أبو سعيد الدارمي : (إنا لما سمعنا قول الله عز
وجل في كتابه ﴿استوى على العرش﴾ و ﴿استوى إلى السماء﴾
وقوله : ﴿ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ وما أشبهها
من القرآن آمنا به وعلمنا يقيناً بلا شك أن الله فوق عرشه فوق
سماواته كما وصف ، بأئن من خلقه) (٢) .

١ — شرح أصول اعتقاد أهل السنة للحافظ اللالكائي / ٣٩٨ .

٢ — الرد على الجهمية للدارمي ، عقائد السلف / ٢٦٩ ، كذلك الرد على الجهمية لأحمد
ابن حنبل / ٨٥ والرد على بشر المريسي لأبي سعيد الدارمي / ٤١٣ ، ونقض التأسيس / ٣٤٩

أما عن « مسألة رؤية الله عز وجل » ، فإن مذكروه من أدلة إنما هو في حق أهل الدنيا بما أعطاهم الله تعالى من قدرات محدودة ، تختلف عما يكون لهم في الآخرة من صفات وقدرات ، وقد ثبت بأدلة الكتاب والسنة الصحيحة أن الله سبحانه يكرم المؤمنين يوم القيامة برؤيته وأن ذلك لا يستحيل على الله تعالى ولا يستلزم جسمية ولا غيره ، وقد قال تعالى ﴿ إلى ربها ناظرة ﴾ وهي صريحة في النظر ، كما أخرج مسلم في صحيحه عن صهيب قال : (قرأ رسول الله ﷺ للذين أحسنوا الحسنى وزيادة) فقال : إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار نادى مناد : يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعداً يريد أن ينجزكموه . فيقولون : ما هو ؟ ألم يثقل موازيننا ويبيض وجوهنا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار ؟ فيكشف الحجاب فينظرون إلى الله فما شيء أعطوه أحب إليهم من النظر إليه وهو الزيادة) .

ومأخرجه البخاري ومسلم عن أبي اليمان أن الناس قالوا : (يارسول الله هل نرى ربنا عز وجل يوم القيامة ؟ فقال رسول الله ﷺ : هل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب ؟ قالوا : لا يا رسول الله ، قال : فهل تضارون في القمر ليس دونه سحاب ؟ قالوا : لا يارسول الله ، قال : فإنكم ترونه كذلك) (١) .
وقد روي مثل ذلك عن جلة الصحابة والتابعين (٢) .

وأما مسألة خلق القرآن فقد شدد أئمة الإسلام النكير على القائلين بهذه البدعة فعن عمرو بن دينار قال : أدركت أصحاب النبي

١ - مسلم ، كتاب الإيمان .

٢ - شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي ٣ / ٤٧٠ .

ﷺ فمن دونهم يقولون : الله خالق وماسواه مخلوق ، والقرآن كلام الله منه خرج وإليه يعود .

وقد نقل الحافظ اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، أسماء العلماء الذين قالوا : إن القرآن كلام الله غير مخلوق ، فأورد خمسمائة وخمسين رجلاً من التابعين وأئمة الفقهاء في كافة البلدان (١) .

وقد صنف أكابر أئمة أهل السنة في الرد على تلك البدع الاعتقادية كالإمام أحمد بن حنبل والإمام البخاري والدارمي وابن تيمية .

الأصل الثاني

العدل

خاض المعتزلة في صفتين من صفات الله سبحانه بشكل خاص ، فأخضعوها لقياساتهم العقلية ، وماجرت به بحوثهم من خلط في المصطلحات والتسميات ، ومن قياس الغائب على الشاهد بقياس الله على مخلوقاته ، وقد أداهم ذلك إلى عدة مسائل أخذت بعضها برقاب بعض وهي :

● نفي القدر .

١ — شرح اعتقاد أهل السنة للالكائي ١ / ٢٢٧ وبعدها .

- خلق أفعال العباد .
- التولد .
- الصالح والأصلح .
- التحسين والتقبيح العقليان .

وسنوجز القول في كل منها :

١ - نفي القدر :

قالت المعتزلة : إن صفة العدل تستلزم أن لا يحاسب أحداً إلا على ما جنت يده ، أما ما أكره عليه واضطره غيره إليه فلا مجال لحسابه ولا لعقابه به . كما أن فاعل الظلم ظالم ، وفاعل الشر شرير ، والله سبحانه بخلاف ذلك إذ يقول : ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾ وقال : ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون ﴾ ، فهذا يستدعي أنه لم يقدر شيئاً على عباده ولم يقض عليهم بأمره في الأزل ، بل إن العباد مختارون لأفعالهم ، أحرار في عملها بكامل مشيئتهم وإرادتهم ، والإرادة الالهية لا تدخل لها بهذه الأفعال التي يقوم بها العباد ، إذ أن ذلك التصور هو المبرر لمعنى الثواب والعقاب ، ولكون الله سبحانه عادلاً .

لذلك أثبتوا من القرآن ما يؤيد ظاهره أقوالهم كقوله تعالى : ﴿ من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً ﴾ . وأولوا ماعداها كقوله تعالى : ﴿ وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين ﴾ .

٢ - خلق أفعال العباد :

ذهبت المعتزلة إلى القول بأن الله سبحانه لا يظلم أحداً ،

ولا يجبر مخلوقاً على فعل معصية أو طاعة ، ونحن نرى أصناف الشرور في العالم كله ، ونرى الكافر يفعل المعاصي ولا يخشى منها ، والفاسق يرتكب آثامه دون مبالاة ، وأن من فعل الظلم فهو ظالم ، ومن أتى الشر فهو شرير . وإذن فالعباد خالقون لأفعالهم ، ومسؤولون عنها ، والله سبحانه لا يريد الشر ولا يحبه ولا يفعله ولا يقدر عليه ، إذ لو شاءه لكان محباً له ، ولما صح أن يعاقب الناس على فعله وخلقته .

وقد استدلوا على ذلك بظاهر آيات من القرآن تناقضت عليهم وفهموها في ضوء ماقد قرروا مسبقاً — كعادة أهل البدع في إخضاع الآيات لسابق آرائهم دون عرضها على قواعد الشريعة للجمع بينها بشكل متسق — وأولوا معارضها من آيات .

فاستدلوا بقوله تعالى : ﴿ فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ من يعمل سوءاً يجز به ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ اليوم تجزى كل نفس بما كسبت ﴾ . وأولوا قوله تعالى : ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ الله خالق كل شيء ﴾ وكان على النقيض منهم الجبرية أتباع « الجهم بن صفوان » الذين أنكروا الإرادة البشرية ومجالها إنكاراً تاماً ، وذهبوا إلى أنه لا فرق بين الإنسان والشجر والحجر ، وأن نسبة الأفعال إلى الإنسان هي من قبيل مجاز القول ، كما يقال : أثمرت الشجرة وأينعت الثمرة ، والشجرة لا إرادة لها في الاثمار على الحقيقة ، ولا الحجر له دخل في سقوطه (١) ! وكلتا الفرقتين

١ — وقد أخذت طوائف من الصوفية هذه النظرية في الجبر — وهم أصحاب الحلول والاتحاد — فقالوا إن الفاعل الحقيقي لجميع الأعمال سواء منها طاعة المطيع أو معصية

جاوزتا الحق وكانتا على طرفي نقيض (١) .

— العاصي أو كافر الكافر هو الله سبحانه ، ومن ثم فلا لوم ولا تثريب ، بل الكل مطيع بفعله لإرادة ربه وصححوا إيمان فرعون وعبد العجل ، واليهود والنصارى والمجوس وقال شاعرهم :

أدين بدين الحب أتى توجهت
ركائبه فالحب ديني وإيماني

١ — وقد حاول الأشاعرة — من اتباع أبي الحسن الأشعري م ٣٣٠ — أن يقفوا موقفاً وسطاً في هذا الأمر إلا أن التوفيق لم يحالفهم في ذلك ، وقال إمامهم أبو الحسن الأشعري بنظرية الكسب ، وهي أن الله سبحانه فاعل كل شيء ، ثم هو سبحانه يخلق للعبد كسباً وعن طريق الكسب يقدر العبد على الفعل ، واختلفوا في معنى الكسب فمنهم من جعله هو العقد والنية للفعل ومنهم من جعله القدرة التي يفعل بها الفعل وغير ذلك من التفسيرات .

فإن قلت لهم : فالله سبحانه يخلق الكسب والعبد يفعل الفعل عن طريق الكسب استقلالاً ؟ قالوا : لا ! إنما الله سبحانه يخلق الكسب ويخلق الفعل إذ « لا تأثير للعبد بوجه ما لا على الاستقلال ولا على المشاركة » !!

ونرى أن الأشاعرة القائلين بهذا الكسب لم يضيفوا شيئاً إلى قول الجبرية فهو في حقيقة أمره قول بالجبر وإن جعلوا الكسب وسيطاً لمحاولة إيجاد مخرج من لازم قولهم .

وقد خالف عدد من الأشاعرة الأشعري نفسه في قضية « الكسب » كإمام الحرمين الجويني فقد جعل للعبد قدرة حقيقية على فعل أفعاله واقترب بذلك من قول أهل السنة [شفاء العليل لابن القيم / ١٢٣] .

وقد ذهب الأشاعرة — نتيجة لقولهم في مسألة أفعال العباد وإن حقيقة مذهبهم هي الجبر — إلى أن لا علاقة بين الأسباب والنتائج ، وإن ترتب النتيجة على السبب — هو المشاهد في أحوال الدنيا — ليس لازماً بل هو في الحقيقة مجرد توهم منا لذلك ، فالتار لا تحرق بطبيعتها وإنما يخلق الله الاحتراق عند اشتعالها ، والرّي لا ينشأ عن شرب الماء بل يخلقه الله عند شرب الماء فقط ! فلا تلازم بين السبب والنتيجة . والمعجزة هي أن لا يخلق الله النتيجة بعد خلقه للسبب ، وهذا يعني إنكاراً تاماً للسنن الكونية ، التي جعلها الله ناموساً للوجود ، فإن الله سبحانه يقول ﴿ ولن تجد لسنة الله تبديلاً ﴾ بل ولا يخفى مافي هذا القول من دافع إلى التواكل والاستسلام إذ أن الأخذ بالسبب لن يغيّر من الأمر شيئاً ولا يلزم عنه ظهور النتيجة — وهو نفس قول الجبرية — فلاستسلام والتواكل خطوة تالية لهذا

وكان من لوازم مذهب المعتزلة هو البحث في الأفعال التي تنشأ عن الأفعال الانسانية — التي اعتبروها من خلقه — هل هي من خلقه كذلك أم لا ؟! فمثلاً إذا ذبح شخص حيواناً فهل خروج روح الحيوان من فعل الذابح كذلك ؟ وهل إذا أسقط شخص حجراً من رأس جبل ثم مات لتوه فهل استمرار سقوط الحجر إذا تسبب في مقتل شخص آخر أسفل الجبل مثلاً هو من فعل الأول كذلك ؟ إلى غير ذلك من متولدات مذهبهم وتشقيقات مسائلهم . وقد اختلف أئمة المعتزلة في الاجابة على تلك المسائل ، فذهب بشر بن

← المفهوم .

وأهل السنة يخالفون الأشاعرة في هذه الأمور كما سيتضح في مقارنة مذهبهم مع مذهب المعتزلة [أما في نشوء النتيجة عن السبب فإن أهل السنة يرون أن الله سبحانه خلق الأشياء كلها وأودع في كل منها خصائصها اللازمة لها والتي تنشأ عنها آثارها ، وهو إن شاء أوقف هذا الأثر ولم يرتب النتيجة على السبب وهو حال المعجزة ، وأما في الأحوال العادية فالنتيجة تنشأ عن السبب وسنة الله في خلقه لا تتبدل ولا تتحول وقد دلت آيات القرآن التي حث الله فيها المؤمنين على السير في الأرض والنظر في كيفية إهلاك العصاة لما خرجوا عن الصراط والهدى ليكون ذلك عبرة لمن بعدهم أن من فعل فعلهم لزمته نتيجتهم نفسها (راجع الفتاوى لابن تيمية ٣ / ١١٢ ، وشفاء العليل لابن القيم في مواضع فيه ، كذلك مدارج السالكين / ٤٠٧) .

وليس هناك تعارض البتة بين معنى خلق الله سبحانه لكل شيء وبين نشوء النتيجة عن السبب بطريق الخصائص التي خلقها الله تعالى فيها ، فهو سبحانه خالق للنتيجة بمعنى أنه سبب سببها وهو خالق لها كما خلق السبب من ناحية الإيجاد والإخراج إلى خير الموجودات — إذ لا يستقل مخلوق بخلق شيء دون القدرة الإلهية الخالقة — وإنما خلقها الله سبحانه ترتيباً على خصائصها المودعة فيها ، يقول ابن تيمية : « والله سبحانه خلق الأسباب والمسببات ، وجعل هذا سبباً لهذا فإذا قال القائل إن كان هذا مقدراً حصل بدون السبب وإلا لم يحصل ، جوابه أنه مقدر بالسبب وليس مقدراً بدون السبب » الفتاوى ١٠ / ١٣٩ .

المعتمر إلى أن الإنسان فعّال لتولدات فعله على الحقيقة وذهب أبو الهذيل العلاف إلى أنه فاعل لما يعلم كيفيته فقط ، أما مالا يعلم كيفيته لحدوث الاسم عند الضرب فليس بفاعل له .

وذهب ثمامة بن الأشرس إلى أن المتولدات لا فاعل لها . وذهب النظام إلى أنها كلها من أفعال الله تعالى طبعاً (أي بما طبعت عليه) (١) .

تلك هي مجمل أقوال المعتزلة المتعلقة بنفي القدر وما يتبعه من خلق العباد لأفعالهم وتولداتها . وقد رأينا كيف أنهم بنوا تلك الأقوال على تصوراتهم عن عدل الله وإرادته وقدرته ، فقاوسوا على ميزان العدل الإنساني والإرادة الإنسانية ، ووقعوا فيما قرأوا منه ، وهو تشبيه الخالق بالمخلوق .

والحق في تلك المسألة هو ماذهب إليه أهل السنة من التفريق بين إرادتين لله الإرادة الكونية والإرادة الشرعية .

فالإرادة الكونية هي التي تقع حسبها كل الأفعال التي تحدث في الكون خيرها وشرها والتي يسير بمقتضاها الكون حسب النواميس الإلهية .

وأما الإرادة الشرعية فهي عبارة عن الأمر والنهي الشرعي (٢) وعلى هذا يمكن فهم أن الله سبحانه يحب فعل الطاعة ويرضى به ويريده ، ويكره الكفر والفسوق والعصيان ولا يريد به ، فالمحبة والرضى للطاعة تأتي في نطاق الإرادة الشرعية وهي الأمر بالفعل

١ — راجع ضحي الإسلام لأحمد أمين ٣ / ٥٨ وبعدها ، ١٥٥ ، مقالات الإسلاميين لبديوي / ٤٠٨ .

٢ — الفتاوى لابن تيمية ١٠ / ٢٤ ، والموافقات للشاطبي

الحسن شرعاً والكراهية وعدم الرضى للمعصية تأتي كذلك في مقام الإرادة الشرعية وهي العدول عن الفعل القبيح شرعاً وقد خلط المعتزلة والجبرية في كلتا الارادتين .

فالجبرية قصروا معنى الإرادة والمشئئة على الإرادة الكونية ، وأنكروا الإرادة الشرعية ، فالزموا العباد بأفعالهم كما التزمت الجمادات بها .

والمعتزلة القدرية قصروا معنى الإرادة على الإرادة الشرعية ، وأنكروا الإرادة الكونية ، فأنكروا أن يريد الله أفعال عباده من الكفار والعصاة ، وأنكروا قدرته على خلق الشر ؛ وذلك لخلطهم بين المحبة والرضى الملازم للإرادة الشرعية وبين الإرادة الكونية التي لا يكون شيء في الأرض ولا في السماء بدونها .

ويظهر أن من أسباب هذا الخلط أيضاً جعلهم المحبة والرضى ملازمين للإرادة ، فمن أراد فعل شيء كان محباً له راضياً به والعكس كما زعموا ، إلا أنه فرق بين المحبة والرضى ، والإرادة والمشئئة ، وذلك مثال الصائم فهو يحب شرب الماء حال صومه إلا أنه لايريده ، فالإرادة الصرفة ليست من المحبة أو الرضى في شيء بل قد تأتي لفظة الإرادة بمعنى المحبة لغة كقول الشاعر :

يريد المرء أن يعطى مناه ويأبى الله إلا ما أرادا
فالمرء هنا يُحب أن يعطى مناه ، وإنما عبر بلفظ الإرادة ؛
وليست الإرادة المحضة التي هي كالإرادة الكونية الالهية (١) .

والإيمان بقضاء الله وقدره من ضروريات العقيدة الإسلامية ،

١ — إثمار الحق لابن المرتضى / ٢٥٤ ط دار الكتب العلمية .

قال تعالى : ﴿ ولو شاء الله لجمعهم على الهدى ﴾ (الأنعام / ٣٥)
 وقال تعالى : ﴿ ومن يرد الله أن يضلّه يجعل صدره ضيقاً حرجاً ﴾
 (الأنعام / ١٢٥) ، وقال تعالى : ﴿ ولو شئنا لآتينا كل نفس
 هداها ﴾ (السجدة / ١٣) ، إلى غير ذلك من آيات الذكر
 الحكيم .

وأخرج مسلم في صحيحه عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت
 رسول الله ﷺ يقول : « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق
 السموات والأرض بخمسين ألف سنة قال : وعرضه على الماء » .
 وأخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال : قال رسول
 الله ﷺ : « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف .
 وفي كل خير احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله . ولا تعجز .
 وإن أصابك شيء فلا تقل : لو أني فعلت كان كذا وكذا ولكن
 قل : قدر الله وما شاء فعل فإن لو تفتح عمل الشيطان » (كتاب
 القدر) .

وفي حديث جبريل برواية مسلم : « قال : فأخبرني عن
 الإيمان قال : أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 وتؤمن بالقدر خيره وشره » (كتاب الإيمان) .

في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ
 قال : « فوالذي نفسي بيده ان أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة حتى
 لا يكون بينه وبينها إلا ذراع ثم يدركه ماسبق له في الكتاب فيعمل
 بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم يعمل بعمل أهل النار حتى
 ما يكون بينه وبينها إلا ذراع ثم يدركه ماسبق له في الكتاب فيعمل
 بعمل أهل الجنة فيدخلها » .

وفي مسلم من دعاء رسول الله ﷺ : « اللهم إني أسألك
 الهدى والتقى والعفاف والغنى » .

وفي أبي داود والترمذي : « اللهم اهدني فيمن هديت ، وتولني فيمن توليت ، وعافني فيما عافيت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك ، فإنه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت » وحسنه الترمذي وصححه الألباني وأحمد شاكر (١) .

وقد نقلت الآثار المستفيضة بهذا المعنى عن الصحابة أمثال أبي بكر الصديق وعمر الفاروق وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس وحذيفة بن اليمان وأبي بن كعب وغيرهم من كبار الصحابة .

ومن التابعين أمثال عمر بن عبد العزيز والحسن البصري ومطرف بن عبد الله الشخير ومحمد بن كعب وجعفر الصادق وربيعه ابن عبد الرحمن والقاسم بن محمد وسعيد بن جبير والشعبي وكثير (٢) .

وقد نهى رسول الله ﷺ عن الكلام في القدر والخوض فيه — بعد إثباته له كما في الأحاديث السابقة — .

روى أحمد وابن ماجه عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ خرج على الصحابة وهم يتنازعون في القدر هذا ينزع آية وهذا ينزع آية فكأنما فقيء في وجهه حب الرمان فقال :

١ — شرح أصول اعتقاد أهل السنة ، هامش ٣ / ٦٤٨ والحديث رقم ١١٧٤ و ١١٧٥ ، وللمعتزلة تشقيقات سخيفة في معنى الهداية والإضلال والتوفيق والساد والختم والطبع والنصرة والخذلان والولاية والعداوة كلها تأويلات باطلة لم نرد الخوض فيها ، ومن شاء فليرجع إلى مقالات الأشعري ٢٥٩ وبعدها ، والفتاوى ٣ / ١١٦ .

٢ — يراجع شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣ / ٥٧٨ وبعدها .

« بهذا أمرتم — أو بهذا وكلتم — أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض . انظروا إلى ما أمرتم به فاتبعوه ومانهيتهم عنه فاجتنبوه » (١) .

وعن طاووس أنه كان يطوف بالناس فلقيه معبد الجهني فقال له طاووس : أنت معبد ؟ قال : نعم ، قال فالتفت إليهم طاووس وقال : هذا معبد فأهينوه .

وعن الحسن أنه كان ينهى عن مجالسة معبد الجهني ويقول : « لاتجالسوه فإنه ضال مضل » (٢) .

وأما عن خلق أفعال العباد فقد أبان أهل السنة — بما وضحوه من فرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية وبين معنى الإرادة والمحبة — أن الله تعالى هو كما قال : ﴿ خالق كل شيء ﴾ فهو سبحانه لا يخلق شراً محضاً ، بل ما يراه الإنسان شر هو في نهاية الأمر ، أو في أحد وجوهه خير ونفع ، فالأمر كله نسبي وإدراك وجه النفع الحقيقي لا يتهياً إلا لمن يدرك كل شيء بتفاصيله بحيث يغطي الزمان والمكان ، في الدنيا والآخرة ، وليس هذا إلا لله سبحانه إذ هو الذي تفرد بالعلم التام والإدراك المحيط الشامل . والإنسان لقصور علمه ونقص إدراكه يرى الشر فيحسب أنه ممحضاً لانفع فيه والحق بخلاف ذلك . ومن الأمثلة التي يستدلون بها على وجود

١ — الحديث حسن وصححه أحمد شاكر ، راجع هامش شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣ / ٦٢٧ ، الأثر ١١١٩ . والمعنى أن الصحابة وإن تنازعوا في ذلك مرة إلا أن رسول الله ﷺ حين نهاهم قد انتهوا فهذه هي شيمتهم وقد نقلنا نهيمهم عن الخوض في ذلك .

٢ — شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٣ / ٦٣٧ ، الأثرين ١١٤١ ، ١١٤٢ .

الشر إبليس ، وليس كذلك فإنه وإن كان شراً على الكافرين فإنه لا عمل له إلا الوسوسة وإنما أفعالهم السيئة منسوبة إليهم وطاعتهم له صادرة عنهم ، وكذلك فإنه خير على المؤمنين إذ ينشأ عن مجاهدته وعدم طاعته إيمان يكون ثوابه الجنة والنعيم ، وحتى إن فعل السيئات من العبد المؤمن فيها خير له ؛ إذ أنه حين يتوب منها تتبدل سيئته حسنة وتؤدي توبته إلى دخول الجنة كما في الآثار : « ان العبد ليعمل الذنب فيدخل به الجنة ، يعمله فلا يزال يتوب منه حتى يدخل بتوبته الجنة » ، وكذلك المصائب التي تصيب الإنسان فإنها تكون عند الصبر عليها نعمة على المؤمن وسبب في إثابته كما في الحديث : « إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له » بل إن مثلها في ذلك مثل النعم والسراء التي كلاتهما ابتلاء للعبد كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ، وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴾ (١) .

أما بالنسبة لموضوع التولد فإننا لسنا معنيين بالخوض في تلك المسائل النظرية — وإن أثبتنا بأن الله خالق لكل شيء بإطلاق سواء الفعل أو التولد عنه — وإنما يهمنا في هذا الجانب الناحية العملية منه وهي مدى مسؤولية العبد عما يترتب على فعله من آثار ، فإنه — بشكل عام — إن ترتب عليه خير أثيب عليه ، وإن ترتب عليه أذى فالقصد والنية لهما دخل في الأمر سواء في الدنيا أو في الآخرة ، وهو في كل حال مؤاخذ بما جنت يده قصد إليه أم لم

١ — تراجع الفتاوى لابن تيمية ٨ / ٢٠٤ وبعدها .

يقصد طالما أن الأذى لحق بغيره ، وأما في الآخرة فإنه إن كان قاصداً للأذى عوقب عليه واقتص للعبد منه ، وإن لم يكن قاصداً فغفو الله واسع ورحمته سابعة .

ومثال ذلك في الدنيا من حفر بئراً في طريق عامة يمر بها الناس فسقط فيها أحدهم فهو مسؤول عن هذا الفعل مؤاخذ عليه ، وتجب دية القتل عليه .

ومن هذا الباب تضمين الصنّاع — أي أخذ الضمان من الصانع كالكواء مثلاً لتجنب إتلاف الملابس — فإنه قد يحترق المحل بما فيه فيكون ضامناً لأثمانها وإن لم يقصد إلى الاتلاف إلا أنه يفترض فيه الحرص على ممتلكات الناس وعدم الإهمال فيها (١) .

وهذا باب واسع لم نرد الخوض فيه إلا للتنبيه على أن الناحية العملية هي التي تهّم المسلم في تلك الأمور التي شقّق فيها المبتدعة الكلام فيما لا طائل تحته .

١ — الموافقات للشاطبي ٢ / ٣٢٣ وبعدها .

٤ — نظرية الصالح والأصلح :

قالت المعتزلة : بما أن الله سبحانه يفعل الخير ويريده ، ولا يفعل الشر ولا يريد .. بل ولا يقدر عليه عند بعضهم فإن ذلك يعني أنه سبحانه يفعل الصالح من الأمور لعباده ... بل « يجب » عليه أن يفعل الأصلح منها ، وإذا فعل ما يضرهم لاستتبع ذلك ظلمهم وقد نفينا عنه ، فهو سبحانه — إذن — لا يفعل إلا ما هو صالح لعباده وإلا كان ظالماً لهم .

والحق أنه لا أحد يوجب على الله سبحانه فعل شيء أو تركه بل هي كلمة عظيمة قالوها لاندل إلا على أنهم لم يقدرُوا الله حق قدره — رغم ادعائهم العريض بأنهم أهل العدل والتوحيد ! — فإن الله سبحانه ﴿ يفعل ما يشاء ويختار ﴾ و ﴿ ألا له الخلق والأمر ﴾ ولا يسأل عما يفعل وهم يسألون ﴿ .

وقد اقتضت حكمته البالغة ورحمته الواسعة أن لا يفعل شيئاً إلا لحكمة وعلة مقصودة فإنه تنزه عن العبث ، قال تعالى : ﴿ أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً ﴾ وقد خلق كل شيء بالحق والحق لا يخلو عن الحكمة ، وقد أجمع على ذلك أهل السنة والجماعة (١) ، قالوا : بأن أحكامه سبحانه معللة بالمصالح أي تراعي مصلحة البشر بشكل عام (٢) وإن لم يمكن أن نتبع تلك

١ — الموافقات للشاطبي ٢ / ٦ ، وإيثار الحق ٢٠١ وبعدها وكذلك انظر شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والتعليل لابن القيم .

٢ — خالف الأشاعرة في ذلك — حين أرادوا أن يقفوا على نقيض المعتزلة — فنفوا الحكمة مطلقاً وقالوا ان الذي يفعل الشيء لغاية أو لعل هو المضطر لذلك والله غني عن العالمين فلا يصح أن توصف أفعاله بقصد أو تعلل بعلّة وبهذا نفوا حكمة الله البالغة التي

المصلحة في أفراد الناس وفي كل حالة على حدة ، كما أن المصالح التي يقصد الحق إليها ليست متعلقة بأحكام الدنيا فقط بل هي تشمل خيري الدنيا والآخرة . والعقل البشري قاصر عن أن يصل إلى الإحاطة بتلك الأسرار والحكم على وجه التفصيل (١) .

فالمعتزلة يقولون هو واجب على الله سبحانه أن يراعي الأصلح للناس فهو مقتضى عدله ، وأهل السنة يقولون بل هو تفضل ومن من الله تعالى على عباده وهو مقتضى عدله وحكمته ورحمته وعلمه . وشتان ما بين القولين .

٥ — التحسين والتقبيح العقليان :

تسلسل عما سبق قضية أخرى لا تقل عنها أهمية ، بل هي تعتبر غاية في الخطورة لآثارها التي ترتبت عليها في عقائد المعتزلة أو من جاء بعدهم ممن تبع مذهبهم واقتفى خطاهم في رد الآثار والاحتكام للعقل بالباطل .

ومجمل القضية هو : هل يستطيع العقل أن يستقل بإدراك

— هي من أبده البديهيات في الإسلام وقد قال تعالى : ﴿ حكمة بالغة فما تغني النذر ﴾ قال ابن المرتضى : « وسبب وقوع الخلاف في ذلك أن قوماً ممن أثبت الحكمة غلوا في ذلك فأوجبوا معرفة العقول للحكمة بعينها على وجه التفصيل فجاءوا بأشياء ركيكة ، فرد عليهم ذلك طائفة من الأشعرية وغلوا في الرد وأرادوا حسم مراد الاعتراض بنفي التحسين العقلي واستلزم ذلك نفي الحكمة فتجاوزوا الحد في الرد فوقعوا في أبعد مما ردوا وأشد . وخير الأمور أوسطها . إيثار الحق ١٩٤ .

١ — يقول الدكتور أحمد محمود صبحي : « إن قولهم باللطف وبفعل الأحسن جرّهم إلى تعليل كل شيء فأعوزهم الدليل ولو قالوا أن الله حكماً خافياً لكان أفضل ولكنهم أتبعوا أنفسهم بمحاولة تفسير كل شيء » . الفلسفة الأخلاقية في الفكر الإسلامي / ٨٨ .

الأفعال الحسنة أو القبيحة وحده ؟ أم لابد من ورود الشرع ليعلمنا بالحسن والقبيح ويعينه للعقل ؟ وبعبارة أخرى هل في الأشياء صفات ذاتية يمكن بها للعقل أن يدرك حسنها أو قبحها ؟ .

ذهبت المعتزلة إلى أن العقل يمكنه — وحده — أن يدرك الحسن والقبح في الأشياء كلها وذلك لما فيها من صفات تدل على أنها حسنة أو قبيحة ، فالصدق حسن والكذب قبيح والعقل يدرك ذلك وحده حتى قبل ورود الشرع بذلك ، فالشرع إنما يأتي ليقرر مايراه العقل وليس ليثبت ابتداء .

وقد بنوا على ذلك أمرين :

١ — أن التوحيد — الذي هو أحسن الأمور وأفضلها — وكذلك الأفعال الحسنة والأفعال القبيحة يمكن إدراكها بالعقل قبل إرسال الرسل ومن ثم فإن الإنسان مثاب على مايفعله من حسنات ومعاقب على مايقترفه من سيئات حتى دون إرسال الرسل وإنزال الكتب (١) .

٢ — أن العقل هو الحكم النهائي في إدراك حُسن الأفعال وقُبْحها ومن ثم فهو الحكم في قبول ماورد من أحاديث تُحسِّن بعض الأشياء وتُقبِّح بعضها ، وبمعنى آخر تأمر ببعضها لما فيه من حسن ومصلحة ، وتنهي عن بعضها لما فيه من قبح ومفسدة ، فإن أذاهم العقل إلى عدم صحة — أو معقولية — أن يغسل النائم يده بعد الاستيقاظ قبل وضعها في الإناء فهو القول الحق وإن أتى الحديث

١ — وقد عبروا عن ذلك بأن شكر المنعم واجب عقلاً ومن ثم أوجبوا على كل إنسان البحث عن الحق بعقله خوفاً من العقاب وطلباً للثواب وشكراً للمنعم عليه من غير توقف على الرسالة . راجع إرشاد الفحول ، الشوكاني / ٢٨٧ .

الصحيح بذلك ، وإن صعب عليهم رؤية معنى الثواب في أن يؤجر الرجل على مباحضة أهله ردّوا الحديث الصحيح في ذلك وقالوا هو « حديث يطله العقل والنظر » (١) ! وما ذاك إلا لأن حكم العقل ليس فيه مجال للخطأ بزعمهم ، أما الأخبار والأحاديث فهي متوقفة في حكم صحتها على أشياء كثيرة لا يؤمن معها صدقها من عدمه !.

والحق الذي عليه أهل السنة أنه مما لاشك فيه أن بعض الأمور يمكن للعقل إدراك حسنها أو قبحها ، فإنقاذ الغريق حسنٌ في كل العقول والفطر حتى في ملل الكفر ، وكفر النعمة قبيح في كل العقول والفطر حتى في ملل الكفر ، وإنما النزاع في أمرين :

أولهما : ترتب الثواب والعقاب على ذلك قبل ورود الشرع وهو ماضت فيه المعتزلة ، فإنه لا ثواب ولا عقاب إلا بالشرع كما عليه أهل السنة ، قال تعالى : ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ أي أنه لا يصح أن يقع العذاب إلا بناء على إرسال الرسل للناس ، وقد أعذر الله خلقه وأبلغهم رسالاته وأقام عليهم الحجة كاملة بالرسل بعد أن أخذ عليهم الميثاق الأول ، وبعد أن فطّروهم على توحيده وعبادته ، قال تعالى : ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا : بلى ﴾ وهذا هو الميثاق الأول .

وقال ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » (٢) فهذا ميثاق الفطرة .

١ — يراجع تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة / ١٧١ مواضع عديدة منه .
 ٢ — راجع درء التعارض ابن تيمية ٨ / ٢٥٩ وبعدها في مناقشته لهذا الحديث ومعنى الفطرة فيه ، والحديث رواه مسلم عن أبي هريرة (كتاب القدر) .

وقال تعالى : ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ ، كذلك حجة الرسل البالغة : ﴿ قل فله الحجة البالغة ﴾ ، وهذه هي رحمة الله تعالى بعباده أن لا يؤاخذهم بذنب إلا إذا أقام عليهم كل حجة ، وأبان لهم سبيل المحجة ، وقد تكفل بذلك سبحانه فأرسل الرسل إلى الناس كافة ﴿ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة ﴾ .

وثانيهما : وهو أن من الأمور ما لا يدرك حسننها وقبحها بالعقل مثل ذلك حُسن الصدق الضار أو قبح الكذب النافع (١) .

ولاشك أن تلك الأمور تحتاج إلى تعريف من الشارع ، والشرع هو الذي يربط تلك الأمور ببعضها ويجعل الدنيا والآخرة مجالاً واحداً رجباً يظهر فيه قبح الفعل وإن توهم العقل نفعه ، وحسن الفعل وإن توهم العقل ضرره ، ومن هنا خلط المعتزلة بين ماهو نافع أو لذيق وماهو حسن شرعاً وبين ماهو ضار أو مؤلم وماهو قبيح شرعاً ، والعقل يربط تلقائياً بين الحسن واللذة والمصلحة أو بين

١ — وقد خالف الأشاعرة في هذه القضية — كالعادة — فحاولوا أن يستبدلوا بكلام المعتزلة رأياً جديداً وهو أن العقل لا يمكنه إدراك أي حسن أو قبح في الأشياء لأن حسننها وقبحها إنما هو من تعيينات الشارع فإن الله سبحانه كان من الممكن أن يمدح الكذب ويذم الصدق ويدخل الكفار الجنة ، ويعاقب المؤمنين بالنار ولكن محض إرادته شاءت أن تأتي الأمور هكذا على ماهي عليه من حسن الصدق وذم الكذب ومن توليه للمؤمنين ومعاقبته للكافرين ! ومن مدح الرسل والملائكة وذم إبليس والشياطين ! وما ذلك إلا لأن الله تعالى حين خلق الأشياء لم يخلق فيها صفة تميز حسننها من قبحها ! وهو مناسب لمذهبهم .

في نفي الحكمة عن أفعال الله تعالى وإثبات الإرادة المحضة ، وأهل السنة بعد ذلك هم أصحاب الوسط الأعدل بين هؤلاء وأولئك .

القبح والألم والمفسدة (١) . ولهذا لما نزلت الشرائع أبقت على أشياء مما تواضع عليه أهل الجاهلية واتفقوا على فعلها واستحسنها كحلف الفضول ، كما نهت عن أشياء لما فيها من ضرر ومفسدة ، ولم يدرك عقلاؤهم مفسدتها كما في « الاستبضاع » وإباحة دخول الرجال العديدين على امرأة واحدة حتى إذا حملت ألحقت الولد بمن شاءت منهم .

الأصلان الثالث والرابع

الوعد والوعيد ، المنزلة بين المنزلتين

أ — يقصد المعتزلة بالمنزلة بين المنزلتين ، منزلة مرتكب الكبيرة بين منزلتي الإسلام والكفر ، وقد كانت هذه المسألة هي رأس المسائل التي احتفى بها المعتزلة دون غيرهم من المبتدعة ، وعلى أساسها أطلق عليهم اسم المعتزلة ، يقول البغدادي : (خرج واصل بن عطاء عن قول جميع الفرق المتقدمة وزعم أن الفاسق من هذه الأمة لا مؤمن ولا كافر ، وجعل الفسق منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان فلما سمع الحسن البصري من واصل بدعته هذه التي خالف بها أقوال الفرق قبله طرده من مجلسه فاعتزل عند سارية من سواري مسجد البصرة وانضم إليه قرينه في الضلالة عمرو بن عبيد بن باب كعبد صريخه أمة ، فقال الناس يومئذ فيهما : إنهما قد اعتزلا قول الأمة وسمى أتباعهما من يومئذ المعتزلة) (٢) .

١ — الاحتجاج بالقدر لابن تيمية / ١١ وبعدها ، الموافقات للشاطبي ٢ / ٢٥ وبعدها .

٢ — الفرق بين الفرق للبغدادي / ١١٨ ، والفتاوى ٧ / ٤٨٤ .

وقد وافقت المعتزلة الخوارج — الذين قالوا إن مرتكب المعصية كافر مخلد في النيران — في تخليد الفاسق في النار (١) ، وليس في تكفيره ، بل أنه في منزلة بين المنزلتين (٢) ، وترتب على ذلك قولهم في الإيمان حيث ذهبت المعتزلة — والخوارج — إلى أن الإيمان قول وعمل إلا أنه وحدة واحدة لا يتبعض فهو لا يزيد ولا ينقص ، وإن سقط منه جزء سقط الكل (٣) .

يقول ابن تيمية : « ثم قالت الخوارج والمعتزلة : الطاعات كلها من الإيمان فإذا ذهبت بعضها ذهب بعض الإيمان فذهب سائرهم فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان » (٤) .

وقد نشأت شبهتهم تلك من اعتبارهم أن الإيمان حقيقة مركبة من أجزائها التي هي أفعال الإيمان فإن زال منها جزء زالت عن حقيقتها بالتمام كالعشرة ان زال منها واحد صارت تسعة ولم تعد عشرة (٥) .

واستدلّت المعتزلة على ذلك بأن الله تعالى يقول : ﴿ ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده فإن له نار جهنم خالداً فيها ﴾ فإلعاصي مخلد في النيران بحسب تلك الآية وإن لم يكن كافراً ولا مؤمناً بحسب ما تدل عليه الأدلة التي رتبوها حسب فهمهم .

وزعموا بأن ذلك لمن لم يتب ، أي مات وهو على كبيرته

١ — أي الفاسق مرتكب الكبيرة دون توبة ، مقالات الأشعري / ٢٧٤ .

٢ — مقالات الأشعري / ٢٧٠ .

٣ — الفتاوى ابن تيمية ٧ / ٥١٠ .

٤ — الفتاوى ٧ / ٢٢٣ .

٥ — المصدر السابق ٧ / ٥١١ .

وأما إن تاب فإن الله سبحانه يغفر له ذنبه إما تفضلاً منه عند معتزلة بغداد ، أو إيجاباً عليه كما عند معتزلة البصرة ! (١) .

ب — وترتب على ما سبق أن الله سبحانه منجز وعده ووعيده ، فإن وعد في القرآن خيراً فهو لابد وأن يجازي به العبد ، وإن توعد شراً فهو لابد منفذه ، فالله وعد المؤمنين بالجنة ونعيمها فهو موفي وعده معهم ، وإن توعد الكافرين والفاستقين بالنار فهو لابد وأن ينفذ وعيده فيهم ، وذلك لأن إخلاف الوعيد قبيح كإخلاف الوعد سواء بسواء .

● وأما أهل السنة فعقيدتهم بخلاف ذلك ، إذ أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص كما انعقد عليه إجماعهم ، فالمرء حين يتحقق توحيده يكون قد أتى بأصل الإيمان ثم كلما فعل الطاعات ازداد إيمانه وكلما ارتكب المعاصي نقص إيمانه ، وارتكاب الكبائر يخرج به من دائرة الإيمان إلى دائرة الإسلام كما في حديث رسول الله ﷺ : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن » (٢) .

ولا يخرج إلى الكفر إلا بارتكاب فعل مكفر ككفر أكبر ينقض توحيده أصلاً ، والله سبحانه عدل في حكمه فمن زادت حسناته على سيئاته فهو الناجي بإذن الله ومن رجحت سيئاته على حسناته فإن الله سبحانه يدخل الموحدين النار لتطهيرهم من ذنوبهم ثم يخرجهم منها بعد أن تنقضي عقوباتهم التي يستحقونها (٣) .

١ — مذاهب الإسلاميين لبدوي / ٣٧١ . ٢ — الفتاوى لابن تيمية ٧ / ٣١ .

٣ — وذلك لأن القلب قد يجتمع فيه إيمان ونفاق كما صرح عن حذيفة وابن المبارك وابن مسعود وغيرهما من أن النفاق يبدأ لمظة سوداء في القلب وكلما ازداد نفاقاً كلما ازدادت سوداً حتى يرون على القلب كله قال ابن تيمية : « والكتاب والسنة يدلان على ذلك فإن

ومرتكب الكبيرة — وإن لم يتب — في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه وإن شاء غفر له إذ أن التائب من الكبيرة أو من الشرك ليس محل النزاع فالتوبة تجب ما قبلها ، وإنما المشيئة تثبت في حق من مات ولم يتب كما في حديث مسلم عن عبادة بن الصامت قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس فقال : « تباعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تنزوا ، ولا تسرقوا ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق . فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو كفارة له . ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه » (كتاب الحدود) .

يقول ابن تيمية : « وأيضاً فقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ في أنه يخرج أقوام من النار بعدما دخلوها وأن النبي ﷺ يشفع في أقوام دخلوا النار . وهذه الأحاديث حجة على الطائفتين « الوعيدية » الذين يقولون من دخلها من أهل التوحيد لا يخرج منها ، وعلى المرجئة الواقعة الذين يقولون لا ندري هل يدخل من أهل التوحيد النار أحد أم لا ؟ » (١) .

ويقول : « وقد قال تعالى في كتابه : ﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ يجعل ما دون ذلك الشرك معلقاً بمشيئته ، ولا يجوز أن يحمل هذا على التائب ؛ فإن التائب لافرق في حقه بين الشرك وغيره » (٢) .

كذلك فإن الله سبحانه ينجز وعده ، ولكن العفو عن المسيء دون بادرة منه من شيم الكرام وليس أكرم من الله عز وجل ، فقد

— النبي ﷺ ذكر شعب الإيمان وذكر شعب النفاق وقال : « من كانت فيه شعبة منهن كانت فيه شعبة من النفاق حتى يدعها » وتلك الشعبة قد يكون معها كثير من شعب الإيمان » الفتاوى ٧ / ٣٠٥ .

١ — الفتاوى ٧ / ٤٨٦ .

٢ — الفتاوى ٧ / ٤٨٥ .

يعفو عن أساء دون سبب من العبد ، وإنما بمحض الفضل والمِنَّة ، هذا ولا يجوز أن يطمع الفساق في رحمته أو أن يدفع المذنب ليصير على ذنبه فإنه لا يأمن أحد مكر الله ، ولكن الحجر على رحمة الله تعالى بأن يقال أن العبد مالم يتب فلا مغفرة له فيه تقول على الله تعالى ، وحديث عبادة السابق دالٌّ على هذا المعنى .

كما أن هناك أسباباً أخرى تكفر ذنوب العباد غير التوبة منها الاستغفار والحسنات الماضية ، والدعاء للمؤمن المذنب ، والمصائب التي تلحق به ، وشفاعاة رسول الله ﷺ وغير ذلك (١) .

الأصل الخامس

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

أنكرت المعتزلة شرط القرشية في الإمامة ، وزعموا أن حديث الأئمة من قریش حديث آحاد لا يعول عليه — حسب مذهبهم في الأحاديث كما سنبين — وغالى بعضهم كضرار فقال بأنه إن تساوى القرشي والأعجمي فالأعجمي أولى بالولاية منه !! (٢) .

كما ذهبوا إلى أن الخروج على السلطان الجائر بالسيف واجب حال القدرة عليه وجعلوا من الجور الواجب الخروج بسببه أن لا يكون السلطان معتقداً لعقائد الاعتزال التي ذكرناها آنفاً ، وفي هذه الحالة يجب على الناس الخروج عليه حتى يدين بيدهم (٣) .

١ — الفتاوى ٧ / ٤٨٧ وبعدها . ٢ — ضحى الإسلام ، أحمد أمين ٣ / ٧٣ .

٣ — مقالات الأشعري / ٤٦٦ .

أما بالنسبة للخلفاء الراشدين فقد ذهب معتزلة البصرة كبشربن المعتمر وأبي جعفر الإسكافي وأبي الحسين الخياط إلى تفضيل عليّ على أبي بكر ، وتوقف واصل بن عطاء وأبو الهذيل العلاف في تفضيل أحدهما على الآخر وإن جزمنا بأفضلية عليّ على عثمان .
والحق هو ماذهب إليه أهل السنة من اشتراط القرشية لصحة الحديث الوارد في ذلك (١) وقد سلمت الأنصار للمهاجرين بالخلافة ليلة السقيفة عندما سمعت هذا الحديث .

أما عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فقد قال تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ وقال تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ﴾ فجعل هذا الأصل العظيم من صفات هذه الأمة ، لهذا فأهل السنة والجماعة هم أولى بالدعاء به من المعتزلة وغيرهم وإنما الفرق في المعنى المقصود ، فإن للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شروطاً عند أهل السنة منها :

- ١ — إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يجب أن يكون عالمياً بمواضع أمره ونهيّه ، وبحقيقة ماسيأمر به أو ماسينهى عنه حتى لا يخطيء فيأمر بمنكر أو ينهى عن معروف .
- ٢ — أن لا يكون أمره أو نهيه سبباً في وقوع فساد أعظم من الذي نهى عنه ، أو يمنع حدوث مصلحة أعلى من التي دعا إليها وأمر بها ، وذلك على قاعدة « احتمال أدنى المفسدتين درءاً لأعلاهما ، وجلب أعلى المصلحتين بتفويت أدناهما » (٢) .

١ — حديث « الأئمة من قريش » صحيح رواه مسلم عن أبي هريرة وعبد الله بن عمرو وجابر بن عبد الله وغيرهم رضي الله عنهم (كتاب الإمامة) .

٢ — قواعد الأحكام في مصالح الأنعام للجز بن عبد السلام / ٦٢ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ومواضع أخرى منه ، وضوابط المصلحة ، محمد سعيد البوطي / ٢٦٢ .

فمثلاً إن كان هناك باغ مفسد يلعب الشطرنج ، ونهيناه عن اللعب فتركه وسعى في الأرض فساداً ، فهذا يجب تركه على ما هو عليه ، إذ أن مفسدة لعبه بالشطرنج مفسدة خاصة به محدودة الأثر فيه ، ولكن مفسدة البغي والفساد في الأرض مفسدة عامة تعم الخلق وتؤدي الغير ..

ومن هذا الباب أخذ أهل السنة والجماعة رأيهم في الخروج على ولاية الجور الذين يحكمون بالإسلام ولكن فيهم ظلم أحياناً ، أو طراً عليهم فسق يتعلق بشخصهم ، ولا يتعدى إلى الأمر به أو تشجيعه ، فأمثال هؤلاء قال أهل السنة بعدم الخروج عليهم بالسيف ، نظراً لما يجره ذلك من إراقة الدماء ، وغالباً لا تحصل النتيجة المرجوة ، كما استقرؤا من محاولات الخروج والتغيير بالقوة ، وإن كان الهدف صحيحاً ونبيلاً ، وإن كان الأمر بالمعروف ديناً « والأئمة لا يقاتلون بمجرد الفسق إذ فساد القتال أعظم من فساد كبيرة يرتكبها ولي الأمر » (١) « والصبر عليهم هو الأصح ، والفتنة تمنع معرفة الحق وقصده » (٢) .

قال محمد بن الحسن الشيباني : « وعليهم الطاعة ما لم يأمر بمعصية فحيث لا طاعة عليهم في ذلك ، ولكن ينبغي أن يصبروا ولا يخرجوا على أيديهم » (٣) .

وقد جاء في المغني — حين ذكر بعض ملوك المسلمين — « ... لقد غلب الناس بسيفه حتى أقروا له وأذعنوا

١ — فتاوى ابن تيمية ٢٢ / ٦١ .

٢ — محمد بن عبد الوهاب ، المصنفات / ٥١ .

٣ — شرح السير الكبير ، محمد بن الحسن ١ / ١٦٦ .

بطاعته وتابعوه صار إماماً يحرم قتاله والخروج عليه ، وذلك لما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم وذهاب أموالهم » (١) .

وقد بني رأي أهل السنة هذا على ماسمعه من أحاديث رسول الله ﷺ التي في الصحيحين : عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة مآقام فيكم كتاب الله » أخرجه البخاري .

وعن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « إنها ستكون بعدي أثره وأمور تنكرونها . قالوا يارسول الله ، كيف تأمرنا ؟ قال : تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم » أخرجه البخاري ومسلم (٢) .

هذه الأحاديث وغيرها واضحة في أن الطاعة وعدم الخروج إنما يكون للأمير المسلم الذي يقود المسلمين بكتاب الله وسنة رسوله ، وإن ظلم أحياناً ، وهو يخالف رأي المعتزلة والزيدية والخوارج الذين يرون الخروج على أئمة الجور متى قدروا على ذلك .

وبعد :

فقد استعرضنا فيما سبق عقائد المعتزلة التي دانوا بها ، وعملوا على إذاعتها ونشرها بين الناس بل وحملهم عليها بكل الوسائل ،

١ — المغني لابن قدامة ٨ / ١٠٧ .

٢ — جامع الأصول ٤ / ٦٠ .

حتى القوة كما سيأتي ، وقد جرّهم لذلك جرّأتهم على الله ورسوله ،
ووثوقهم بأحكام العقل ومقرراته فيما ليس في حدود إمكاناته
وطاقاته .

ولابد قبل أن نختم حديثنا في هذا الشأن أن نتعرض لثلاثة
أمور ألمعنا إليها — في ثنايا البحث السابق في عقائد
المعتزلة — والتي لها علاقة مباشرة بأسس عقائدهم وأصول
استنباطهم لها ، وهي :

- ١ — مذهب المعتزلة في الحديث .
- ٢ — مذهب المعتزلة في التأويل .
- ٣ — موقف المعتزلة من الصحابة .

أولاً — مذهب المعتزلة في الحديث :

الحديث الشريف هو ثاني مصادر الشريعة الإسلامية — بعد
القرآن — وهو المفسر والمبين الأول لكتاب الله تعالى ، ولهذا عني
به أئمة المسلمين وعلمائهم على مر العصور عناية تفوق الوصف
فحرصوا على جمعه بكل طرقه ، ثم لما أطلت المبتدعة برؤوسها
واتخذوا وضع الأحاديث طريقاً للتدليل على مذاهبهم الفاسدة ، وضع
سلف الأمة السند وعملوا على تمحيصه تمحيصاً دقيقاً ووضعوا لذلك
علوماً عديدة (١) تخدم هذا الغرض كعلم الجرح والتعديل وأسماء
الرواة وغير ذلك .

« عن ابن سيرين قال : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما

١ — أوصلها بعض العلماء إلى ٥٦ علماً ، راجع مقدمة ابن الصلاح .

وقعت الفتنة ، قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم » (١) .

وقد أدى ذلك إلى فرز الحديث صحيحه من ضعيفه ، وإلى تنقيته مما وضعه الواضعون من المبتدعة — كالرافضة وغيرهم — فظل الحديث الشريف مصفى من الشوائب مبرأ من المعاييب ، يأخذ عنه المسلمون أسس دينهم في العقائد النظرية وفي الشرائع العملية على حد سواء ، فما دلّ عليه من عقيدة اتخذوها ديناً يتقلدونه ، وما هدى إليه من شريعة عملية عملوا بها دون مباحكة أو جدال .

وكان لابد للمبتدعة — على اختلاف أنواعهم — أن يحاولوا اختراق هذا الجدار المنيع الذي يحمي أسس العقيدة والشريعة وتفاصيلها ليتمكنوا من الزيادة في الدين أو النقص منه حسب مايشاؤون ، فذهبت المعتزلة إلى أن خبر الآحاد لا يفيد اليقين ، بينما حكم العقل يقيني إذ أنه هو مناط التكليف — الذي بدونه لا يكون الإنسان مكلفاً — وعلى ذلك يجب تقديم الحكم العقلي على خبر الآحاد مطلقاً سواء في العقائد أو في الشرائع العملية ، بل إنهم ردّوا أخبار الآحاد في العقائد جملة بدعوى أن العقيدة يجب أن تثبت بطريق قطعي يقيني لا بطريق ظني كخبر الواحد ! ، ولم يفرقوا بين ماهو صحيح من الأحاديث أو غيره من درجات الحديث ، بل يكفي مخالفته لما ادعوه معقولاً لرده وعدم العمل به ؛ بل والقدح في رواته بغاية الجراءة والوقاحة .

وقد موهوا بأن التواتر — وهو رواية الخبر بطريق جمع كبير

١ — مقدمة مسلم لصحيحه .

يؤمن عدم تواطئهم على الكذب أو النسيان — وحده هو الذي يفيد اليقين القطعي ، وإن جعلوا الحكم العقلي مقدماً عليه كذلك حين التعارض !.

وكان من جراء ذلك أن ردّ المعتزلة الكثير من العقائد الثابتة عن رسول الله ﷺ كعذاب القبر وكالإيمان بالحوض والصراط والميزان والشفاعة (١) وماسبق ذكره كرؤية الله في الآخرة ، كما ردّوا الكثير من الأحكام الشرعية الصحيحة الثابتة إما بدعوى مناقضتها للعقل ، أو تعارضها مع الكتاب ، أو تعارضها مع أحاديث أخرى — بزعمهم — !.

● فمما زعموا معارضته للعقل حديثه ﷺ : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده » (٢) ، قالوا : كل الناس تعلم أين باتت يدها ، وحتى إذا قصد مس الفرج فالنائم مرفوع عنه الحرج ولا يؤاخذ بما يفعله في نومه « ولو أن رجلاً مس فرجه في يقظته لما نقض ذلك طهارته فكيف بأن يمس وهو لا يعلم » (٣) .

● ومما زعموا تعارضه مع الكتاب : قوله ﷺ : « لا وصية لوارث » (٤) ، قالوا : هذا معارض بقوله تعالى : « كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين » (٥) والوالدان وارئان على كل حال .

١ — مقالات الأشعري ٤٣٠ ، ٢ / ٤٧٢ .

٢ — رواه مسلم (كتاب الطهارة) .

٣ — تأويل مختلف الحديث / ٨٨ . ٤ — رواه الترمذي وقال حسن صحيح .

٥ — تأويل مختلف الحديث / ١٣٠ .

• وكذلك نهيه ﷺ : « أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها » (١) إذ هو معارض لقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم ... ﴾ ولم يذكر عمة الزوجة أو خالتها .

كما روي عن أبي بكر بن محمد أنه قال : « قال عمرو بن عبيد : لا يعفى عن اللص دون السلطان — قال فحدثته بحديث صفوان بن أمية عن النبي ﷺ حيث قال : فهلا قبل أن تأتيني به . قال : اتحلف بالله أن النبي ﷺ قاله ؟ قلت : افتحلف أنت بالله أن النبي ﷺ لم يقله » (٢) .

وقد كان هذا المنهج من أحوال أهل البدعة التي جروا عليها لشدة الأحاديث عليهم بما تقرره من الحق المخالف لمبتدعات عقولهم ، يقول الشاطبي في بيان مسلك أهل البدع :

« ... ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم ، يدعون أنها مخالفة للمعقول وغير جارية على مقتضى الدليل فيجب ردّها كالمنكرين لعذاب القبر والصراط والميزان ورؤية الله عز وجل في الآخرة وكذلك حديث الذباب وقلته ، وأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء وأنه يقدم الذي فيه الداء ، وحديث الذي أخذ أخاه بطنه فأمره النبي ﷺ بسقيه العسل ومأشبه ذلك من

١ — رواه الجماعة عن أبي هريرة .

٢ — الاعتصام للشاطبي ١ / ٢٣٢ ، وكذلك راجع تاريخ بغداد للخطيب ١٢ / ١٨٧ ، والحديث رواه الخمسة إلا الترمذي .

الأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول . وربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم — وحاشاهم — وفيمن اتفق من الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم . كل ذلك ليردوا به على من خالفهم في المذهب وربما ردّوا فتاويهم وقبحوها في أسماع العامة لينفروا الأمة عن اتباع السنة وأهلها » (١) ، وقال بعدها :

« وذهبت طائفة إلى نفي أخبار الآحاد جملة والاعتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن ... ولما ردّوها بتحكيم العقول كان الكلام معهم راجعاً إلى أصل التحسين والتقيح » (٢) .

● أما أهل السنة فقد وفقهم الله تعالى إلى المذهب الحق في كل تلك الأمور ، فأما بالنسبة لحجية خبر الآحاد فقد انعقد إجماع السلف من الأئمة على وجوب العمل به سواء في مجال العقيدة النظرية أو الشريعة العملية ، فما دلّ على عقيدة اعتقدوها ديناً ، وما دلّ على شريعة عملية أطاعوها وعملوا بها . فإن خبر الآحاد « الصحيح » يفيد من الاطمئنان القلبي ما يجب بناء عليه أن يُعمل بمقتضاه ، وقد دلت على ذلك أفعال رسول الله ﷺ وإجماع الصحابة .

ففي السنة أن أهل قباء جاءهم واحد من عند رسول الله ﷺ

١ — الاعتصام للشاطبي ١ / ٢٣١ .

٢ — المصدر السابق ١ / ٢٣٢ .

فأخبرهم بتحويل القبلة فتحولوا وبلغ ذلك النبي ﷺ فلم ينكر عليهم ، ويمثل بعثته ﷺ لعماله واحداً بعد واحد وكذلك بإرساله الرسل فرادى يدعون الناس إلى الإسلام (١) .

أما عن إجماع الصحابة فقد نقلت عنهم وقائع لاتبلغ الحصر متفقة على العمل بخبر الواحد ووجوب الأخذ به . فمن ذلك ما روي عن أبي بكر الصديق أنه عمل بخبر المغيرة ومحمد بن مسلمة في ميراث الجدة أن النبي أطعمها السدس ، فجعل لها السدس . ومن ذلك عمل عمر بن الخطاب بخبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المجوس وهو قوله ﷺ : « سنّوا بهم سنة أهل الكتاب » وعمل أيضاً بخبر حمّل ابن مالك في الجنين وهو قوله : كنت بين جاريتين لي (يعني ضربت) فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنيناً ميتاً ف قضى فيه رسول الله ﷺ بغرة ، فقال عمر : لو لم نسمع بهذا لقضينا غير هذا . وكذلك عمل عثمان وعلي بخبر فريعة بنت مالك في اعتداد المتوفى عنها زوجها في منزل زوجها أنها قالت : جئت إلى النبي ﷺ بعد وفاة زوجي استأذنه في وضع العدة ، فقال ﷺ : امكثي حتى تنقضي عدتك ... وغير ذلك من عمل الصحابة كعائشة وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وابن عباس ... بل ويكفي إجماعهم على الأخذ بخبر أبي بكر الصديق يوم السقيفة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « الأئمة من قريش » فهذا إجماع منهم على ذلك (٢) .

١ — إرشاد الفحول / ٤٩ . ٢ — راجع الآمدي ، الإحكام ٢ / ٩٠ وبعدها .

ولا فرق هنا بين العقائد والشرائع إذ أن الاطمئنان القلبي متحقق في كليهما سواء ، لهذا أجمع السلف على الاعتقاد برؤية الله في الآخرة والصراط والميزان والحوض والشفاعة وعذاب القبر (١) .

أما عن الخبر المتواتر فقد ذهب أهل السنة إلى إفادته « العلم » أي اليقين القلبي القاطع الذي لا تشوبه شائبة من أي ناحية .

وقد ذهبت طوائف من أهل السنة كمالك والشافعي وأبي حنيفة وطوائف من المحدثين والفقهاء إلى أن خبر الواحد يفيد العمل ولا يفيد « العلم » (٢) ، وقد قصدوا « بالعلم » هو ذلك اليقين القلبي الجازم الحاصل بمثل التواتر . ولا شك أن الفارق موجود بين يقين القلب بخبر التواتر والعزم باستحالة كذبه ، وبين الاطمئنان القلبي القريب من اليقين بخبر الواحد الصحيح إلا أن ذلك فرق

١ — مقالات الأشعري / ٤٧٢ وبعبدا ، والفتاوى لابن تيمية ٣ / ١٤٦ وبعبدا .
٢ — فهمت نابعة من أنصاف المتعلمين أن المقصود بالعلم هو ما يتعلق بالأمور الاعتقادية ، وإن المقصود بالعمل هو ما يتعلق بالفروع الشرعية العملية ! ومن هنا ذهبوا إلى أن أحاديث الآحاد لا يصح أن يقال أنها تفيد العمل ولا تفيد العلم .. وقد جهد بعض الأفاضل في محاولة الرد على تلك الشبهات ، إلا أن الأمر أسير من ذلك إذا عرفنا أن المقصود « بالعلم » هو اليقين القلبي الجازم وأن « العمل » هو الأخذ بالحديث اعتقاداً وعملاً وهو لا ينشأ إلا عن اطمئنان قلبي يزيد كلما زادت « اعداد الرواة » للحديث أو ارتفعت مكانتهم في العدل وال ضبط . وقد أطلق بعض العلماء على كلمة إفادة « العمل » كلمة « الظن » وهي لا تعني الظن الذي أمرنا الله بعدم اتباعه في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يَغْنِيُ مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً ﴾ وإلا لما جاز أن يطلق الشافعي وغيره تلك اللفظة على الحديث في « الرسالة » وإنما هو « الظن » المفيد للعمل كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ أي غلب على ظنكم فهذا « ظن » يطلق عليه اسم العلم لترتب العمل عليه ، وهو يكون مستنداً إلى أصل قطعي في الشريعة . راجع الاعتصام ١ / ٢٣٥ ، والشوكانى ، الارشاد ٢٧٦ / عن ابن دقيق العيد .

لامعول عليه بدليل إجماعهم على وجوب العمل به عملاً واعتقاداً .

كما أن طوائف من المحدثين والفقهاء قالوا بإفادته للعلم كأحمد بن حنبل وابن تيمية وحكاه ابن حزم عن داود الظاهري والحسين بن علي الكرايسي ، وحكاه ابن خويز مندداً عن مالك وجزم به (١) .

وأما ماأوردوه من تعارض بين الحديث والعقل أو الكتاب أو الأحاديث الأخرى ، فليس فيه تعارض إلا من جهة عقولهم الفاسدة ومناهجهم السقيمة .

فحديث « إذا قام أحدكم من نومه ... » ليس المقصود بقوله « أين باتت يده » هو عدم معرفة مكانها بالليل ! « بل لعله في منامه مس بها فرجه أو دبره وليس يؤمن أن يصيب يده قاطر بول أو بقية مني إن كان جامع قبل المنام فإذا أدخلها في الإناء قبل أن يغسلها أنجس الماء وأفسده وخص النائم بهذا لأن النائم قد تقع يده على هذه المواقع وعلى دبره وهو لا يشعر ، فأما اليقظان فإنه إذا لمس شيئاً من هذه المواضع فأصاب يده منه أذى ، وعلم به ولم يذهب عليه فغسلها قبل أن يدخلها في الإناء أو يأكل أو يصفح » (٢) .

وأما عن حديث « لا وصية لوارث » فقد ذهب أهل السنة إلى أن الآية ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين ﴾ منسوخة بآية الموارث في سورة النساء في قوله تعالى ﴿ يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ماترك وإن كانت واحدة فلها

١ — إرشاد الفحول للشوكاني / ٤٨ . ٢ — تأويل مختلف الحديث ، ابن قتيبة / ٨٩ .

النصف ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴿
(النساء / ١١) .

« قال ابن عباس والحسن : نسخت الوصية للوالدين بالفرض في سورة النساء وثبتت للأقربين الذين لا يرثون وهو مذهب الشافعي وأكثر المالكية وجماعة من أهل العلم » .

كذلك « قال ابن عمر وابن عباس وابن زيد : الآية كلها منسوخة وبقيت الوصية ندباً ، ونحو هذا قول مالك رحمه الله » .

وقد كان من الممكن الجمع بين الآيتين « بأن يأخذا — أي الأبوان — المال عن المورث بالوصية وبالميراث إن لم يوص ، أو مابقي من الوصية لكن منع هذا الحديث والإجماع » ، « فنسخ الآية إنما كان بالسنة الثانية لا بالإرث على الصحيح من أقوال العلماء » (١) .

أما عن حديث : « نكاح المرأة على عمتها أو خالتها » فقد قال تعالى : ﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ ومن يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ ، وقد قال ﷺ : « إلا أني قد أوتيت الكتاب ومثله معه » أي من الأحكام التشريعية فيجب طاعة الرسول ﷺ فيما حلل وحرم لأمر الله تعالى بذلك .

قال القرطبي : « فإن الله تعالى قد حرم على لسان نبيه مما لم يذكر في الآية فيضم إليها » (٢) . وحكمة ذلك واضحة وهي

١ — تفسير القرطبي ٢ / ٢٦٣ .

٢ — تفسير القرطبي ٥ / ١٢٤ .

ترجع إلى أصل عام في الشريعة وهو عدم قطع الأرحام فإنه لا يخفى ما يكون بين المرأة وضررتها ولا يصح هذا بين المرأة وخالتها أو عمتها إلا بقطع الرحم « وقد روي عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ أن يتزوج الرجل المرأة على العمة أو على الخالة ، وقال : إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » وروى مثله من مراسيل أبي داود عن حسين بن طلحة « (١) .

ولأهل السنة منهج في ماقد يتعارض ظاهره من الأدلة وهو « الجمع بين أطراف الأدلة » والتوفيق بين الأدلة الصحيحة بأوجه التوفيق المعتبرة إذ أنه معلوم في الأصول أن إعمال الدليلين الصحيحين يُقدم على أعمال أحدهما وإسقاط الآخر ، يقول الشوكاني :

« ومن شروط الترجيح التي لا بد من اعتبارها أن لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول فإن أمكن ذلك تعين المصير إليه ولم يجز المصير إلى الترجيح ، قال في المحصول : العمل بكل منهما من وجه أولى من العمل بالراجع من كل وجه وترك الآخر . ١ هـ ، وبه قال الفقهاء جميعاً » (٢) .

١ — تفسير القرطبي ٥ / ١٢٦ .

٢ — إرشاد الفحول للشوكاني ٢٧٦ ، وانظر الموافقات للشاطبي ٤ / ٢٩٤ .

ثانياً — مذهب المعتزلة في التأويل :

بعد أن قررت المعتزلة عقائدها — التي سبق الحديث عنها — عن طريق مناهجها العقلية ، كان لابد لهم من استحداث طرق لرد تلك الآيات والأحاديث الصريحة الصحيحة التي تخالف ماوصلوا إليه ببدعهم حرصاً على مقرراتهم العقلية .

أما الأحاديث ؛ فقد رأينا كيف تعاملوا معها — في الصفحات السابقة — وردّوا صحيحها بدعوى متهافة فزاغوا في العقيدة والشرعية معاً ، وكان تمويههم بأنها أخبار آحاد طريقاً سهلاً للتخلص منها .

وأما الآيات القرآنية فقد تعذرت تلك الدعوى عليهم بشأنها إذ هي قطعية الثبوت والمخالف لذلك كافر لا محالة ، فلعجّوا إلى طريق أخبث ، وهو التأويل الذي فتحوا بابه — واتبعهم فيه من بعد ذلك طوائف من المتكلمين — فحرّفوا الكلم عن مواضعه بغياً وعدواناً .

قالت المعتزلة : إن الله سبحانه لم يستو على عرشه كما أخبر ، بل استولى عليه ، فأولوا الاستواء بالاستيلاء ، وإن معنى اليد المنسوبة لله سبحانه هي النعمة ، والعين تأولوها بمعنى العلم ^(١) ، وفي قوله تعالى : ﴿ أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله ﴾ فأولوا الجنب بمعنى الأمر ؛ فقالوا : أمر الله .

١ — مقالات الإسلاميين للأشعري / ١٩٥ ، ٢١٧ ، ٢١٨ .

كذلك فعلوا في صفات المحبة والرضى والغضب والسخط فأولوها جميعاً ، قالوا : محبة الله ورضاه هي إرادته للشواب ، وسخطه وغضبه هو إرادته للعقاب .

وسنحاول بيان منهج أهل السنة في هذا الأمر في السطور التالية .

أولاً : معنى التأويل :

أوضح الإمام ابن تيمية معاني كلمة التأويل ، وأنها تستعمل في ثلاث معاني :

• الأول : أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح المفسرين للقرآن ، كالطبري حيث يقول : تأويل آية كذا ، بمعنى تفسيرها (١) .

• الثاني : التأويل يأتي بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الكلام كما في قوله تعالى : ﴿ هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق ﴾ فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله به فيه مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ونحو ذلك كما في قوله تعالى في قصة يوسف : ﴿ يَأْتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ ﴾ [يوسف / ١٠٠] فجعل عين ما وجد في الخارج هو تأويل الرؤيا .

ومن ذلك قول عائشة : « كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده : سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي . يتأول

١ — فتاوى ابن تيمية ٣ / ٥٥ .

القرآن يعني قوله ﴿ فسبح بحمد ربك واستغفره ﴾ .
وكقول سفیان بن عیینة : السنة هي تأويل الأمر والنهي أي
عمله والقيام به في الحقيقة (١) .
وقال ابن فارس في فقه العربية : التأويل آخر الأمر وعاقبته
يقال مآل هذا الأمر : مصيره (٢) .

● والثالث : وهو قد ورد عند المتأخرين من المتكلمين
والأصوليين وهو صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر يحتمله
لوجود دليل يقترن به يمنع من إجراء ظاهر اللفظ . وهذا النوع هو
الذي استخدمته المعتزلة — بمعناه — في صرف آيات الصفات
واستعمله أكثر المتأخرين في تأويل نفس الآيات (٣) .

وهذا المعنى للتأويل — وإن لم يرد اصطلاحاً في كتابات
المعتزلة — إلا أنهم قد جروا عليه في تأويل آيات الصفات وصرفها
عن ظاهرها زاعمين أن قرينة التنزيه هي التي توجب عدم أخذ تلك
الآيات على ظاهرها وإلا وقعنا في التشبيه !.

وقد رأينا أن هذا المعنى للتأويل لم يستخدمه السلف بل قد
استعملت كلمة التأويل في المعنيين الأولين فقط — أي التفسير
والمآل أو المصير — فتطبيق هذا المصطلح بهذا المعنى على آيات
الصفات بدعة ليس لها أصل في أقوال السلف .

والتأويل — بالمصطلح الأخير — قد يستعمل في آيات
الأحكام الشرعية ويكون بمعنى تخصيص العام في مثل قوله تعالى :
﴿ وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ [الطلاق / ٤]

١ — الفتاوى ٣ / ٥٦ . ٢ — ارشاد الفحول للشوكاني / ١٧٦ . ٣ — الفتاوى ٣ / ٥٦ .

وقوله تعالى : ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾ [البقرة / ٢٣٤] فظاهر كل آية يتعارض مع ظاهر الأخرى ، إذ الأولى تجعل عدة الحامل وضع المولود ، والثانية ظاهرها أن العدة للمرأة عامة أربعة أشهر وعشر . فينصرف ظاهرها إلى المرأة غير الحامل حسب الآية الأولى ويسمى تخصيصاً . وهو من أبواب التأويل الظاهرة في الفقه . وكذلك تقيد المطلق كما في قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ﴾ [المائدة / ٣] ، وقوله تعالى : ﴿ قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه ، إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس ، أو فسقاً أهل لغير الله به ﴾ [الأنعام / ١٤٥] فالدم الذي أطلق في الآية الأولى قد قيد في الثانية بأن يكون مسفوحاً وهو صرف لظاهر اللفظ المطلق إلى المقيد (١) .

وهذا التأويل — الذي هو صرف الظاهر — في الأحكام الفقهية هو من التأويل الصحيح المطلوب لكي نتوصل إلى الحكم الشرعي السليم ، وإنما يجب أن تكون شروطه مستوفاة حتى لا يكون تأويلاً فاسداً وينتج عنه حكم خاطيء ومثال ذلك ما في قوله ﷺ : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » [رواه الخمسة إلا النسائي] فقد ذهبت طائفة من الفقهاء إلى أن المقصود هو المرأة الصغيرة أو المرأة المكاتبه ، وهذا تأويل لا يمكن القول به لصرف هذا العموم القوي المقارب للقطع عن ظاهره (٢) .

ونرى مما سبق أن التأويل — بهذا المعنى الأخير — هو قسيم للظاهر ، والقاعدة العامة في الشريعة هي العمل بالظاهر وتقديمه ، بل إنها كلية الشريعة وعمدة التكليف — على حسب تعبير

١ — أصول الفقه ، أبو زهرة / ١٣٧ . ٢ — الإحكام للآمدي ٣ / ٨١ .

الشاطبي — ولا يصح صرف الظاهر إلا بقريضة قاطعة مع عدم أي إمكانية لفهم الدليل حسب ظاهره بأي وجه من الأوجه .

ويشترط لذلك أن يكون المعنى الجديد محتملاً ، وأن يكون اللفظ المؤول قابلاً لاحتمال هذا المعنى فمثلاً من التأويلات الفاسدة قول بيان بن سمعان (١) أنه هو المقصود في قوله تعالى : ﴿ هذا بيان للناس ﴾ ! وكذلك من قال في قوله تعالى : ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾ أي فقيراً لعدم صحة المعنى بهذا الشكل .

وبناء على ما ذكرناه فقد بنى أهل السنة وسلف الأمة قولهم في الصفات : فأثبتوا الصفات بلا تمثيل ، ونزّوها الله سبحانه بلا تعطيل لصفاته ، وحملوا الآيات والأحاديث على ظاهرها ولكن بلا كيف ولا مشابهة بينها وبين صفات المخلوقات ، وهو المذهب الحق الذي عليه إجماع التابعين والأئمة في أسمائه وصفاته سبحانه ، ثبت ظاهرها بلا كيف ولا مشابهة إذ أن الخالق سبحانه ليس كمثله شيء ، وليس فيه شيء يشبهه بما في المخلوق لقوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾ وإنما قد خالطت أذهان هؤلاء المعطلة المؤولة أنجاس التشبيه ، فحاولوا صرفها بكل وسيلة فلجئوا إلى التأويل هروباً مما اعتقدوه تشبيهاً فوقعوا في ماهو أشد منه وأنكى ! ~~والله اعلم بالصواب~~

وعلى ذلك كان اعتقاد مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد

١ — هو زعيم البيانية وهم طائفة كافرة ادعت الوهية بيان هذا ، انظر الفرق بين الفرق للبغدادى / ٢٥٥ .

ابن حنبل والأوزاعي والثوري والحسن وجماهير العلماء ، كما سبق أن أشرنا .

قال تعالى : ﴿ كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون ﴾ وقال تعالى : ﴿ يد الله فوق أيديهم ﴾ وقال تعالى : ﴿ واصنع الفلك بأعيننا ووحينا ﴾ .

وأخرج مسلم أن النبي ﷺ قال : « إن الله يسطط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل ويسطط يده بالليل ليتوب مسيء النهار حتى تطلع الشمس من مغربها » .

وروى مسلم عن أبي موسى قال : « قام فينا رسول الله ﷺ بأربع كلمات فقال : إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام يخفض القسط ويرفعه ويرفع إليه عمل الليل قبل النهار وعمل النهار قبل الليل ، حجابه النار لو كشفها لأحرقت سبحات وجهه — زاد عبد الله — كل شيء أدركه بصره » .

وروى البخاري بسنده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة سحاء الليل والنهار » .

وروى البخاري : « عن أنس عن النبي ﷺ قال : يلقي في النار وتقول هل من مزيد حتى يضع عز وجل رجله — أو قدمه — فيها فتقول قط قط » (١) .

١ — شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٣ / ٤١٢ ، وبعدها .

قال الأشعري : « قال أصحاب الحديث : لسنا نقول في ذلك إلا ما قاله الله عز وجل أو جاءت به الرواية عن رسول الله ﷺ فنقول وجه بلا كيف ويدان وعينان بلا كيف » (١) .

ونقل الحافظ اللالكائي عن محمد بن الحسن الشيباني قال : « اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عز وجل من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه » (٢) .

ثالثاً — موقف المعتزلة من الصحابة رضوان الله عليهم :

ونتيجة أخرى من نتائج الاعتزال — أو فضيحة أخرى من فضائحه — الذي ينتسب إلى العقل زوراً وبهتاناً ، وينتسب إليه العقلانيون تمحكاً وتستراً ، هي موقفهم المخزي من الصحابة والتابعين ، فقد طعن كبارهم في أكابر الصحابة ، وشنعوا عليهم ورموهم بالكذب ونسبوا إليهم التناقض وإليك أمثلة من ذلك .

● قول إبراهيم النظام مفخرة المعتزلة وشيخها المتقدم الموصوف بالنبوغ والنباهة ! في أبي بكر الصديق : فقد رماه بالتناقض حين سئل عن آية من كتاب الله فقال أي سماء تظلني وأي أرض تقلني أم أين أذهب أم كيف أصنع إذا أنا قلت في آية من كتاب الله

١ — مقالات الإسلاميين للأشعري / ٢١٧ .

٢ — شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي ٣ / ٤٣٢ ، وكذلك الفتاوى لابن تيمية ٣ / ٢ وبعدها .

بغير ماأراد الله ، وحين سُئل في الكلالة قال : أقول فيها برأيي فإن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأً فمني — هي مادون الولد والوالد . قال : فهذا تناقض وكيف يجترىء على القول بالرأي من يخشى الله ويستعظم القول عليه كما في القول الأول !.

وكذب ؛ فإن قول أبي بكر الأول إنما قاله حين سئل عن آية من المتشابه من القرآن وهذا جواب الراسخين في العلم حين يُسألون عن المتشابه الذي لايعلم تأويله إلا الله ، وأما قوله الثاني : فإنه واجب على العلماء أن يبينوا للناس أحكام دينهم وأن يجتهدوا لهم حتى لا يكون الأمر فوضى ، والمقصود بقوله الثاني : « أقول فيها برأيي » ليس هو الرأي المذموم أي الكلام دون علم أو دليل ، وإنما المقصود بنظري وماأوصلني إليه علمي ، ثم احترز من الخطأ فنسب الصواب إلى الله تعالى ونسب الخطأ إلى نفسه تأدباً ... وكيف لا وهو صديق الأمة وخليل نبيها !.

● وقد طعن بمثل ذلك في علي بن أبي طالب حين سئل عن بقرة قتلت حماراً ، ومثله في عبد الله بن مسعود في حديث برّوع بنت واشق .

● كذلك شدّد الحملة — هو وغيره من المعتزلة والروافض — على أبي هريرة رضي الله عنه فقال : لقد أكذبه عمر وعثمان وعلي وعائشة .. كذب إذ أن ذلك محض اختلاف وجهات النظر كما بين الفقهاء كلهم ، لا يحمل ذلك على بغضاء ولايؤدي إلى تنافر ولا إلى الحطّ من قيمة أحدهم ، وقد كذب علي عمر بن الخطاب فادّعى أنه قضى في الجدة بمائة حكم مختلف ! فسبحان الله العظيم أين تلك الأقضية ومن حفظها ؟!.

● كذلك طعن بكذب عبد الله بن مسعود في حادثة رؤيته لانشقاق القمر ، فقال : كيف لم يشهد ذلك معه أحد ولم يُسلم عندها كافر؟! وفي هذا تكذيب لكتاب الله تعالى الذي فيه ﴿ اقتربت الساعة وانشق القمر ﴾ « إذ لو كان مراده فيما بعد فما معنى قوله ﴿ وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ﴾ بعقب هذا الكلام » ولماذا لا تكون الآية بحيث يراها الواحد أو الاثنان فقط ! ألا إنه حكم العقل حين يستقل عن الشرع فيضل ويخزي .

● كما طعن على ابن مسعود في حديث « الشقي من شقي في بطن أمه ، والسعيد من وعظ بغيره » والحديث صحيح رواه مسلم والإيمان بالقدر واجب — كما تقدم — وإنما المذهب أداه لذلك ! كما أكذبه في رؤية الجن ليلة الجن ، كذلك زعم أن عمر بن الخطاب قد شك في دينه يوم الحديبية ، وشك يوم وفاة النبي ﷺ وأنه ضرب فاطمة ومنع ميراث أهل البيت (١) ! وزعم أنه ابتدع صلاة التراويح وأنه حرّم نكح الموالي للعرييات ، وعاب على عثمان ابن عفان إيواؤه الحكم بن العاص في المدينة ، وأنه استأثر بالحمى (٢) .

● أما عن عمرو بن عبيد كبير المعتزلة وزاهدهم فقد روى الشاطبي : « وقال عمر بن النضر ، سئل عمرو بن عبيد يوماً عن شيء — وأنا عنده — فأجاب فيه ، فقلت له : ليس هكذا يقول أصحابنا ، قال : ومن أصحابك لا أبا لك ؟ قلت : أيوب ويونس وابن عون والتميمي ، قال : أولئك أنجاس الناس أموات غير أحياء . وقال ابن علية : حدثني اليسع قال تكلم واصل بن عطاء يوماً . قال

١ — لاحظ الصلة بين الاعتزال والتشيع من قديم !

٢ — راجع في كل ماسبق تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة / ١٧ وبعدها ، والفرق بين الفرق للبغدادى / ١٤٧ وبعدها .

فقال عمرو بن عبيد : ألا تسمعون ؟ ما كلام الحسن وابن سيرين عندما تسمعون إلا خرقة حيضة ملقاة » (١) .

وقد زعم كل من واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد أن إحدى الطائفتين يوم الجمل فاسقة — إما طائفة علي بن أبي طالب وعمار ابن ياسر والحسن والحسين وأبي أيوب الأنصاري أو طائفة عائشة وطلحة والزبير — وردّا شهادة هؤلاء الصحابة فقالوا : لا تقبل شهادتهم (٢) .

وقد قال تعالى في صحابة رسول الله ﷺ : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح / ١٨] ، وقال تعالى فيهم : ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَرَاءِ رَحِمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سَجِدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْئَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَرَاءَ ﴾ [الفتح / ٢٩] .

وقد اتفق العلماء على عدالة جميع الصحابة ، قال الغزالي : « والذي عليه سلف الأمة وجماهير الخلف أن عدالتهم معلومة بتعديل الله عز وجل إياهم وثنائه عليهم في كتابه ، فهو معتقدنا فيهم إلا أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد لفسق مع علمه بذلك ، وذلك مما لا يثبت فلا حاجة لهم إلى التعديل » (٣) .

وأما ما شجر بينهم فإن أهل السنة لا يخوضون فيه ، بل يعتقدون أن كلهم مجتهد مأجور يبتغي ثواب الآخرة ورضي الله تعالى عنهم فمنهم من أصاب ومنهم من أخطأ .

١ — الاعتصام للشاطبي ١ / ٢٣٢ .

٢ — الفرق بين الفرق للبغدادى / ١٢٠ . والعجيب أن الرافضة المتظاهرين بموالة علي رضي الله عنه يأخذون أصولهم عن المعتزلة رغم قولهم ذاك في علي ! فسبحان من جمع المتناقضين في الكفة الخاسرة معاً . ٣ — المستصفى للغزالي ١ / ١٦٥ .

الفصل الثالث

تطور المعتزلة الفكري والسياسي

المبحث الأول

التطور الفكري للمعتزلة

من خصائص الفكرة المبتدعة — ومثلها في ذلك مثل كل الأفكار البشرية الاعتقادية — أنها عادة تبدأ بسيطة ساذجة في اللفظ والمعنى ، ثم لاتلبث أن تتعقد وتتفرع ، بل تتغير وتبديل ، ثم تتناقض وتتضارب ، وإذا كثير من مبادئها الأولية قد تغيرت بشكل تام . وهي في كل ذلك تسير من سيء إلى أسوأ ، وتزداد انحرافاً وبعداً عن السنة ، وماذلك إلا لاعتمادها على العقل فيما لا يدركه العقل ؛ لذلك قد قيل إن صاحب البدعة لا ترجى له توبة (١) فهو ينتقل من حال إلى حال أسوأ كلما أوغل في بدعته ، أما من تمسك بالنصوص الثابتة الجلية والقواعد الصحيحة البيّنة فلا مجال لانحرافه ، إذ أن الأمر دائر بين ثبوت النص وقواعد الفقه فيه ، وهما أمران واضحان عند أهل السنة والجماعة حسب منهجهم .

وقد ظهر ذلك الأمر جلياً في فكر المعتزلة وتطور مقالاتهم

١ — الاعتصام للشاطبي ١ / ١٢٣ .

خلال ثلاثة قرون هي فترة حياة الاعتزال كفرقة مستقلة واضحة .
وهو ماسنحاول تتبعه بشكل موجز في الصفحات القليلة التالية :

أولاً — بدايات الاعتزال :

ظهر فكر الاعتزال — كما أشرنا من قبل — قبل ظهور الفرقة
نفسها بشكل مستقل ، فقد تكلم الجعد بن درهم ومن بعده الجهم
ابن صفوان في نفي الصفات وكان الجعد تلميذاً لوهب بن منبه الذي
أنكر عليه قوله ذاك .

يقول ابن تيمية : « إن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة
في الإسلام — أي أن الله سبحانه ليس على العرش حقيقة وإن معنى
استوى بمعنى استولى ونحو ذلك — هو الجعد بن درهم وأخذها
عنه الجهم بن صفوان وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه » (١) .

وهناك رواية ترجع أصول ذلك الفكر عند الجعد إلى أصول
يهودية فلسفية ، إذ أنه قد أخذ مقالته عن أبان بن سميعان ، وأخذها
أبان عن طالوت ، وأخذها طالوت عن خاله ليبد بن الأعصم
اليهودي (٢) . وقد ذكر أن الجهم أخذ تلك المقالة من الجعد ،
كما قيل أن مناقشاته مع فرقة السمنية (٣) قد أدت إلى تشكيكه في
دينه وابتداعه لنفي الصفات (٤) .

وعلى كل حال فالقصتان تدلان على الأثر الخارجي الذي أدى

١ — الفتاوى ٥ / ٢٠ . ٢ — عقائد السلف للنشار ٧ / .

٣ — جماعة من كفار الهند تقول بالتناسخ .

٤ — عقائد السلف ، رسالة الرد على الجهمية / ٦٥ ، واللالكائي ٣ / ٣٧٩ .

إلى القول بتعطيل الصفات .

كما أن أثر يوحنا الدمشقي وأقواله تعتبر مورداً من موارد الفكر الاعتزالي ، إذ أنه كان يقول بالأصلح ونفي الصفات الأزلية وحرية الإرادة الإنسانية (١) .

أما عن مقالة خلق القرآن فكان أول من قال بها الجعد بن درهم سنة نيف وعشرين ومائة في خلافة هشام ، وأخذها عنه بشر المريسي وكان صبغاً يهودياً (٢) .

وأما عن نفي القدر فقد ظهرت هذه البدعة على يد معبد الجهني وغيلان الدمشقي وقد قيل إنهما أخذها عن نصراني يدعى سوسن (٣) وقد أطلق على أصحابها اسم « القدرية » ثم أخذ عن معبد الجهني عمرو بن عبيد صاحب واصل بن عطاء رأس المعتزلة (٤) .

وقد كان القول بالقدر في أول أمره ساذجاً لا فلسفة فيه ، بل مجرد اعتقاد أن الله سبحانه لا يقدر شيئاً مسبقاً على الإنسان ، وأن الإنسان هو فاعل أفعاله بمحض مشيئته دون تدخل من مشيئة الله ، وتبرز تلك البساطة في المناقشة التالية التي جرت في نهاية القرن الأول الهجري في خلافة عمر بن عبد العزيز :

« روي أن غيلان الدمشقي وقف يوماً على ربيعة الرأي فقال

١ — المعتزلة ، زهدي جار الله / ٢٨ .

٢ — اللالكائي ٣ / ٣٨٢ أثر ٦٤١ .

٣ — البداية والنهاية ٩ / ٣٤ .

٤ — زهدي جار الله ، المعتزلة / ٣٤ — ٣٥ .

له : أنت الذي تزعم أن الله يحب أن يعصى ؟ فقال له ربيعة : أنت الذي تزعم أن الله يعصى قسراً ؟ (١) .

أما عن القول بالمنزلة بين المنزلتين : فإن أول من ابتدعها واصل بن عطاء وهي أول مسألة نسبت للمعتزلة كفرقة مستقلة ، حيث اعتزل حلقة الحسن البصري بعد أن سئل الحسن عن مرتكب الكبيرة الذي يموت دون توبة فسكت الحسن وردّ واصل أنه في منزلة بين المنزلتين لا يقال مؤمن ولا كافر (٢) ومع ذلك قال بتأييده في النار خالداً فيها ، فوافق الخوارج في ذلك وإن خالفهم في عدم إطلاق اسم الكفر عليه ، ومن هنا سميت المعتزلة مخانيث الخوارج ! (٣) .

ثانياً — الطور الأول للمعتزلة :

بدأ فكر المعتزلة يتبلور كفرقة مستقلة متميزة في البصرة على يد واصل بن عطاء (م ١٣١) الذي كان يحضر مجالس الحسن البصري ، وقد ذهب — هو وعمرو بن عبيد — إلى أن الفاسق مرتكب الكبيرة في منزلة بين المنزلتين وأنه مخلد في النار ، ولم يطلق القول بتكفيره ، واعتزل حلقة الحسن إلى سارية أخرى فأطلق عليهم « المعتزلة » (٤) لاعتزالهما قول الأمة وإجماع المتقدمين من الصحابة والتابعين .

١ — فجر الإسلام / ٢٨٥ .

٢ — الفرق بين الفرق للبغدادى / ١١٨ .

٣ — المصدر السابق / ١١٩ .

٤ — المصدر السابق / ١١٨ .

وقد ذهب واصل إلى مازهدت إليه من قبل « القدرية » اتباع معبد الجهني وغيلان من نفي القدر ، كما وافق « الجهمية » اتباع الجعد بن درهم والجهم بن صفوان في نفي الصفات — حسب ما ذكرناه سابقاً — بصورة غير معقدة ولا ملتبسة بشيء من الفلسفة أو مباحثها ، إذ إن التأثير الخارجي كان في مجرد استيراد الفكرة بذاتها وتطبيقها على الإسلام ، أما استخدام المنهج الفلسفي أو الأبحاث اللاهوتية في تقريرها فلم يكن له أي أثر حتى ذلك الحين .

ثالثاً — الطور الثاني للمعتزلة :

أدخلت المعتزلة في هذا الطور المباحث الفلسفية والمناهج اليونانية بشكل واضح في الموضوعات التي بحثوها وضافوها إلى أقوال من سبقهم في البدعة .

وقد انقسم الكلام في هذه المرحلة إلى قسمين : جليل الكلام ، ودقيق الكلام .

● فأما جليل الكلام : فهو يبحث في صفات الله وكلامه وقدرته وإرادته وفي الإيمان ومعناه وما يستتبع ذلك من كلام في الخلق والآجال والأرزاق والثواب والعقاب والختم والطبع والهدى والضلال وغير ذلك من مباحث ، وهو ذو صلة بالموضوعات المطروحة في الطور الأول .

● وأما دقيق الكلام : فقد نشأ بأكمله في هذا الطور ويبحث في الجوهر والعرض ، والجسم وحدوده ، والأضداد والعلل ، والإرادة والتولد ، وغير ذلك من مباحث تفوح منها رائحة الفلسفة

اليونانية كأوضح ماتكون . لذلك نجد أن الكلام فيه منقول عن متأخري المعتزلة كالإسكافي ومعمّر وأبي الحسين الصالحي وغيرهم ، وأما واصل بن عطاء ومن في طبقته فلم ينسب لهم شيء من الكلام في تلك المعاني .

وسنضرب أمثلة من أقوال أئمة المتأخرين منهم في هذه المرحلة ندلل بها على تطور أقوالهم وتدهورها مع الزمن :

فمن أقوال أبي الهذيل العلاف (م ٢٣٥) :

● القول بفناء مقدورات الله حتى لا يكون بعد فناء مقدوراته قادراً على شيء !! أي أنه يخلق مايشاء حتى لا يقدر أن يخلق شيئاً بعد ذلك (١) .

● قوله بأن عذاب أهل النار ونعيم أهل الجنة سينتهيان إلى نهاية حيث يبقى كل من أهل الجنة وأهل النار ساكناً في مكان لا يتحرك !.

● كذلك قال بأن أهل الجنة والنار مسيرون في أقوالهم وأفعالهم التي يقولونها ويفعلونها في الآخرة ولا حيلة لهم فيها !.

وانظر إلى هذا التناقض العجيب !! إذ جعل الناس في الدنيا يفعلون مايشاءون وفي الآخرة مسيرون لا يختارون ! فهو قدرّي في الدنيا جبرّي في الآخرة (٢) .

● كما قال بأن التواتر الذي يعتبر حجة هو مايجمع عليه عشرون شخصاً أحدهم من أهل الجنة !.

١ — الفرق بين الفرق للبغدادى / ١٢٢ ، واعتقادات أهل فرق المسلمين والمشرّكين للرازي / ٤١ .

٢ — مذاهب الإسلاميين لبدوي / ١٣٣ .

● كذلك قال بأن الميت لا يقدر على أن يأتي بأفعال القلوب وإن كان قادراً على أفعال الجوارح ، وقد طوّر الجبائي وابنه هذه الأقوال فقالا إن الميت يقدر على أفعال القلوب والجوارح معاً (١) .

وكان هو أول من صرح أن الله عالم بعلم هو ذاته وأن قدرة الله هي الله وهكذا . أما مقاله في دقيق الكلام متأثراً بالفلسفة اليونانية عن الجسم فقد وصفه بأنه « الطويل العريض العميق » (٢) وقال عن « الجوهر الفرد » هو الجزء الذي لا يتجزأ وعرفه بأنه : لا طول ولا عرض ولا عمق ولا اجتماع فيه ولا افتراق وانه قد يجوز أن يجمع غيره وأن يفارق غيره وأن الخردلة يجوز أن تتجزأ نصفين ثم أربعة ثم ثمانية إلى أن يصير كل جزء منها لا يتجزأ (٣) وقد اقترب في تعريفه ذاك من معنى النقطة الرياضية . وقد خالفه النظام في ذلك فأنكر وجود الجزء الذي لا يتجزأ وقال إن كل شيء يقبل التجزئة إلى مالا نهاية .

ونحن لا ننكر البحث في معنى الجسم من الناحية الرياضية أو تصورهم للأجزاء والأقسام ، إنما ننكر الخلط بين ذلك وبين المباحث الخاصة بالذات الإلهية مما أدى بهم إلى التخبط والخلط والبدعة .

● أما عن الأعراض فقد قال العلاّف : إن منها ما يبقى ومنها ما يزول ، فما يزول كحركات الأجسام ، وهو القول الذي أداه إلى زوال حركات أهل الآخرة ، وما يبقى فهو كالسكون الذي يتحولون

١ — الفرق بين الفرق للبغدادى / ١٢١ — ١٣٠ .

٢ — مقالات الاسلاميين ٢ / ٨ .

٣ — مذاهب الاسلاميين لبديوي / ١٨٢ .

إليه بعد الحركة (١) .

- وقد قال إن الأعراض يمكن رؤيتها كالحركات والسكنات والألوان والاجتماع والافتراق ، ويمكن لمسها بلمس الجسم نفسه .
- وقد خالفه الجبائي في لمس الأعراض وإن وافقه في رؤيتها .
- وخالفهما النظام في رؤية الأعراض ولمسها والألوان فقال انها جسم يمكن رؤيته .

• أما عن الخلق : فقد قال العلاف إن خلق الشيء غير الشيء نفسه ، وإن إعادة الخلق غير الشيء المعاد ، وإن إرادة الخلق غير الشيء المخلوق . وخالفه النظام فقال : بل الخلق هو نفس الشيء ، وإرادة الشيء المخلوق هي الشيء المخلوق إلا إن كانت أمراً فهي غيره (٢) .

التولد :

- كان بشر بن المعتمر (م ٢١٠ هـ) أول من قال بالتولد وبالغ فيه (٣) ، فقال ان كل المتولدات من فعل الإنسان فهو يصح أن يفعل الألوان والطعوم والرؤية والروائح (٤) .

• وكان النظام يقول بل المتولدات كلها من أفعال الله تعالى لأنه يقول بأن الله خلق للأشياء طبائع تتبعها في الأفعال وتسير عليها .

- أما أبو الهذيل فكان يقول إن الأفعال المتولدة عن فعل

١ — مذاهب الاسلاميين لبدوي / ١٩٠ .

٢ — المصدر السابق / ١٩١ .

٣ — المصدر السابق / ١٩٦ .

٤ — الفرق بين الفرق للبغدادى / ١٥٧ .

البشر هي من فعله — حتى إن مات قبل إحداثها لآثارها — إلا أنها تنسب إليه حقيقة لا مجازاً ، طالما أنها مما تعلم كيفيته كالآلم الحادث عن الضرب وانحدار الحجر من الجبل عند دفعه ، فإن مات الرجل بعد رفع الحجر مباشرة فسقط الحجر وقتل شخصاً فهو القاتل له حقيقة أما ما لا يعلم كيفية تأثيره كاللذة والجوع والشبع والجبن وغيره فهو من فعل الله .

● ومن أقوال إبراهيم النظام (١) قوله بوجود الجزء الذي لا يتجزأ مخالفاً بذلك العلاف ، وقوله بالطفرة أي أن الجسم يمكن أن يمر على نقطة أ ثم يصبح في نقطة ج دون أن يمر بالنقطة ب التي تقع وسطهما ! وهي من عجائبه حتى إنه قيل إن من عجائب الدنيا « طفرة النظام وكسب الأشعري » !

وقد أُلجأ إلى القول بذلك رأيه السابق في الجزء الذي لا يتجزأ ، فقد ذهب إلى أن الروح إن فارقت البدن تنتقل من الدنيا كلها إلى العالم العلوي في زمن محدود ، وإن كان انتقالها خلال هذا العالم يمر خلال أجزاء لا متناهية ، كلما قطعت جزءاً بقي جزء ، فكيف تقطع الكمّ اللامتناهي في زمن محدود متناهي ؟! فألزمه ذلك بالقول بالطفرة ! ولا حول ولا قوة إلا بالله .

● كذلك قال بأن فعال العدل والصدق لا يقدر على فعل الظلم والكذب ، والله سبحانه لا يقدر أن ينقص من نعيم أهل الجنة شيئاً ولا أن يزيد في عذاب أهل النار شيئاً !! وهذا يعتبر تطوراً لمبدأ الصلاح والأصلح السالف الذكر .

١ — وهو ابن أخت العلاف السابق الذكر ، وقد خالط الفلاسفة والسمنية .

● كما قال بأن إعجاز القرآن إنما يقع من ناحية إخباره بالغيبيات فقط أما عن نظمه فقد قال « بالصرفة » أي أنه مقدور على مثله ولكن الله صرف البشر عن ذلك !.

● كما أنكروا حجية الاجماع والقياس وان يكون التواتر مفيداً للعلم .

● هذا إلى جانب طعنه في الصحابة بما لم يفعله من سبقه كما سبق إن ذكرنا .

● كما قال بأن النار من طبيعتها أنها تعلو على كل شيء إن كانت نقية من الشوائب حتى تتجاوز السموات والعرش ! وكم في هذا القول من روائح المجوسية ! (١) .

معمر بن عباد (م ٢٢٠ هـ) : وهو من البصرة في زمن الرشيد العباسي .

● وكان يقول بأن الله تعالى لم يخلق الأعراض ولا صفات الأجسام ، وهو أول قائل بذلك ، بل إن الأجسام هي التي خلقت الأعراض .

● وتفرد بقول أن الإنسان هو شيء غير هذا الجسد المحسوس ، بل هو حي قادر مختار وليس هو متحرك ولا ساكن ولا يحس ولا يرى ولا يلمس ولا يحل في مكان دون مكان .

● وقيل له : أتقول إن الإنسان هذا في السماء أم في الأرض أم في الجنة أم في النار ؟ قال : لا أطلق شيئاً من ذلك ولكني أقول : إنه في الجسد مدبر وفي الجنة منعم أو في النار معذب ، وليس هو في شيء من هذه الأشياء حالاً ولا متمكناً ! (٢) .

١ — راجع في أقواله الفرق بين الفرق للبغدادي / ١٣١ — ١٥٠ ، ومذاهب الاسلاميين / ١٦٠ .

٢ — راجع الفرق بين الفرق للبغدادي / ١٥٤ .

هشام بن عمرو الفوطي : من مدرسة البصرة وكان من جلساء
 المأمون العباسي في أواخر المائة الثانية ، وكان يقول بشنائع منها :
 • عدم اطلاق إسم الوكيل على الله تعالى كما في قوله
 ﴿حسبنا الله ونعم الوكيل﴾ كما منع أن يقال : إن الله تعالى ألف
 بين قلوب المؤمنين كما في قوله تعالى ﴿وَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ ،
 كذلك كَفَّرَ من قال إن الجنة والنار مخلوقتان .

أبو موسى المردار (م ٢٢٦ هـ) : من مدرسة بغداد ، وقد
 عرف عنه التوسع في التكفير حتى كَفَّرَ الأمة بأسرها بما فيها
 المعتزلة ! وكفر من قال إن الله تعالى يرى بالأبصار في الآخرة ومن
 قال إن اعمال العباد مخلوقة لله ومن دخل على الحكام وتعامل معهم .
 وقد سأله إبراهيم بن السندي مرة عن أهل الأرض جميعاً
 فأكفرهم ، فقال إبراهيم : هل الجنة التي عرضها كعرض السموات
 والأرض لا يدخلها إلا أنت وثلاثة وافقوك ! (١) .
 كما زعم — كالنظام والجاحظ من بعده — أن القرآن مقدور
 على مثله (٢) .

ثمامة بن أشرس (م ٢٣٤ هـ) : من مدرسة بغداد وكان قريباً
 من المأمون العباسي ، وقد انفرد عن أصحابه بآراء مثل أن عوام
 المشركين يكونون تراباً في الآخرة كالحيوانات ، وإن الأفعال
 المتولدة لا فاعل لها (٣) ، وقد كان كثيراً ما يترك الصلاة كما روى
 عنه الجاحظ قال : « إن غلام ثمامة قال يوماً لثمامة : قم صل فتغافل

١ — ضحى الإسلام ، أحمد أمين ٣ / ١٤٧ .

٢ — الفرق بين الفرق للبغدادي / ١٦٥ .

٣ — المصدر السابق / ١٧٣ ، ١٧٤ .

فقال له : قد ضاق الوقت فقم فصل واسترح ، فقال : أنا مستريح إن تركتني » (١) .

● وكان من أقواله : إن العالم قد نشأ عن طبيعة الله سبحانه ، وهذا قول بقدّم العالم يخالف قولهم الأصلي في حدوث الأجسام (٢) .

الجاحظ (م ٢٥٦ هـ) : من مدرسة البصرة ، وشهرته في الكتابة والبلاغة معروفة ، وقد دسّ اعتزاله فيها كما يُدس السم في الدسم وقد تفرد الجاحظ كذلك بيدع عن سائر أصحابه .

● قال بأن الله تعالى لا يدخل أحداً النار بل هي تجذب أهلها بطبعها ، كما أن أهلها يصيرون في النهاية إلى طبيعة النار نفسها (٣) .

● كذلك من بدعه الشيعة أن الكفار من اليهود والنصارى إن حاولوا معرفة الحق ولم يستطيعوا — وهو محض فرض نظري بالطبع — فهم معذورون غير آثمين ! (٤) .

أبو الحسن الخياط (م ٢٩٠ هـ) : من مدرسة بغداد ، وكانت بدعته التي تفرد بها هي القول بأن المعدوم جسم ، والشيء المعدوم قبل وجوده جسم .. وهو تصريح بقدّم العالم ! فانظر كيف خالفوا مذهبهم ، وقد فارق بهذا القول جميع المعتزلة ؛ فإن الصالحى قال بأن المعدوم ليس بشيء أصلاً والجبائي قال بأن المعدوم شيء وأن الجوهر في حالة عدمه جوهرأ والعرض في حالة عدمه عرضاً وكذلك

١ — الفرق بين الفرق للبغدادي / ١٧٤ . ٢ — ضحى الإسلام ٣ / ١٤٩ .

٣ — الفرق بين الفرق للبغدادي / ١٧٦ ، وضحى الإسلام ٣ / ١٣٥ .

٤ — ضحى الإسلام ٣ / ١٣٥ .

السواد والبياض وسائر الأعراض ، ولكنهم جميعاً اتفقوا على الامتناع من إطلاق اسم الجسم على المعدوم .. حتى جاء بها الخياط !.

وبعد ، فلا نريد أن نطيل بسرد تفاصيل أقوالهم ، فهي منتشرة في كتب الفرق حيث لكل من هؤلاء الرؤوس أتباع و فرق تنسب إليهم . فهناك الواصليون والثماميون والنظاميون والجاحظيون والخياطيون .. إلى آخر تلك الفرق الضالة كلها ، وإنما أردنا أن نبين تطور بدعهم وضلالاتهم وانفراد كل منهم بأقوال لم يستطيعها الأوائل منهم .

التطور السياسي للمعتزلة

رغم أن المعتزلة قد ظهرت كفرقة فكرية في أوائل القرن الثاني الهجري إلا أنه قد كان لها نشاط سياسي ودور كبير على مسرح الأحداث خاصة في بعض فترات العصر العباسي وإبان الدولة البويهية الشيعية .

ويمكن تقسيم المراحل السياسية للمعتزلة حسب التالي :

- المرحلة الأولى : تكوّن الفرقة ونشأتها في العصر الأموي .
- المرحلة الثانية : المعتزلة في العصر العباسي .
- المرحلة الثالثة : المعتزلة بعد المتوكل (عصر ضعف المعتزلة) .
- المرحلة الرابعة : المعتزلة في عهد البويهين (عصر النشاط الثاني) .
- المرحلة الخامسة : انحلال الاعتزال كفرقة وذوبانها في الفرق الأخرى .

المرحلة الأولى : نشأة الفرقة وتكونها في العصر الأموي .

بدأت المعتزلة كفرقة مستقلة في أبان قوة الدولة الأموية في الشام . وقد كان لشيوخ الفكر الاعتزالي الأوائل من القدرية والجهمية دور كبير في كثير من الحركات التي خرجت على تلك الدولة فلقوا

جزاء شديداً نتيجة ذلك الموقف المعادي للدولة الأموية ، فقد خرج معبد الجهني — وهو أول من قال بالقدر — على عبد الملك بن مروان مع عبد الرحمن بن الأشعث في حركته التي كادت تقضي على حكم الأمويين ، وقد قتله الحجاج بن يوسف الثقفي بعد فشل الحركة عام ٨٠ هـ .

كذلك فقد خرج الجهم بن صفوان — الذي قال بنفي الصفات وخلق القرآن — مع الحارث بن سريج على بني أمية ، فقتله سالم بن أحوز في مرو عام ١٢٨ هـ بعد فشل الحركة (١) .

أما غيلان الدمشقي فقد جرت بينه وبين عمر بن عبد العزيز مناقشات بشأن القدر فأمسك غيلان عن الكلام فيه حتى مات عمر ثم أكمل بدعته حتى قتله هشام بن عبد الملك .

وأما الجعد بن درهم فقد قتله خالد بن عبد الله القسري — والي الكوفة — بعد استفحال أمره حيث صعد المنبر في الأضحى وقال : « ارجعوا فضحوا تقبل الله منكم فإنني مضح بالجعد ابن درهم ، زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً تعالى الله علواً كبيراً عما يقول ابن درهم ، ثم نزل فذبحه » (٢) .

وقد أظهر واصل بن عطاء (م ١٣١ هـ) (٣) القول بالمنزلة بين المنزلتين بعد ذلك في البصرة واعتزل حلقة الحسن البصري ،

١ — ضحى الإسلام ٣ / ١٦٢ .

٢ — عقائد السلف للنشار / ١١٨ عن كتاب خلق أفعال العباد للبخاري .

٣ — انظر حياته وولادته في المنية والامل لابن المرتضى / ١٣٩ ، ولسان الميزان ٦ / ٢١٤

ونشأت حوله الفرقة ، وأظهر القول بالقدر ونفي الصفات متابعاً معبد
الجهني والجهم ، وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد م ١٤٣ هـ .

وقد كان للمعتزلة دور ونشاط في نشر دعوتهم إبان الدولة
الأموية إذ إن يزيد بن الوليد الخليفة الأموي الملقب بيزيد الناقص
قد قال بقولهم في القدر بل وقرب إليه أصحاب غيلان الدمشقي وقد
ساعدته المعتزلة في الظفر بالخلافة والقضاء على الخليفة الذي سبقه
الوليد بن يزيد بن عبد الملك . كما أن الجعد بن درهم كان مريباً
لآخر خلفاء الدولة الأموية مروان بن محمد حتى أنه لقب بمروان
الجعدي نسبة إليه .

وكان لواصل فضل كبير في نشر دعوة الاعتزال حيث إنه
أرسل دعائه إلى كافة البلدان ، فبعث عبد الله بن الحارث إلى
المغرب ، وحفص بن سالم إلى خراسان ، والقاسم إلى اليمن ،
والحسن بن ذكوان إلى الكوفة ، وعثمان الطويل — شيخ
العلاف — إلى أرمينية (١) .

وقد كان لهؤلاء الدعاة بعض الأثر نتيجة هذا النشاط ، وإن
كان بعض من أرخ لهم قد غالى في عددهم ، وذلك أن دعوة هؤلاء
دعوة عقلية تحمل معاني الفلسفة وألفاظها ، فهي بعيدة عن عقول
العوام ، وليس من السهل الاستجابة إليها في أوساطهم ، وإن استجاب
لها بعض الشعراء أو الأدباء أو الخلفاء فإن ذلك لا يعني أنها كانت
ذات انتشار واسع بين عوام الناس ، ثم يجب أن لا يغيب عن البال
أن الأئمة من أهل السنة كانوا أكثر عدداً وأقوى حجة وأظهر مقالاً ،

١ — راجع المنية والأمل / ١٤١ .

فكانوا دائماً يحمون العامة من السقوط في هذه المزالق كما فعل الإمام مالك بمن سألته عن آية « الرحمن على العرش استوى » إذ أمر بطرحه خارج المسجد على مسمع ومرأى من العامة .

المرحلة الثانية : المعتزلة في العصر العباسي .

يعتبر العصر العباسي الأول عصر ازدهار المعتزلة وغنفوانها ، إذ عاش فيه معظم شيوخ مدرسة البصرة وبغداد .

وقد عاصر عمرو بن عبيد أبا جعفر المنصور العباسي وكان على صلة به حتى إنه لما خرج محمد بن عبد الله بن الحسن الملقب بالنفس الزكية على أبي جعفر المنصور ، بعث برسالة إلى عمرو بن عبيد ليستعين به على قتال المنصور فأبى واستوثق المنصور بنفسه من عدم مساندة عمرو للنفس الزكية في حركته .

أما في عهد الرشيد فقد لقي المعتزلة متاعب جمة نظراً لكرهية الرشيد لمبادئهم ، فقد نهى عن الكلام وأمر بحبس المتكلمين ، وحبس العتابي الشاعر وثمانية بن أشرس المعتزلي ، ثم اتخذه بعد ذلك نديماً له وإن لم يتأثر بمذهبه ، كما توعد بشراً المريسي فظل مختفياً طوال خلافة الرشيد (١) ، كذلك فقد كان يقتل من يقول بخلق القرآن جهاراً (٢) .

ثم لما انتهى الأمر إلى المأمون العباسي زين له بشر المريسي الاعتزال فاعتنقه (٣) ، كما قرب منه ثمانية بن أشرس حتى أصبح

١ — ضحى الإسلام ، أحمد أمين ٣ / ١٦٢ .

٢ — البداية والنهاية لابن كثير ١٠ / ٢١٥ . ٣ — المصدر السابق ١٠ / ٢٧٥ .

لا يبرم أمراً دونه ، بل إنه أصبح يرشح له وزراءه ، فرشح له أحمد ابن أبي خالد ثم من بعده يحيى بن أكثم ، وعن طريقه تعرّف المأمون بأحمد بن أبي دؤاد أحد رؤوس بدعة الاعتزال في عصره ، وقد صار أحمد هذا رأساً في فتنة خلق القرآن وقاضياً للقضاة في عهد المعتصم (١) .

وكان المأمون في أول أمره بين اتجاهين : أولهما إظهار الاعتزال علناً ، وكان يشجعه على ذلك ثمامة وأحمد بن أبي دؤاد حتى إنه كاد أن يأمر بلعن معاوية على المنابر إلا أن يحيى بن أكثم قاضيه ويزيد بن هارون وزيره كانا يمنعان من هذا حتى مات يزيد ابن هارون ، وعزل يحيى بن أكثم عن منصبه ، فخلا الجو لثمامة وأحمد بن أبي دؤاد ، فأظهر المأمون بدعة الاعتزال ، وحمل الناس عليها ، فكانت المحنة التي أطلق عليها محنة خلق القرآن .

ويظهر أن المأمون كان سريع القلب والتغير في آرائه ، فهو قد نادى — قبل ذلك — بتفضيل عليّ على أبي بكر وعمر ، بل بايع من بعده لإمام أهل البيت في عصره وهو عليّ الرضا بن موسى الكاظم ابن جعفر الصادق ، وخلع السواد شعار العباسيين ولبس الخضرة لباس العلويين وذلك في عام ٢٠١ هـ ، ثم لما مات عليّ الرضا رجع عن البيعة لآل البيت (١) ، يقول ابن كثير عنه : « كان فيه تشيع واعتزال وجهل بالسنة الصحيحة » (٢) . والصلة بين التشيع والاعتزال وثيقة كما سيتبين بعد ، وقد سار عليّ منهج الاعتزال بعد المأمون المعتصم ثم الواثق من بعده ، وقد بدأت فتنة خلق القرآن في عهد المأمون عام ٢١٨ هـ .

١ — ابن كثير ، البداية والنهاية ١٠ / ٢٤٩ . ٢ — السابق ١٠ / ٢٧٣ .

فتنة خلق القرآن :

قرر الخليفة المأمون في تلك السنة الإعلان عن عقيدته في خلق القرآن وحمل الناس على القول بذلك ، وبدأ في امتحان الفقهاء والقضاة والعلماء بشأنها ، وأن يجعلهم يصرحون باعتقادها ، فأمر نائبه على بغداد إسحاق بن إبراهيم أن يمتحن من عنده فمن أقر تركه في منصبه ومن خالف عزله وقطع عنه راتبه من بيت المال ، وقد امتنع إمام أهل السنة أحمد بن حنبل من الخضوع لهذا التهديد وآثر حمل أمانة الحق والاستعلاء بها ، ففي مثل هذه المواقف تكون العزيمة هي الأولى ، ويكون الاستعلاء بالحق هو شيمة الرجال الذين يتخذهم الله سبحانه شهداء على الناس ، وحجة قائمة على البشر ونوراً وهداية للمسلمين .

بعث المأمون إلى بغداد لإحضار من امتنع من العلماء من الإقرار ببدعته وكانوا ثلاثة غير الإمام أحمد بن حنبل هم محمد بن نوح والحسن بن حماد وعبيد الله بن عمرو القواريري .

وقد استجاب للتهديد بعد ذلك الحسن بن حماد وعبيد الله بن عمرو ، ولم يصمد إلا الإمام أحمد ومحمد بن نوح فحملاً معاً إلى بغداد . وفي الطريق بلغهم موت المأمون وتولي المعتصم من بعده ، فعادوا إلى بغداد ، وفي الطريق مات محمد بن نوح ، وصلى عليه الإمام أحمد ثم أودع السجن عند بلوغه بغداد ، وبقي فيه لمدة عامين ونصف .

ومازال أحمد بن أبي دؤاد يؤلب المعتصم على الإمام أحمد

حتى أمر بإحضاره إليه ، وناظره أحمد بن أبي دؤاد فأفحمه الإمام ، ولكن الهوى والبدعة تغلبا بالباطل ، فالتجئوا إلى إغراء الخليفة بأن مركزه سيتزعزع أمام العامة إن عُرف أن الإمام هزم خليفتين ، وعندها أمر المعتصم بضربه ثمانين سوطاً حتى تمزق لحمه ثم أعيد إلى منزله حيث أقام فيه لا يفارقه طيلة خلافة المعتصم ثم ابنه الواثق حتى انتقلت الخلافة إلى المتوكل ابن المعتصم .

وممن ابتلي واستشهد في سبيل الحق في عهد الواثق أحمد ابن نصر المروزي وكان من رجال العلم والدين وذوي المروءة والأخلاق ، وكان على السنة في القول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق فامتنحه الواثق بعد أن دبر أحمد بن نصر الثورة عليه بسبب بدعته وضلالته ولكنه فشل وأخذوه إلى الواثق حيث قتله بيده عام ٢٣١ هـ (١) .

المرحلة الثالثة : المعتزلة بعد المتوكل .

لما تولى المتوكل الخلافة عام ٢٣٢ هـ أظهر الانتصار للسنة فأمر « بالمنع من الكلام في مسألة الكلام والكف عن القول بخلق القرآن وأن من تعلم علم الكلام لو تكلم فيه فالمطبق مأواه إلى أن يموت . وأمر الناس أن لا يشتغل أحد إلا بالكتاب والسنة لا غير » (٢) ، كما « أمر أهل الذمة أن يتميزوا عن المسلمين في لباسهم وعمائمهم وثيابهم » (٢) كما أمر في عام ٢٣٦ هـ « أن يهدم

١ — راجع البداية والنهاية ١٠ / ٣٠٣ ، وفي أخبار المحنة ١٠ / ٣٣٠ .

٢ — البداية والنهاية ١٠ / ٣١٣ .

٢ — المصدر السابق ١٠ / ٣١٥ .

قبر الحسين بن علي بن أبي طالب ومآحوله من الدور « ومنع الناس من زيارة الموضع وجعله مزرعة تحرث وتستغل (١) .

كما أمر بإكرام الإمام أحمد إكراماً عظيماً (٢) وقتل محمد ابن عبد الملك بن الزيات الذي سعى في قتل أحمد بن نصر ومحنة الإمام أحمد وأمر بدفن جثمان أحمد بن نصر — الذي كان مازال معلقاً مصلوباً منذ قتله الواصل ! — بالاحترام اللائق .

وهكذا انتهت تلك السنوات التي استطال فيها المعتزلة وسيطروا على السلطة وحاولوا فرض عقائدهم بالقوة والإرهاب خلال أربعة عشر عاماً كاملة .

المرحلة الرابعة : المعتزلة في عصر البويهيين .

قامت دولة بني بويه في عام ٣٣٤ هـ في بلاد فارس ، وكان مؤسسها علي بن بويه وأخواه من الديلم سكان جنوب غرب بحر قزوين ، وقد انتشر الإسلام بينهم على يد داعية شيعي وهو الحسن بن علي الأطروش فنشأوا نشأة الرافضة وتبنوا فكرهم في إبان دولتهم ، فكانت دولة رافضية وإن أبقت على علاقتها الظاهرة بخلفاء العباسيين السنيين لأغراض سياسية .

وقد ظهرت العلاقة قوية بين الرافضة والمعتزلة في ظل هذه الدولة إلا إن تلك العلاقة كانت لها إرهابات سابقة فأبو علي الجبائي (م ٣٠٣ هـ) — والذي عدّه ابن المرتضى في الطبقة الثامنة

١ — البداية والنهاية ١٠ / ٣١٥ .

٢ — المصدر السابق ١٠ / ٣٣٨ .

للمعتزلة — قد ردّ على كتاب عباد في تضليل أبي بكر ، بينما سكت عن كتاب الاسكافي المسمى « المعيار والموازنة » في تفضيل عليّ على أبي بكر (١) ، والإسكافي (م ٢٤٠ هـ) من رؤوس المعتزلة وهو واضع ذلك الكتاب قبل الجبائي بزمان . وقد سبق أن ذكرنا أن المأمون كان فيه تشييع وان ثمامة بن أشرس (م ٣٢٤ هـ) أوعز إليه بلعن معاوية على المنابر .

بل إن مصادر الشيعة والمعتزلة تذكر أن واصلاً وعمرو بن عبيد قد أخذوا عن عبد الله بن محمد وعبد الله أخذ عن محمد بن الحنفية (٢) ، وبالطبع فرواية نسبة الاعتزال إلى محمد بن الحنفية غير صحيحة ولكنها تبقى شاهدة على الأثر المتبادل بين الفكر الشيعي والإعتزالي .

كذلك فقد روى الشهرستاني ما يؤكد هذا الأثر عندما ذكر أن زيد بن عليّ بن الحسين « تتلمذ لواصل بن عطاء الغزال الأثغ رأس المعتزلة ورئيسهم .. وصارت أصحابه كلهم معتزلة » (٣) .

ومن أظهر ما كان من علاقة الرافضة بالبويهيين والمعتزلة هو تعيين القاضي عبد الجبار رأس المعتزلة في عصره قاضياً لقضاة الرّي عام ٣٦٠ هـ والذي ولّاه هو صاحب بن عباد وزير مؤيد الدولة البويهي ، يقول ابن المرتضى — الرافضي المعتزليّ — صاحب المنية والأمل عنه : « وإليه انتهت الرياسة في المعتزلة حتى صار شيخها وعالمها غير مدافع » (٤) .

١ — المنية والأمل لابن المرتضى / ١٧٣ .

٢ — طبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار / ١٨ .

٣ — الملل والنحل ، الشهرستاني ٢ / ١٥٥ . ٤ — المنية والأمل / ١٩٤ .

وكان صاحب بن عباد يقول فيه : « إنه أفضل أهل الأرض » (١) والصاحب هذا كان من الروافض المعتزلة ، يقول فيه الذهبي : « وكان شيعياً معتزلياً مبتدعاً » (٢) . ويقول المقرئ : « إن مذهب الاعتزال فشا تحت ظل الدولة البويهية في العراق وخراسان وماوراء النهر » .

وقد عُدَّ ابن المرتضى في طبقات المعتزلة العديد من الرافضة المعتزلة في ذلك العهد منهم الشريف المرتضى الذي عُدَّه في الطبقة الثانية عشر (٣) وقد قال عنه الذهبي : « وكان من الأذكاء الأولياء ! المتبحرين في الكلام والاعتزال والأدب والشعر لكنه إمامي جلد » (٤) ، كذلك عُدَّ من الطبقة الحادية عشرة أبا عبد الله الداعي ، ويحيى بن محمد العلوي وقال عنه : « وكان إمامياً » (٥) .

وبهذا فقد ارتفع شأن الاعتزال مرة أخرى على أيدي الروافض وفي ظل الدولة الرافضية البويهية .

-
- ١ — المنية والأمل / ١١ .
 - ٢ — سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥١٢ .
 - ٣ — المنية والأمل / ١٩٨ .
 - ٤ — سير أعلام النبلاء ١٧ / ٥٨٩ .
 - ٥ — المنية والأمل ١٩٥ ، ١٩٦ .

المرحلة الخامسة : انحلال الاعتزال كفرقة وذوبانها في الفرق الأخرى .

منذ بدأ التزاوج بين الرفض والاعتزال ، بدأت معالم ذوبان الاعتزال في التشيع ، فالرافضة قد تأثروا بمناهج الفكر الاعتزالي بشكل قوي ، فنقلوه وهضموه خاصة في مسائل الصفات والقدر ، كذلك في محاولتهم الإيهام بتعظيم دور العقل ، رغم أن أصل مذهبهم يقوم على أمور غير معقولة (١) — كالإمام الغائب الذي ينتظرون رجوعه كل ليلة ! — وكذلك تبنى المعتزلة تدريجياً فكر الشيعة المنحرف ليضمّنوا القوة والاستمرار في ظل دول الرافضة فذاب الاعتزال في التشيع وانتهت المعتزلة كفرقة مستقلة منذ ذلك الحين — والحمد لله تعالى — كذلك فإن طريقة العرض الاعتزالية قد عاشت من خلال المنهج الأشعري ، فالأشاعرة رغم خلافهم للمعتزلة إلا أنهم تابعوهم في طرق بحثهم ومنهاج تفكيرهم فكان ذلك امتداداً للنهج الكلامي الاعتزالي حتى يومنا هذا .

أما في العصر الحديث فقد نهضت طائفة من الكتاب بمحاولة إحياء ذلك الفكر ودسّ سموه في قلب مذهب السنة كما فعلت مدرسة محمد عبده ، وكما انتشر بين العديد من الباحثين في هذه الأيام كما سنرى في خاتمة بحثنا هذا إن شاء الله تعالى .

١ — وهو ما سقدمه للقارئ بعون الله تفصيلاً عند البحث في فرقة الشيعة .

الفصل الرابع

المعتزلة في العصر الحديث

وللمعتزلة — أو بالأصح فكر الاعتزال — شأن في عصرنا الحديث ، ولولا ذلك الشأن ما اجتهدنا في التعريف بهذه الفرقة وأفكارها ومبادئها ولا اعتبرناها من الفرق التي اندثرت في التاريخ ؛ ذلك أن فضح مباحثها من خلال فكر الشيعة الرافضة أو تزييف مناهجها من خلال مناهج الأشاعرة إنما يتم في ثانيا الرد على الرافضة وغيرهم في مباحثهم ومناهجهم ، وإنما اعتبرنا بيان الأصول العقائدية والقواعد المنهجية للاعتزال لما أطلَّ خَلَفَهُم في عصرنا هذا برؤوسهم ، ونادوا بما ادعته المعتزلة من مناهج واتخذوا من سبيل المدح لهم والثناء على « تحررهم » و « عقلانيتهم » ! ذريعة إلى نشر آرائهم الفاسدة ، والاستتار تحت شعار الاعتزال لدس السم في الفكر الإسلامي التوحيدي السليم .

نعم ! قالوا : أليس المعتزلة من « المسلمين » (١) ؟! ألا يحق لنا الاقتباس منهم والرجوع إليهم ؟! ومالنا « نجمد » مع الجامدين من الفقهاء والأئمة والمحدثين من السلف ولنلتزم طريقهم ولانقتبس عن المعتزلة « المسلمين » مواقفهم « العقلية » « الثورية » « التحررية » التي تتناسب ومقتضيات عصرنا الراهن ؟! تلك هي مجمل دعاواهم وملخص قولهم الذي أرادوا به القضاء على عقيدة المسلمين والتفافهم حول كتابهم من خلال تلبس الحق بالباطل — بعد أن نجحت جهودهم في إزاحة شريعة الحق عن

١ — سبقت الإشارة إلى حديث الفرق الثلاثة والسبعين وأن الفرقة الناجية منها واحدة .

الساحة — وهو شأن المفسدين في كل زمان ومكان .

وقد بدأت جذور ذلك الأمر تظهر في البلاد الإسلامية السنيّة (١) بعد أن ذاعت المبادئ الثلاثة التي أطلقها الصهاينة من خلال الثورة الفرنسية ليتمكنوا من خلالها من هدم الخلقة البشرية عامة وإقامة المجتمع اليهودي على أنقاضها ، وهي مبادئ « الحرية — المساواة — العدل » .

« والحرية » تعني أن يتحرر الإنسان من كل القيم والأعراف والأديان ويفعل ما يحلو له كالبهيمة ، وان تمحك دعايتها في معاني الحرية السياسية أو الفكرية التي لم يقف الإسلام حائلاً في سبيلها يوماً من الأيام داخل الإطار الشرعي لها .

« والمساواة » تعني أن لا فرق بين مسلم ونصراني ومجوسّي بل الكل مشتركون في صفة الإنسانية فهم إخوة بهذا المعنى ، ولا معنى للتفريق بينهم بسبب العقيدة ، فلتسقط الأديان كلها باسم المساواة ، وليتحد البشر باسم الإنسانية ! وسبحان القائل ﴿ ولن ترضى عنك اليهود والنصارى حتى تتبع ملتهم ﴾ وقال : ﴿ ودّوا لو عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وماتخفي صدورهم أكبر ﴾ فكيف السبيل للاتحاد مع أمثال هؤلاء من المشركين ؟!

« والعدل » يعني نزع الثروات من أيدي مالكيها بدعوى سلامة التوزيع وردّها إلى فئة من اليهود المسيطرين على الاقتصاد العالمي كله ، وماتجارب الشيوعية والاشتراكية والرأسمالية إلا أفكاراً يهودية في أصلها ومنشؤها .

١ — مع الكثير من التجوز والتحفظ في هذا التعبير .

وقد ساعدت على نشر الأفكار الهدامة المؤسسات التي أقامها الصهاينة لتكون شعاراً لهم ينشرون من ورائه تلك الخبائث كنوادي الروتاري والليونز ، وهي مؤسسات ماسونية تنتشر في العالم كله لامتصاص طاقته وثرواته واجتذاب عليه القوم فيه للاستفادة منهم . وقد سرت عدوى « التحرر » و « العقلانية » وأمثالها إلى الوطن الإسلامي نتيجة الاختلاط بين الشرق والغرب في مطلع القرن الماضي عن طريق البعثات التعليمية وغيرها ، فتأثر تلامذة البعثات بما وجدوه في أوروبا ونقلوا ذلك في كتبهم — بقصد أو بدون قصد — كرفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي ، إلى أن جاء دور جمال الدين الأسد آبادي — المعروف بالأفغاني — وهو إيراني المولد والمنشأ تربى في أحضان علماء الرافضة (١) ، وقد قام بالعديد من الأعمال التي كان لها أسوأ الأثر في العالم الإسلامي رغم ما يحلو للبعض من المسلمين « الطيبين » أن يدعوه باسم « باعث الشرق » ! وباعث الشرق هذا كان مؤسساً ورئيساً لأكبر محفل ماسوني في الشرق ، وترقى في درجات الماسونية إلى أعلى المراتب .

يقول محمد محمد حسين : « وإلى جانب ذلك كله نجد إشارات صريحة في كتاب لأحد كبار رجال الماسونية في مصر ومن المعروف أنها دعوة تخدم الصهيونية العالمية — تؤكد أن جمال الدين كان رئيساً لمحفل كوكب الشرق الماسوني ، كما تؤكد أن محمد عبده كان عضواً في هذا المحفل » (٢) .

١ — راجع الإسلام والحضارة الغربية ، محمد محمد حسين ، ودعوة جمال الدين الأفغاني في الميزان ، مصطفى فوزي غزال ، ط دار طيبة ، ص ٣٨٠ .
٢ — الاتجاهات الوطنية ، محمد محمد حسين ١ / ٣٣٩ .

وينقل أحمد أمين في كتابه (زعماء الإصلاح) عن جمال الدين قوله : « أول ماشوقني للعمل في بناية الأحرار عنوان كبير خطير (حرية — مساواة — إخاء) وان غرضها منفعة الإنسان » !! (١) .

وقد تكشف حقيقة جمال الدين هذا لعلماء تركيا الذين اطلعوا على رفضه وخبثه فطرده من بلادهم ورموه بالكفر من أمثال الشيخ مصطفى صبري مفتي الدولة العثمانية وغيره من العلماء (٢) .

ولامجال للإطالة في الحديث عن جمال الدين هذا إلا بمقدار ماينبغي أن نعرفه كأستاذ لمحمد عبده صاحب المدرسة العقلية الاعتزالية — التي اصطلح على تسميتها بالمدرسة الإصلاحية ! — والتي ظهرت أوائل هذا القرن في مصر وخرج من تحت عباءتها كثير من الكتاب الذين اتهموا بالدخّل في دينهم من بعد مثل طه حسين ، الذي وضع كتاب الشعر الجاهلي فحشاه بالكفر البواح وحوكم بسببه في مصر وعزل من عمله بالجامعة .

ثم تتابعت الكتابات الهدامة المستترة تحت ستار الاعتزال والتحرر والعقلانية تنخر في جسد الأمة المسلمة بعد أن سقطت الخلافة — التي كانت آخر درع يُتقى به كيد المفسدين — فظهرت كتابات طه حسين عن الشعر الجاهلي ثم عن مستقبل الثقافة في مصر وضرورة نبذ « التقاليد الشرقية » جملة وتفصيلاً . كذلك كتابات

١ — زعماء الإصلاح ، أحمد أمين / ٧٣ .

٢ — راجع دعوة جمال الدين في الميزان ، ص ١٢ وبعدها ، وكذلك موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين لمصطفى صبري ، الجزء الرابع .

قاسم أمين عن « تحرير المرأة » ، وقد تمحك هؤلاء بلفظ الحرية ودعوى العقلانية والتقدم ، وامتدحوا الاعتزال والمعتزلة واعتبروهم الأجدر بالاتباع في « تراثنا الإسلامي » !.

تساءل أحمد أمين في كتابه « ضحى الإسلام » : « والآل يحق لنا أن نتساءل : هل كان في مصلحة المسلمين موت الاعتزال وانتصار المحدثين ؟ » (١) . ثم أعلن أنه ليس في صالحهم القضاء على الاعتزال ، بل كان من الواجب على المعتزلة والمحدثين أن يستمرا كحزبين أحدهما تقدمي والآخر محافظ ! ليستفيد المسلمون من كليهما ! (٢) وما أبعد هذا الفكر عن الفهم الإسلامي المستوحى من أحاديث رسول الله ﷺ التي تقرر أن هناك طائفة واحدة منصوره ظاهرة على الحق وأنها وحدها الناجية دون سائر الفرق الاثنتين والسبعين !.

ويعلم أحمد أمين في صراحة : « في رأيي أن من أكبر مصائب المسلمين موت المعتزلة » (٣) .

ولم يكن هذا الرأي ، الذي عبر عنه أحمد أمين ، بشأن دور الاعتزال وأهميته وضرورة تبني المسلمين له في طرق البحث ومنهجه ، رأياً ارتآه وحده بل عرف عند كثير غيره من الكتاب الذين لمعت أسمائهم في هذه الحقبة الأخيرة من الزمان .

فهذا كاتب آخر هو زكي نجيب محمود — الذي تبني

١ — ضحى الإسلام ٣ / ٢٠٢ .

٢ — المصدر السابق ٣ / ٢٠٣ .

٣ — المصدر السابق ٣ / ٢٠٧ .

الوضعية المنطقية (١) كنظرية يدين بها — يزعم أنه إن كان لنا أن نحبي جزءاً من تراثنا الإسلامي فليكن هو الاعتزال . يقول في « تجديد الفكر العربي » : « يبدو لكاتب هذه الصفحات أن أهم جماعة يمكن لعصرنا أن يرثها في وجهة نظرها ... أعني أن يرثها في طريقها ومنهجها عند النظر إلى الأمور هي جماعة المعتزلة التي جعلت العقل مبدأها الأساسي كلما أشكل أمر » (٢) .

ويؤكد ذلك بعد صفحات فيقول : « فما زلت أرى أنه لو أراد أبناء عصرنا أن يجدوا عند الأقدمين خيطاً فكرياً ليلمسوا بطرفه فيكونوا على صلة موصولة بشيء من تراثهم ، فذلك هو الوقفة المعتزلية من المشكلات القائمة » (٣) .

وهذا المسكين قد وقع في خطأ كان لابد له من الوقوع فيه نظراً لانشغاله طوال حياته بالفكر الغربي دراسة وتحليلاً وتسلياً كما عبر بنفسه في مقدمة كتابه المذكور إلا سنوات قليلة أخذ « يعب فيها التراث عباً » على عجل بنظر المستشرقين لا بنظر المؤمن ، هذا الخطأ هو اعتقاد أن أهل السنة والجماعة كانوا يقفون بالمرصاد لمحاولات إعمال العقل في مجال الطبيعة والحياة بحرية وانطلاق ،

١ — وفحواها إنكار عالم الغيب في صورة مستترة هي إدعاء أنه ليس لنا شأن بما لا يخضع لتجاربتنا ويمكننا تحسسه ، فالألفاظ التي لا يوجد لها رصيد في الواقع المحسوس المجرب لاتعني شيئاً ، ويجب أن ينصب جهد الناس على مافي إمكانهم تحقيقه والتحقق منه ، أما عالم الغيب فهو دائرة الإحساس والمشاعر لاغير .. وهي صورة معدلة خبيثة لانكار الغيب بالكلية دون التصريح بذلك ، مراعاة للوسط الذي يعيشه الكاتب ، ولاستدراج من ينفرون من دعوى الإلحاد المباشرة .

٢ — تجديد الفكر العربي / ١١٧ .

٣ — المصدر السابق / ١٢٣ .

وهو أمر ماكان في يوم من الأيام ، وإنما يشهد التاريخ أن الصراع بين أهل السنة وبين غيرهم من الفرق الضالة كان بسبب إدخال العقل في مجال الغيب أولاً ، ومحاولة تحكيمه في نصوص الشارع الثابتة التي توجه الحياة البشرية بكليات وقواعد قد رضىها الله سبحانه لخلقه — وهو أعلم بهم — ثانياً ، أما في مجال العلوم الطبيعية والتجريبية فعلى أمثال هؤلاء المفسدين إبراز دليل واحد يستدلون به على وقوف أهل السنة والجماعة في وجه تلك العلوم أو عدم إعمال العقل فيها ، وحتى مهاجمة أهل السنة للفلاسفة إنما كانت في الجانب الميتافيزيقي الذي خاضوا فيه غمار العلوم الإلهية بعقولهم القاصرة فخرجوا إلى الكفر البواح كما فعل ابن سينا والفارابي ، بينما لم ينكر أحد على ابن سينا وضعه لكتاب « القانون » في الطب مثلاً ، وإنما ادعاءات هؤلاء كلها محض باطل وتجنٍ وهوى ، ولما كان الإسلام يعالج في مبادئه وأساسياته قواعد اجتماعية وتشريعات دولية وسياسية واقتصادية تصادمت في كثير منها مع تلك الاتجاهات الهدامة ، كان لهم في المواقف الاعتزالية التي قدمت العقل فيما لايمكن الحكم فيه خير سند في دعواهم للقضاء على الشريعة الإسلامية والنهج الرباني .

وقد تناثرت تلك الدعاوى عن المعتزلة في العديد من أعمال بعض الباحثين المحدثين ، كما ذكرنا ، فمدحوا الاعتزال وتابعوا المستشرقين ونقلوا عنهم ماأوردوه في تحسينه وتزيينه .

يقول عرفان عبد الحميد في كتابه « دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية » تحت عنوان أهمية المعتزلة في الفكر الإسلامي :
« المعتزلة أول مدرسة كلامية ظهرت في الإسلام وكان لها دور كبير في تطوير الفكر الديني والفلسفي فيه ، فهي التي أوجدت

الأصول العقلية للعقيدة الإسلامية !! وجعلت للنزعة العقلية في الفكر الإسلامي مكانة مرموقة ، ورفعت من شأن العقل وأحكامه وقدرته في الوصول إلى الحقيقة » (١) ، ولانحتاج إلى التعليق ، حيث سبق أن بينا موقف أهل السنة من « العقل » ومجالاته ، وبيننا المجال الذي عملت فيه النزعة العقلية في الإلهيات فأنتجت ذلك الضلال والانحراف . ولكن أتى لمثل هذا الباحث أن يتفهم موقف الإسلام في مثل تلك الأمور وهو ينقل عن المستشرقين نص كلامهم مرتباً له وموافقاً عليه ، فيقول : « والمعتزلة تمثل أول محاولة في الفكر الإسلامي تعرضت لمسألة الصلة بين الحقائق الدينية وأحكام العقل وذلك (بقوة فكرية عجيبة وثبات عظيم وحاولت حلّها بطريقة مبتكرة) » وما بين القوسين منقول عن سوزانا فلزر في مقدمة كتاب المعتزلة وواضح تبنيه لهذا الرأي الاستشراقي ! فالله الله في المسلمين وعقائدهم أيها الباحثون المجددون .

ويقول عبد الستار الراوي في مقدمة كتابه « فلسفة العقل » عن الحركة الاعتزالية : « حركة ثقافية تتخطى المذهبيات المغلقة ، تنتهج في جدلياتها الكلامية « الحرية » (٢) وأنها « تقيم الأدلة المنطقية على عقم الاتجاهات السلفية ومواقفها الوثوقية ! » (٣) .

ومعنى قوله « مواقف السلف الوثوقية » هو وثوق أهل السنة واتباع السلف بقيمة النص إزاء العقل ووثوقهم من مقررات النصوص الثابتة القطعية . ثم يقول في بيان شرحه لموقف الإمام أحمد إزاء محاوريه من المعتزلة إبان المحنة وتمسكه بالنصوص الثابتة : « ولما

١ — دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية / ١٢٥ .

٢ — ٣ — فلسفة العقل للراوي / ٥ .

حاصرته براهين المعتزلة العقلية أقر بعجز عقله غير المدرب عن رد جدلياتهم الكلامية في مسألة الصفات بقول : لا أدري . هو (الله) كما وصف نفسه لا أزيد على ذلك شيئاً !! » (١) .

ولله درك إمام ، فقد ضاق عقل شائيك بعد اثني عشر قرناً من أن يفهموا معنى موقفك ، وحقيقته الذي حافظت به على قيمة النص الشرعي وأوقفت محاولات التلاعب بدين الله .

ولو ذهبنا نتبع هذا التيار الذي انتشر في الكتابات الحديثة لطال الحديث ولكننا نكتفي بما ذكرنا ليكون دليلاً وشاهداً على صحة مذهبنا إليه من محاولة الفكر الاعتزالي العودة إلى السطح — من خلال مفاهيم التحرر والتقدم والعقلانية — محمولاً على أقلام بعيدة كل البعد عن منهج الإسلام الصافي الأصيل .

ومما يدعو للأسف أن هذا الاتجاه — بشكل أقل حدة — قد تعدى إلى بعض الفضلاء ممن ينتمون للحركة الإسلامية في عصرنا ، فالدكتور عدنان زرزور يقدم رسالته عن الحاكم الجشعي ومنهجه في التفسير وينقل ثناء الشيخ محمد أبو زهرة على المعتزلة في كتابه « تاريخ المذاهب الإسلامية » مؤيداً هذا الثناء فيقول :

« قال — أي أبو زهرة — حفظه الله : أولاً : إن هؤلاء — أي المعتزلة — يعدون فلاسفة الإسلام حقاً لأنهم درسوا العقائد الإسلامية دراسة عقلية مقيدون أنفسهم بالحقائق الإسلامية غير منطلقين في غير ظلها ، فهم يفهمون نصوص القرآن فهماً فلسفياً ، ويغوصون في فهم الحقائق التي تدل عليها غير خالعين

١ — فلسفة العقل للراوي / ٢٤ .

لشريعة ولا متحللين من النصوص (١) ! (٢) .

كما إنه يدعو « للإفادة من منهج المعتزلة العقلي — ومن سائر المناهج الكلامية الأخرى — في الدفاع عن الإسلام وشرح حقائقه أمام مناوئيه ومخالفيه من أتباعه والغرباء عنه على حد سواء » !! (٣) فهل ياترى في منهج المتكلمين وطريقة المعتزلة ما يُدفع به عن الإسلام بحق ؟!

ثم يدّعي الدكتور عدنان دعوى عريضة خالف فيها منطوق ومفهوم نصوص ثابتة صريحة عن رسول الله ﷺ كحديث الفرق الثلاثة والسبعين وحديث الفرقة المنصورة الذي رواه مسلم فقال : « وليس في تاريخ الإسلام فرقة واحدة تستطيع أن تزعم لنفسها فهم العقيدة الإسلامية على الوجه الأكمل حتي يكون كل من خالفها في شيء ضالاً مبتدعاً أو من أهل الزيغ والأهواء ! (٤) ولا تخلو فرقة واحدة من الغلو في جانب والتفريط في جانب آخر ، وليست مهمتنا الانتصار لفرقة على أخرى أو تعميق الخلاف بين هذه الفرق » ! (٥) .

والعجب العجيب مما قاله ! فقد اشتملت هذه الفقرة وحدها على ثلاثة أخطاء مركبة أولها : قوله : أنه لا توجد فرقة واحدة فهمت

١ — والتحلل من النصوص إما أن يكون برفضها كما فعلت الملاحدة أو بتأويلها وتحريفها عن مواضعها كما فعلت المعتزلة والشيعة وسائر المؤولة المبتدعة .

٢ — عدنان زرزور ، الحاكم الجشمي / ٢١ .

٣ — المصدر السابق / ١٨ .

٤ — وعلامة التعجب من عنده .

٥ — وعلامة التعجب من عدنان هذه المرة ، الحاكم الجشمي / ١٨ .

العقيدة الإسلامية على الوجه الأكمل ! فأين قول رسول الله ﷺ :
« لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق » رواه مسلم ، وأين قوله
ﷺ : « ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة إحداها الناجية » رواه
الترمذي ، وأين فرقة أهل السنة والجماعة التي من زعمائها أئمة
الإسلام مالك والشافعي وأحمد وأبو حنيفة وابن تيمية وابن القيم وابن
كثير ومحمد بن عبد الوهاب .. وغيرهم كثير ممن اتفقت
عقائدهم وان اختلفوا في بعض الفروع ؟! وهل العقيدة الإسلامية بهذا
القدر من الصعوبة ليتعذر فهمها على أي طائفة طوال هذه القرون ؟!

أوليس معنى ماتقدم من أنه « حتى يكون من خالفها في شيء
ضالاً ومبتدعاً أو من أهل الزيغ والأهواء » إنكاراً صريحاً لوجود أهل
الأهواء ابتداء إذ أين نذهب بأقوال أئمة الإسلام التي تحذر من اتباع
أهل الأهواء والبدع ؟ وكفانا في ذلك مراجعة ماأورده الشاطبي في
الاعتصام الجزء الأول عن أهل الأهواء والتحذير منهم وكلام أئمة
السنة فيهم .. ونترك للقارىء المسلم الحكم على صحة أقواله
وتقييمها من خلال ماطالع في ثنايا بحثنا .

ثانيها : قوله : ولاتخلو فرقة واحدة من الغلو في جانب
والتفريط في جانب آخر ! .

ونقول : بل إن سمة أهل السنة الوسطية لا إلى أفراط ولا إلى
تفريط كما وصفهم ابن تيمية بقوله : « وهم (أهل السنة والجماعة)
وسط في باب أفعال الله عز وجل بين المعتزلة المكذبين بالقدر
والجبرية النافين لحكمة الله ورحمته وعدله . وفي باب الوعد
والوعيد ، بين الوعيدية الذين يقولون بتخليد عصاة المسلمين في النار
وبين المرجئة الذين يجحدون بعض الوعيد ومافضل الله به الأبرار

على الفجار . وهم وسط في أصحاب رسول الله ﷺ بين الغالي في بعضهم الذين يقول فيه بالهية أو نبوة ، والجافي فيهم الذي يكفر بعضهم أو يفسقه وهم خيار هذه الأمة » (١) .

وثالثها : قوله : « وليست مهمتنا اليوم الانتصار لفرقة على أخرى ... » .

ونقول : بل ان مهمتنا الأساسية في الحياة هي إظهار عوار الباطل الذي تشتمل عليه أقاويل تلك الفرق الاثنتين والسبعين ، كما أن من مهمتنا مناهضة الإلحاد والكفر سواء بسواء ، والمقبول من العمل هو ما كان خالصاً صواباً ؛ خالصاً لوجه الله تعالى وصواباً على سنة رسوله ﷺ ، فالتلفيق ومحاولة التقارب المزعوم بين الفرق هو بمثابة الطعن في صحة عقيدة الحق التي عليها أهل السنة والجماعة ؛ عقيدة السلف الصالح ؛ وعقيدة صحابة رسول الله ﷺ ..

المدرسة « الاصلاحية » الحديثة :

يمكن للباحث من خلال كتابات عديد من الكتاب ، في بضع العقود الماضية ، أن يتلمس آثار مدرسة فكرية مميزة ينتمي إليها فكر هؤلاء الكتاب وآراؤهم ، يُستدل عليها بوحدة الآراء ، وتقارب المفاهيم ، وتُميز بتشابه الموضوعات ، وتلاقي المقاصد والغايات . هذه المدرسة — التي وإن لم تتخذ صبغة رسمية — تفجأ القارئ المسلم بتلك الدعاوى والآراء ، التي هي امتداد لما عرف بالمدرسة الاصلاحية وزعماؤها : السير أحمد خان الهندي وجمال الدين الأسد

١ — ابن تيمية ، الجواب الصحيح ١ / ٨ .

آبادي ، ومن بعده الشيخ محمد عبده ، في نهاية القرن الماضي ، وهي كذلك احياء للمنهج الاعتزالي في تناول الشريعة ، وتحكيم العقل فيما لا يحتكم فيه إليه .

ويمكن تحديد ماتجتمع عليه آراء تلك المدرسة في كلمة واحدة هي « التطوير » أو العصرية كما تترجم عن الانجليزية « Modernism » وماتعنيه من تناول أصول الشريعة وفروعها بالتعديل والتغيير ، تبعاً للمناهج العقلية التي اصطنعها الغرب حديثاً ، أو ماتمليه عقليات أرباب ذلك المذهب ، التي تلمذت لتلك المناهج ... ولا يسلم من هذا التطوير أمر من أمور الشريعة كأصول الفقه والحديث أو التفسير أو مسائل الفقه كالحجاب والطلاق أو تعدد الزوجات ، والحدود أو الطامة التي عرفت بالتقارب بين الأديان .

على رأس تلك المدرسة السير أحمد خان الهندي ، الذي منح لقب « سير » من قبل السلطات البريطانية تكريماً له ، والذي يرى أن القرآن الكريم هو المصدر الوحيد الذي يجب أن نستقي منه أحكام الشريعة ، والأحاديث لا يعتد بها في هذا الشأن لتأخر تدوينها ، ولأن أكثريتها أحاديث آحاد لاتفيد يقيناً ، كما يحلّ الربا البسيط في التجارة والمعاملات ، ويرفض عقوبة الرجم والحرابة ، وينفي شرعية الجهاد لنشر الدين .

ويُحلّ سيد أمير علي — تلميذ أحمد خان — زواج المسلمة من كتابي ، والاختلاط بين الرجل والمرأة . كذلك يرى محمد أسد (١) أن الله سبحانه لا يوصف إلا بالصفات السلبية (أي ليس

١ — هو المستشرق النمساوي الأصل (ليوبولد فايس) أسلم عام ١٩٢٦ إثر عمله في السعودية لفترة طويلة .

كذا وليس كذا ..) تماماً كما قالت المعتزلة (١) ، وينحو منحى محمد عبده في إنكار المعجزات المادية ، كتفسير اهلاك أصحاب الفيل بوباء الحصبة أو الجدري الذي حملته الطير الأبايل !.

ومن المعاصرين الأحياء ، ينادي د. محمد فتحي عثمان بتطوير العقيدة والشريعة معاً في كتابه عن الفكر الإسلامي والتطور ، ويزيد الدكتور حسن التراي خطوة فيدعو إلى تجديد أصول الفقه حيث يقول :

« إن إقامة أحكام الإسلام في عصرنا تحتاج إلى اجتهاد عقلي كبير وللعقل سبيل إلى ذلك لايسع عاقل انكاره ، والاجتهاد الذي نحتاج إليه ليس اجتهاداً في الفروع وحدها ، وإنما هو اجتهاد في الأصول أيضاً » (٢) ، ويشكك محمد سعاد جلال في إمكانية وجود نص قاطع في الشريعة ثبوتاً ودلالة ، حتى القرآن الكريم ، الذي وإن كان ثابتاً من جهة النقل ، إلا أن الظن يتطرق إليه من قبل الدلالة ..

ويدعو عبد اللطيف غزالي إلى دثر التراث كله حيث يقول :
« أما علوم سلف المسلمين فهي شيء متخلف غاية التخلف بالنسبة لما لدينا ، ولا أقول لما لدى الأوروبيين من علوم .. » (٣) .

وفي مجال الفقه يعبر د. فتحي عثمان عن حجاب المرأة ومسألة عدم الاختلاط بقوله : « فإذا التقى الرجل بالمرأة في ظروف

١ — عن مفهوم تجديد الدين / بسطامي محمد سعيد ، ص ١٥١ .

٢ — عن بحث « الدعوة إلى التجديد في منهج النقد عن المحدثين » عصام أحمد البشير لنيل درجة الماجستير من جامعة الرياض .

٣ — المصدر السابق / ٤٩ .

طبيعية هادئة محكمة ، فلن يغدو هذا اللقاء قارعة شديدة الوقع ...
سيألف الرجل رؤية المرأة ومحادثة المرأة ومعاملة المرأة ، في إطار
من الدين والخلق تحدد معالمه تربية الأسرة وعرف المجتمع ورعاية
الدولة ، وستألف المرأة بدورها الرجل فيهدأ السعار المضطرم
ولا يكون هناك مجال للانحراف والشذوذ ، وتتجمع لدى الطرفين
خبرات وحصانات وتجارب » .

سبحان الله العظيم ! وكأن تجربة الأوربيين في الاختلاط
لقرون عديدة انتجت الخبرات والحصانات ، وكفلت الإحصان
للمرأة والرجل ! إن هذا إلى جانب كونه إفتياتاً على الشريعة الحنيفة ،
فهو جهل بالفطرة الانسانية التي يعلم حقيقتها خالقها سبحانه .

ويعلن عبد اللطيف غزالي « نحن اليوم لانجد حرجاً في
التفكير في تقييد حق الرجل في الأربع وتقييد حقه في
الطلاق » (١) .

أما في الحدود فيرى حسن الترابي أن الردة الفكرية التي
لايصاحبها خروج على نظام الدولة لاتستوجب إقامة الحد ، ويعني
بالردة الفكرية الكفر الاعتقادي بالتعبير الشرعي .. ويرى محمد فتحي
عثمان أن عقوبة الردة كانت لضرورة عسكرية أملت الظروف على
عهد رسول الله ﷺ .

أما عن التقارب بين الأديان فيرى عبد العزيز كامل أن منطقة
الشرق الأوسط هي منطقة التوحيد بدياناتها الثلاث الإسلام
والمسيحية واليهودية ، وهو مايؤكد كده كذلك فهمي هويدي ومحمد

١ — بحث « الدعوة إلى التجديد » لعصام البشير / ٦٠ .

سعيد عشناوي (١) .

أما عبد الله غزالي فيشرح معنى الإسلام ! بقوله : « الإسلام هو أن تسلم وجهك لله وأنت محسن ، وأي امرئ كان هذا حاله فإنه مسلم سواء كان مؤمناً بمحمد أو كان من اليهود أو النصارى أو الصابئين » .

ويبين أن الجنة ليست حكراً على المسلمين الموحدين وأن الدين المنجى عند الله ليس الإسلام وحده ! فيقول : « لماذا يعتقد أتباع كل دين أن الله يختصهم بالجنة ويذر غيرهم وأكثر الناس في النار ؟ » ثم يؤكد أن حقيقة الشرك هي العدا بين الأديان (٢) .

وبعد : فليحذر الشباب من تلك الدعوات الباطلة وإن تحلت بالأسماء الرنانة واللافات المضيفة التي تتحدث عن العقل والتحرر والتجديد والتوفيق ، أو تستتر خلف تلك الفرق التي تعلقت باسم الإسلام في تاريخه رغم ضلالها وانحرافها .

١ — جريدة الأخبار المصرية ١٧ / ١٠ / ١٩٧٩ نقلاً عن بحث الدعوة إلى التجديد .

٢ — نظرات في الدين ، ص ١٦ — ٢٤ .

الخاتمة

وبعد ، فتلك هي فرقة « المعتزلة » في ماضيها وحاضرها ، في أفكارها ومعتقداتها ، في مبادئها وآرائها ومناهجها . وإن كان لنا أن ندعو الشباب إلى الحذر من تلك السموم وإلى توخي الحرص عند الاستماع لأي دعوى من دعاوي العقلانية أو التجديد أو عدم التعصب أو الحرية — وإن تذرث برداء الإسلام خداعاً لأهله — فإننا ننبه إلى أنه في تلك الدعوات خيبة الدنيا وخسرانها قبل الآخرة وعذابها ، ذلك أن منهج الكلام ومباحث الاعتزال هي في حقيقة أمرها مباحث نظرية بعيدة كل البعد عن الناحية التطبيقية العملية ، والإسلام إنما يدعو البشر إلى الاعتقاد السهل البسيط بوحداية الله تعالى ، واتخاذهِ — سبحانه — إلهاً يُعبد في كافة مناحي الحياة ثم يفتح الباب على مصراعيه للاجتهاد في استغلال ما في الأرض جميعاً والسير في مناكبها والنظر في آيات الآفاق والأنفس ، ليرتفع في مدارج الرقي والقوة والانتاج فيسود العالم كله ويستعلي عليه استعلاء القوة كما استعلي عليه استعلاء الإيمان ، فلا يذهب بقوته في الصراع والتناحر حول معانٍ نظرية مجردة لاعمل تحتها — كالعرض والجوهر وما إلى ذلك — ولا فائدة من ورائها . والحقيقة أن دعاة تلك المذاهب إنما يدفعون المسلمين إلى الاستغراق في النظريات المجردة فتبعد بهم عن مجالات العمل والتطبيق وتظل قواهم مبعثرة وأراضيهم مستعمرة وشرعهم معطلاً .

إن كبار العلماء في الغرب قد أدركوا — منذ زمن — أن لعبة

المباحث النظرية لا تؤدي إلا إلى الضعف ، وأن دعاوى الحرية والتقدم بناءً على تلك النظريات إنما هي شركٌ يكفل تردي البشرية — لصالح فئة منها — في مهاوي التخلف والتناحر مادامت الحياة ، وهو ما هذان إله رب العالمين حين أنزل المنهج الأمثل على سيد المرسلين صلوات الله وسلامه عليه ، وحين تلقفه منه صحابته رضوان الله عليهم فانطلقوا به « عاملين » في مشارق الأرض ومغاربها فبنوا أكبر دولة على مر التاريخ في أقصر فترة زمنية !

وإننا لتساءل — ونسأل أولئك الدعاة لمنهج الاعتزال — أين هي الدولة التي قامت على مثل تلك الفروض والمباحث الكلامية النظرية؟! وإنما كان نصيب الدولة الإسلامية التفتت والمحنة يوم أن تبنت السلطة تلك النظريات في عهد المأمون العباسي . والله در الإمام مالك حين عبّر عن روح الإسلام في كلمته الجديرة بالتخليد : « أكره الكلام فيما ليس تحته عمل » (١) . وقوله : « أكلمنا جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا مانزل به جبريل على محمد ﷺ » (٢) وقوله : « وأكره أن ينسب أحد حتى يبلغ آدم ولا إلى إبراهيم » (٣) .

ويقول الإمام الأوزاعي : « بلغني أن الله إذا أراد بقوم شراً ألزمهم الجدل ومنعهم العمل » (٤) .

بل إن ذلك كان وعي السلف الصالح من أئمة الإسلام حين نهوا عن الخوض في الكلام وامتنعوا عن المشاركة فيه كالشافعي وأحمد وغيرهما — ممن ذكرنا طرفاً منهم في مقدمة بحثنا هذا —

١ — انظر سير أعلام النبلاء ٨ / ٨٨ ، ومذاهب الإسلاميين لبديوي ١ / ٣٠ .

٢ — أبو زيد القيرواني ، الجامع / ٢٥٩ . ٣ — سير أعلام النبلاء للذهبي ١٦ / ١٠٤ .

لَمَّا عرفوا أن ذلك الأمر إلى جانب ابتداعه فهو صارف للمسلمين عما هو نافع لهم في دينهم ودنياهم على حد سواء ، بل تلك هي عبرة اندفاع الصحابة رضوان الله عليهم في الفتح والتقدم لما أعرضوا عما نُهوا عنه مما لا طائل تحته ، وبعد أن وعوا الحكمة النبوية في قوله ﷺ : « لا يزال أمر هذه الأمة موائماً أو مقارباً ما لم يتكلموا في الولدان والقدر » (١) .

ثم لنستمع إلى شهادة أحد أكابر علماء الغرب القلائل الذين وضعوا أيديهم على الداء البشري وهو الدكتور الكسيس كاريل حيث يقول :

« مهما كانت براعة المذاهب « النظرية » التي يتدعها العقل ، فإنها لاتعدو أن تكون نظرات جزئية ، وأشباحاً باهتة للواقع . وليس هناك مذهب فلسفي قط استطاع أن يحظى بقبول جميع الناس ، وقوانين الحياة التي تستنبط من مثل تلك المبادئ ليست إلا فروضاً وإذا أردنا تجنب الوقوع في الخطأ وجب علينا أن نستخلص قوانين الحياة من ملاحظة الحياة نفسها » (٢) .

ويبين كاريل بعدها مسار العقل الإنساني في اختياره للمباحث النظرية السهلة وما يجلبه ذلك من ضرر فيقول :

« كان من الممكن للعلم أن يكفل لنا نجاح حياتنا الفردية والاجتماعية ولكننا فضلنا نتائج التفكير الفلسفي الذي ساد في القرن

١ — قال الذهبي : حديث صحيح رواه ابن حبان وصححه الحاكم . والمقصود (بالولدان) الجدل حول أولاد المشركين إذا ماتوا قبل البلوغ .

٢ — الكسيس كاريل ، تأملات في سلوك الإنسان / ٤٧ .

الثامن عشر على نتائج العلم الواضحة ، فارتضينا أن نأسن وسط « المعاني المجردة » ولعل كسل الإنسان الطبيعي هو الذي دفعه إلى اختيار المعاني المجردة الهينة . وذلك لأن الملاحظة أشق من الاستدلال ، وهذا هو السبب في أن البشرية كانت دائماً تميل إلى اللعب بضروب التجريد » (١) .

ثم يؤكد على أن الفلسفة ومناهجها هي التي تزري بالمناهج الأصلية للبشرية في العلم والعمل : « ولاشك أن فلاسفة عصر النور — أي عصر النهضة — هم الذين مكّنوا لعبادة الحرية بصورة عمياء في أوروبا وأمريكا ، فراحوا باسم العقل يزرون بجميع النظم التقليدية ، وبذلك وسموا هذه القيود في أعين الناس بميسم الشناعة ، وحيث بدأت المرحلة الأخيرة من الصراع ضد القواعد التي رضي أسلافنا بأن تهيمن على سلوكهم » (٢) .

وسبحان الله العظيم ! كيف يدور الزمن دورته فيحاول « فلاسفة » عصرنا و « علمائه » أن يعيدوا تمثيل ماحدث في أوروبا منذ ثلاثة قرون أو أكثر ، فيمكنوا لعبادة « الحرية » ويزدروا مناهج سلفنا الصالح ! أليس ذلك كفعل البيغاء الذي عقله في أذنيه ؟!

ثم يعلن كاريل في قوة ووضوح أن زيف المباحث النظرية هو السبب الأصيل وراء تدهور الحضارة فيقول : « ولذلك كان انتصار المذاهب النظرية تأكيداً نهائياً لهزيمة الحضارة » (٣) .

وإن كان كاريل قد شهد بذلك ، فإننا نسوق شهادة واحد

١ — الكسيس كاريل ، تأملات في سلوك الإنسان / ٧ — ٩ .

٢ — المصدر السابق / ١ .

٣ — المصدر السابق / ١١ .

من أعتى المستشرقين وأكثرهم حقداً على الإسلام وأهله ، وهو هاملتون جب حيث يقول : « إن تركيز الفكر العربي على الأحداث الفردية ، جعل العلماء المسلمين معدّين للتعمق في المنهج الاختباري العلمي أكثر من أسلافهم الإغريق والاسكندرانيين . إن الملاحظات المفصلة التي قام بها باحثوا الإسلام قد ساهمت بشكل ملموس في تقدم المعرفة العلمية ، بل إنها المصدر الذي أعاد المنهج التجريبي إلى أوروبا في العصر الوسيط » (١) .

فيا للعجب ! ألم يكن أجدر « بفلاسفتنا » أن يدركوا من روح الإسلام ما أدركه ذلك الخبيث !! وصدق القائل (عدو عاقل ...) .

ونكتفي بهذا القدر من الشهادة لاثنيين من أكابر علماء الغرب ، وما كنا لننقل عن أحد من تلك الأمم ، ولكن الشهادة التي يقرّ بها المخالف أكبر قيمة — في صديقها — من تلك التي يدلي بها الموافق . وإن في الحضارة الغربية آفات قاتلة تتركز في مناهجها ونظرياتها وسلوكياتها ، وإن كان فيها من المباحث العلمية والمناهج التطبيقية والتقدم التكنولوجي ما يجب على المسلمين الأخذ به والتسابق في تعلمه وتطويره — إن أمكن — فهم أولى البشر بالأخذ بأسباب القوة وتجنب مواطن الضعف .

وانها لحكمة جدّ عزيزة غالية نقدمها للمخلصين من أبناء هذا الجيل من الإسلاميين ؛ أن لا تقيموا وجهة نظركم على الرفض الكامل ، ولا على الموافقة التامة في كل الأحوال بل إن التوسط والاعتدال هو سبيل هذه الطائفة الناجية المنصورة بإذن الله تعالى .

١ — الاتجاهات الحديثة في الإسلام ، هاملتون جب / ٣٣ .

إن هناك دائماً حق بين صفوف الباطل ، وحيثما وُجد الحق فنحن أولى به من الغير إذ أنه ينتمي لأمة الإسلام دون غيرها .

إن القدرة على أن نفرق بين مانأخذ وماندع ، من ذلك الحصاد الهائل للبشرية إنما يكمن — في حقيقته — في إدراك المنهج الإسلامي الصحيح ومايدعو إليه ، وفي دراسة سيرة سيد المرسلين ﷺ دراسة واعية لأحداثها وعبرة تلك الأحداث ، والله سبحانه وحده هو القادر على أن يكشف عن المسلمين الغمة ، وإن يعيد إليهم القدرة على صحة الحكم ، ودقة النقد فهم جدّ محتاجين إلى ذلك في مواجهة تلك التيارات التي يعج بها العصر . إنه سميع مجيب .

المحتوى

٥	المقدمة
٩	الفصل الأول : علم الكلام : الصديق الجاهل
١٥	* تعريف علم الكلام وأمثلة منه
١٦	• مثال : إثبات وجود الله سبحانه
١٧	• مثال : إثبات اليوم الآخر
	* مآخذ أهل السنة على علم الكلام
١٧	• مخالفة منهج علم الكلام للمنهج القرآني
١٩	• اغفال توحيد العبادة
٢٤	• وضع أصول للدين غير ما بينه الله ورسوله
٢٦	• تعظيم دور العقل وجعله حاكماً لا محكوماً
٣٠	• اتخاذ الجدل والمراء وسيلة للبحث في الدين
٣١	• النظر إلى الشريعة نظر النقص والافتقار
	* المراحل التي مر بها علم الكلام
٣٦	• المرحلة الأولى
٣٦	• المرحلة الثانية
٣٧	• المرحلة الثالثة
٣٧	• المرحلة الرابعة
٣٨	* ذم السلف الصالح لعلم الكلام

- ٣٩ * رجوع طوائف من التكلمين إلى الحق
- ٤٤ الفصل الثاني : عقائد المعتزلة
- ٤٦ * الأصل الأول : التوحيد
- ٤٦ • التعطيل
- ٤٩ • نفي رؤية الله في الآخرة
- ٥٠ • كلام الله تعالى (القرآن)
- خطأ المعتزلة ينبني على أمرين
- ٥١ • استخدام مثل تلك المصطلحات
- ٥٢ • غلطهم في قياس الغائب على الشاهد
- ٥٣ رأي سلف الأمة
- ٥٦ * الأصل الثاني : العدل
- ٥٧ • نفي القدر
- ٥٧ • خلق أفعال العباد
- ٦٠ • التولد
- ٦٨ • نظرية الصالح والأصلح
- ٦٩ • التحسين والتقبيح العقليان
- * الأصول الثالث والرابع : الوعد والوعيد ، المنزلة
- ٧١ بين المنزلتين
- * الأصل الخامس : الأمر بالمعروف والنهي عن
- المنكر
- ٧٧
- ٨١ * مذهب المعتزلة في الحديث
- ٩١ * مذهب المعتزلة في التأويل

الفصل الثالث : تطور المعتزلة الفكري والسياسي

* المبحث الأول : التطور الفكري

١٠١

١٠٢

● بدايات الاعتزال

١٠٤

● الطور الأول للمعتزلة

١٠٥

● الطور الثاني للمعتزلة

١١٤

* المبحث الثاني : التطور السياسي

١١٤

● نشأة الفرقة في العصر الأموي

١١٧

● المعتزلة في العصر العباسي

١١٩

● فتنة خلق القرآن

١٢٠

● المعتزلة بعد المتوكل

١٢١

● المعتزلة في عصر البويهيين

١٢٤

● انحلال الاعتزال كفرقة

١٢٥

الفصل الرابع : المعتزلة في العصر الحديث

١٣٦

* المدرسة الاصلاحية الحديثة

١٤١

الخاتمة